أفـكـار . . . ومـواقـف

د. مهدي عبد الهادي

د. محمد جاد الله

د. رياض المالكي

أفكار ومواقف فلسطينية

Palestinian Reflections & Opinions

إن ما ورد في هذا الكتيب من آراء وأفكار ومواقف تعبر عن وجهة نظر الكاتب الشخصية ولا تعكس أو تمثل بالضرورة موقف أو رأي الناشرين.

جميع الحقوق محفوظة
الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية
والمركز الفلسطيني لنشر المعلومات البديلة
القدس الشريف

Copyright
PASSIA & PANORAMA
Jerusalem

الطبعة الأولى - First Edition
آذار ١٩٩٢ - March 1992

المحتويات

مقدمة ٥

المقالة الأولى : بين "الثنائية" في واشنطن و "المتعددة" في موسكو
- د. مهدي عبد الهادي ٧
- د. محمد جاد الله ١١
- د. رياض المالكي ١٤

المقالة الثانية : موسكو ... وما بعدها
- د. مهدي عبد الهادي ١٧
- د. محمد جاد الله ٢٢
- د. رياض المالكي ٢٥

المقالة الثالثة : المجالس البلدية ... والانتخابات
- د. مهدي عبد الهادي ٢٩
- د. محمد جاد الله ٣٥
- د. رياض المالكي ٣٨

المقالة الرابعة : التنمية الى أين ...؟
- د. مهدي عبد الهادي ٤٣
- د. محمد جاد الله ٤٧
- د. رياض المالكي ٥٢

المقالة الخامسة : نحن والديمقراطية
- د. مهدي عبد الهادي ٥٧
- د. محمد جاد الله ٦٣
- د. رياض المالكي ٦٧

المقالة السادسة : مفاوضات واشنطن ... الجولة الرابعة
- د. مهدي عبد الهادي ٧٢
- د. محمد جاد الله ٨١
- د. رياض المالكي ٨٦

الكتاب في سطور ٩٢

المقدمة

في السؤال عن الخطاب السياسي الوطني الراهن، وقدرته - تحت سقف الاحتلال - على المقاربة الفكرية الجديدة، في الجدل اليومي المباشر، لاوسع القطاعات الممكنة من المواطنين، عن طريق الصحافة المحلية، كنت قد شاركت قبل بضعة أشهر، في حوار الى ذلك، نشأ بين الدكتور مهدي عبد الهادي والاستاذ حنا سنيورة في المكتب الرئيسي لصحيفة "الفجر" في القدس. وقد استخلصنا معا، النتيجة التي تؤكد على ضرورة الانتشار، وفق هذا الخطاب ووجهات نظره المتنوعة والمختلفة، في مرحلة سياسية متمايزة تماما، فالشارع الوطني بجميع مستوياته وفصائله، ممتلىء أساسا بالسؤال المطروح، وبالقدرات الواضحة والمكثفة، في الرد عليه.

ومع هذه الخلاصة، رأينا أن الفكرة هامة ومؤثرة، طالما استطعنا حشد المفكرين لها، وطالما استطعنا بالضرورة، حشد المزيد من القراء، ومن الدارسين والناقدين والمتابعين حولها ومن خلالها، بدأب ومثابرة.

وبهذا المستطاع منا، دعونا مجموعة من المفكرين للمشاركة التي تشمل كل وجهات النظر المطروحة، فاستجاب الدكتوران محمد جاد الله ورياض المالكي، ورحبا بالفكرة وأغنياها، والدكتور مهدي عبد الهادي في جلسات حوار تالية، بتفاصيل اخرى، ليجري الاتفاق أخيرا، على ان تكون الصفحة الأخيرة من جريدة الفجر، منبرا مفتوحا لهم، يكتبون ملء هذه الصفحة، مرة في كل أسبوع، تحت عنوان واحد، وفي موضوع يتجدد في كل مرة، حسب برنامج معد.

كنا نفترض أننا قادرون على توسيع المجموعة المفكرة الى اكثر من ثلاثة، لتكون خمسة، على سبيل المثال، إكمالا لشمولية الواقع الفكري المتعدد لدينا. وقد اجلنا تنفيذ الفكرة لعدة اسابيع، بانتظار تحقيقنا لهذا الافتراض. وحتى نتفادى التأجيل المكرر، قررنا البدء بالتنفيذ، بثلاثة أفكار، او ثلاثة مفكرين، بدلا من "طموحنا الخماسي"، متفائلين بامكانية جذب الآخرين، في سياق نجاح الفكرة وانتشارها العملي.

والى ذلك، أخذت التجربة مسارها في النشر فعلا، تحت عنوان واحد، هو "أفكار ومواقف" اختاره الدكاترة الثلاثة عبد الهادي والمالكي وجاد الله، من عدة عناوين طرحناها، تكريسا لمنطق التعددية في الفكر والموقف، ولموضوع واحد يتجدد في كل اسبوع، حيث يتناوله كل واحد منهم، وفق رؤيته له، وعلى ضوء فكرة وقناعته بموقفه.

وعلى مدار الايام التي اشتملت، مرة في كل اسبوع، على هذا العنوان المتوهج، على امتداد الأعمدة الثمانية للصفحة الثانية عشرة من صحيفة "الفجر"، كنا في صباح كل خميس، الا ما صادف مناسبة تمنع هذا الموعد، نتلقف المقالات الثلاثة، وندفع بها الى النشر، دون أدنى مداخلة في النصوص، سوى في اطار التعرف المسبق على موضوعها، وقراءته "الفنية" فيما بعد، والاعداد لاخراجه بطريقة لائقة، تاركين للقراء مجال المتابعة والنقد، في سياق العنوان نفسه، على أساس تكامل وتشبع الحوار المقصود، في أوسع وأشمل مدى له.

وحين أبلغني الدكتور مهدي عبد الهادي عن رغبة المفكرين الثلاثة، اصدار المقالات المنشورة في "الفجر"، الى حينه، في كتاب واحد، وطلب مني أن أقدم لهذا الكتاب، سررت حقا، لهذه النية التي عمقت دائرة نشر الحوار من الصحيفة اليومية الى الكتاب الذي يملك مقومات المزيد من الانتشار والمعرفة، ولمهمتي في التقديم المشرّف. ولن أجد على أية حال، في هذه المهمة، غير ما سردت، تأريخا للفكرة، حتى كانت مقالة، ثم كتابا. وأما "الافكار والمواقف"، فانها الآن لكم، قارئين وناقدين ومتابعين لآفاق الحوار.

القدس في ١٩٩٢/٣/١٥ علي الخليلي.

بين "الثنائية" في واشنطن
و "المتعددة" في موسكو

بقلم : د. مهدي عبد الهادي

حتى لا نقع اسرى لليأس والعزلة والخوف، أو تهتز ثقتنا وتضعف شجاعتنا او نفقد القدرة على الاقدام والمبادرة، ولغايات ايجاد واستمرار مناخ التفاهم والجدل الوطني، ولتطوير الاداء الفلسطيني ودعمه بالاجماع، ارى من المصلحة الملحة تقييم المواقع والمصالح والعلاقات وأيضا الاداء الفلسطيني ضمن معادلة موازين القوى المحلية والاقليمية والدولية.

لقد دخلنا مع بقية شعوب ودول العالم، حقبة التسعينات، والبحث عن صياغة لنظام عالمي جديد، ونحن في حالة اقرب الى "الحصار" داخل وخارج الارض المحتلة. ان هذا الحصار يعود الى عوامل متداخلة من المواقف الاسرائيلية والعربية والدولية في اعقاب حرب الخليج.

يمكن قراءة وضع "الحصار" في الداخل من العوامل التالية: ١) سياسة موشيه آرنس في تقطيع وتقسيم مناطق الضفة والقطاع الى "غتوات" مغلقة، وعزل القدس، وقمع القيادات الميدانية بالاضافة الى التعتيم الاعلامي ٢) الخنق اليومي الذي تفرضه عمليات الاستيلاء على الارض وبناء المستعمرات والتي حققت بعض مخططاتها في خلع بعض جذورنا وزعزعة تواجدنا فوق ترابنا الوطني ٣) بروز دور المستوطنين كسلطة ثالثة تفرض ارادتها ورغباتها علينا بالاضافة الى سلطة حكومة اسرائيل وسلطة النظام القضائي، وبهذا يفرض علينا اليمين المتطرف سلطة الغاب ٤) ظروف المعاناة الاقتصادية والاجتماعية بعد تراكم جراحنا وقضايانا عبر سنوات الانتفاضة الاربعة الماضية ٥) انحسار الدعم المالي وتردي مستوى الحياة وتراجع فعالية المؤسسات.

كما يمكن قراءة وضع "الحصار" في الخارج من العوامل التالية: ١) غياب خيار الكفاح المسلح ٢) تراجع الدعم القومي العربي ٣) التغيير الجذري والسريع في اوروبا الشرقية وتذبذب مواقف عواصم اوروبا الغربية ٤) سقوط معسكر المنظومة

الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي ٥) فقد مصادر التمويل للمؤسسات والفعاليات الفلسطينية في الخارج ٦) الخروج الفلسطيني من الخليج العربي ٧) محاولات تجاوز القيادة التاريخية الفلسطينية.

وفي الجانب الآخر، كانت الدولة العبرية المنتصر الأكبر بعد حرب الخليج من النواحي التالية: ١) استمرارها كأقوى ترسانة عسكرية في المنطقة ٢) تلقيها مساعدات مالية خيالية من عواصم العالم ٣) فتح ابواب الهجرة لمئات الالاف من القادمين الجدد ٤) تقدم عواصم اوروبا الشرقية للاعتراف والتعامل مع الدولة العبرية ٥) دخول الدولة العبرية على جدول أعمال الاجندة السياسية في العواصم العربية المقسمة، والتي لم تعد القضية الفلسطينية من اولويات اولوياتها او اهتماماتها المباشرة ٦) استمرار واشنطن في تمويل ودعم برامج الدولة العبرية.

لقد كانت الخيارات محدودة للخروج من حالة الحصار في الداخل والخارج معا، ووجدنا انفسنا امام "نفق المفاوضات" ضمن مشروع معادلة امريكية (ارض مقابل السلام، ومقررات الشرعية الدولية) مرفقا بشروط اسرائيلية (لا للقدس، لا للقيادة الفلسطينية، لا لوفد مستقل، لا لحق تقرير المصير ولا للدولة المستقلة) وبحضور شهود من قيادات وشعوب وعواصم العالم، ورأينا اننا لا نملك اغلاق ابواب النفق، او صد الراغبين في عبوره، او تغيير مشروع او شروط المعادلة ونحن خارج النفق.

لقد قبلنا التحدي، ودخلنا النفق المظلم، للمحافظة في الدرجة الأولى على حضورنا كطرف اساسي لتحقيق معادلة الارض مقابل السلام، ومن ثم العمل على تغيير شروط المعادلة والتأثير على اطرافها وشركائها في عدم تغييب الحقوق الفلسطينية في اية صفقة او اتفاقية يفرزها نفق المفاوضات، وأيضا لاعادة الحد الأدنى من التضامن العربي مع القضية الفلسطينية، وعدم الخروج من البيت الاوروبي في صياغاته الجديدة.

وفي المحطة الأولى في مدريد عبر هذا النفق، لا يختلف اثنان، باننا تمكنا من تثبيت الحضور والموقف والحقوق الفلسطينية أمام دول وشعوب العالم واعدنا القضية الفلسطينية على جدول اعمال جميع الاطراف، وأخذنا في تعرية "قيود الحصار" على أمل التحرر منها، وطالبنا جماهيرنا بكل امانة واخلاص عدم المبالغة في اية انجازات او رسم احلام اليقظة ونحن ما زلنا في بداية المحطة الأولى من نفق طويل مظلم.

وفي المحطة الثانية من هذا النفق في واشنطن، وقفنا امام معادلة جديدة، تضمنت بداية الركود الاقتصادي الامريكي والعالمي، وفتور الحماس والاهتمام الدولي، وسيطرة اليمين الاسرائيلي المتطرف على عقلية واداء المفاوض الاسرائيلي في واشنطن، بالاضافة الى عدم تدخل واشنطن لوقف مهزلة حوار الطرشان في دهاليز الخارجية الامريكية، وايضا تردد العواصم الاوروبية في التحرك أو طرح اي مبادرة قبل انتهاء السيناريو الامريكي.

وفي المحطة الثالثة من هذا النفق وفي واشنطن ايضا، اقدمنا على قبول صياغة ٢+٩ في تشكيلة وفدنا، وطرحنا برنامجا مرحليا لانهاء الاحتلال وتشكيل السلطة الوطنية، وفي المقابل، دخل الطرف الاسرائيلي الى قاعة المفاوضات، لا ليناقش برنامجنا او ليسجل اعترافا بنا، بل ليصل الى شريكنا في المعادلة وهو المفاوض الاردني في الوفد المشترك، وأيضا لتطبيع العلاقات مع الطرف السوري وايضا اللبناني وامتداد ذلك الى بقية العواصم العربية.

وفي المحطة الرابعة من هذا النفق في موسكو هذه الايام، اقدمنا على فرض سياسة الامر الواقع الذي نعيشه، وذهبنا وفدا متكاملا من القدس الشريف والاراضي المحتلة والشتات، وحاولنا من خلال حوار النفق المظلم دخول قاعة المفاوضات، لم نغب ولم نقبل التغييب لنا، لقد ذهبنا ووقفنا بكل كبرياء، لا لتسجيل المواقف، ولا حتى لنمنع القول باننا معارضون أو غائبون، بل للتمسك بحقنا في العمل ضمن معادلة الارض مقابل السلام المطروحة، ولتأكيد الربط بين مسار المفاوضات الثنائية والمتعددة، الأمر الذي اجمع عليه جميع المحاورين في محطة موسكو، على الرغم من حرماننا من حقنا ودورنا في دخول قاعة الخطباء، الأمر الذي جعل صاحب القرار الامريكي يقترح اشراكنا في بعض المواقع ضمن معادلة المفاوضات المتعددة في قضايا: اللاجئين، الأمن، التنمية، البيئة، المياه، بالاضافة الى اننا نسعى لتوسيع دائرة هذه المعادلة لتشمل حقوق الانسان وقضية القدس الشريف وتطبيق مبادىء الشرعية الدولية.

إن ادائنا عبر نفق المفاوضات قد لا يؤدي الى حل كامل نرضى به، ولكنه يوفر لنا الحد الأدنى لرؤية الابعاد المختلفة التي تجثم على صدورنا، وبالتالي فان اولوياتنا في هذه المرحلة يجب ان تكون في ان نحافظ على تماسكنا الوطني، ونداوي جراحنا ومشاكلنا وأن لا نبتر بعض اطرافنا من فرط نقدنا الذاتي المر،

وان نتوجه بالتفكير بعقلانية وموضوعية، لما يمكن ان نقوم به في الداخل والخارج، وضمن دائرة المعادلات والعلاقات في موازين القوى السريعة التغيير والتبدل بين ليلة وضحاها، وان عدم اعطاء المجال لاي طرف لاختراق صفنا الوطني، هو الضمان الوحيد لمواجهة كافة احتمالات المستقبل بما فيها فشل مفاوضات النفق المظلم!

ان معادلة "الثنائية" وايضا "المتعددة" ليست الأولى ولا الأخيرة في ملف الصراع مع الطرف الآخر، ولكنها الأداة الدولية المتوفرة الآن، وعلينا استخدامها، وعدم الاستخفاف أو المبالغة في امكانيات منجزاتها، لانه في المحصلة الأولى والأخيرة سنبقى نحن معشر الفلسطينيين، كأرض وشعب وحقوق، ما دمنا متحدين، الطرف الأقوى والاساسي لأية معادلة حالية او مستقبلية لحل قضايا المنطقة.

القدس في ١٩٩٢/١/٣٠

× × ×

بين الثنائية في واشنطن
والمتعددة في موسكو

بقلم : د. محمد جاد الله

ان الخطأ الفادح الذي تسبب فيه الطرف الفلسطيني المفاوض هو ابتداع فكرة قدرة المفاوض الفلسطيني على تغيير مسار المفاوضات في بعض مراحلها وعندما يشاء هو ذلك. وكأن المفاوضات نشاط ذهني وحسن أداء، متناسيا ان شروط وقوانين المفاوضات كانت قد وضعت في رسائل تبادلتها الادارة الاميريكية مع جيمع الأطراف ومن بينها الطرف الفلسطيني، حددت فيها وبكل تفصيل جميع مراحل المفاوضات من بدايتها وحتى نهايتها. وعندما وافقت م.ت.ف. على استثناء نفسها من المفاوضات لم يعد لها حق التراجع عن هذه الموافقة. وعندما وافقت على الحكم الذاتي بديلا عن حق تقرير المصير وعن الدولة المستقلة، لم يعد أمامها غير الالتزام بالمفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي. فالأمور تسير وفق ما قررته الولايات المتحدة الاميريكية في مدريد وفي واشنطن والآن في موسكو، ليس فقط من حيث الزمان والمكان، وانما ايضا ما يتعلق بقضايا الجوهر والمضمون، اي القضايا التي يسمح بالبحث فيها، والقضايا التي يعتبر بحثها ممنوعا وغير مرغوب فيه وأحيانا محرما.

الولايات المتحدة الاميريكية تفرض ارادتها على العالم، وتفرض نظامها الجديد من أجل تأمين "الاستقرار" اللازم في منطقة الشرق الأوسط لحماية مصالحها، وتملك الولايات المتحدة الاميريكية اختزال دور شريكتها "روسيا" الراعية الثانية "لمؤتمر السلام" الى مستوى يقتصر على التأييد المطلق لما تريده. وروسيا وريثة الاتحاد السوفياتي لم تحظ بهذا الدور الا بعد ان دفعت "فاتورة" لصالح اسرائيل بتخليها عن موقفها بشأن القضية الفلسطينية والموافقة على اعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع اسرائيل قبل ان تسمح لها الأخيرة بالمشاركة في رعاية "مؤتمر السلام". وهكذا كان حال الآخرين، جميع الأخرين، الأمم المتحدة، المجموعة الاوروبية، الدول العربية، وأخيرا الصين التي لم تستطع حضور المؤتمر المتعدد الاطراف في موسكو الا بعد ان تراجعت هي الأخرى عن موقفها بشأن القضية الفلسطينية وتبادل علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل. فالجميع اذن، وبدون استثناء، انما يسيرون على الخطى المرسومة في واشنطن، وتل أبيب،

فاسرائيل، او الولايات المتحدة -سيان- رسمت ووضعت قواعد وقوانين اللعبة الدائرة الآن على المسرح العالمي ضمن خطين متوازيين حشرت بينهما جميع المشاركين وحرمت عليهم اي خروج وعندما يشتد الضغط على احدهم لا يملك الا الركض الى امام وحتى نهاية المتوازيين حيث الهاوية السحيقة والسقوط المحتم.

يدعي بعض المنظرين للسياسة الاميريكية ان "انهاء الصراع - في الشرق الأوسط - يتطلب فيضا من الافكار الجديدة المبتكرة القادرة على تغيير المواقف والمفاهيم الثابتة لدى الجانبين الاسرائيلي والعربي على السواء". ولاول مرة في التاريخ يقود بعض الفلسطينيين بعض العرب الى ممارسة تغيير المواقف ونسف المفاهيم الثابتة بشكل "يدهش" الاميريكيين، في حين تقوم اسرائيل بتثبيت مواقفها واحياء مشروعها الصهيوني فيما تسميه "أرض اسرائيل" بتكثيف الاستيطان وتصعيد اجراءاتها القمعية ضد المواطنين الفلسطينيين غير مترددة في تأكيد نيتها عدم التنازل عن شبر من "أرض اسرائيل التاريخية".

ان فشل المفاوض الفلسطيني في واشنطن لم ينته يوم جلس قبالة المقاعد الخالية بل هو استمر عندما مارس التضليل يوم اعتبر واشنطن الثاني انتصارا لمجرد انه استطاع ان يضع امرا فلسطينيا على اجندة الاجتماع الذي اقتصر على الأمور الاجرائية والذي لم يتناول الأمور الجوهرية ذات المضمون. ومع ان واشنطن الأول والثاني لم يحققا اي انجاز او تفاهم بين الأطراف المتفاوضة يحاول المؤتمر المتعدد الأطراف في موسكو ان يناقش قضايا أساسية وحيوية مثل : مراقبة التسلح والأمن الاقليمي، البيئة، التنمية الاقتصادية، وقضية اللاجئين بدون بعدها السياسي كما حدد ذلك جيمس بيكر في كلمته الختامية للمؤتمر.

ان استمرار الولايات المتحدة في التنكر للحقوق الوطنية الفلسطينية وقدرتها على جر العالم وراءها (اوروبا، روسيا، الصين، اليابان والعرب) وحرصها على ضمان مصالح اسرائيل يعني فقط ان اللجان المنبثقة عن المؤتمر المتعدد الأطراف تهدف الى تمويل المشاريع الاقتصادية الاسرائيلية بأموال عربية ويابانية وتأمين تبادل تجاري بين اسرائيل والدول العربية الى جانب توزيع الثروات المائية وتوطين اللاجئين في الدول العربية حسب المواصفات الاسرائيلية في ظل التطبيع واقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع الدول العربية.

ان مؤتمرات السلام الحالية التي تقودها الولايات المتحدة الاميريكية تهدف الى تعزيز مكانة اسرائيل في الشرق الأوسط وفي العالم. كما ان التنمية الاقتصادية لا تتأتى الا بالحل السياسي للقضية الفلسطينية وفي مقدمتها حل قضية اللاجئين حسب قرارات الشرعية الدولية. فالسلام والاستقرار يمكن تأمينهما فقط بتأمين الحقوق الوطنية والسياسية لشعبنا الفلسطيني.

القدس في ١٩٩٢/١/٣٠.

× × ×

بين "ثنائية" واشنطن
و "متعددة" موسكو

بقلم : د. رياض المالكي

منذ أكثر من أسبوع ونحن جماهير الأرض الفلسطينية المحتلة عرضة لتصريحات متناقضة تطلقها جهات رسمية وغير رسمية فلسطينية حول شكل القرار من المشاركة في المباحثات متعددة الأطراف في العاصمة الروسية موسكو. وهكذا عدنا الى حيث تمت معاملتنا منذ فترة ليست بقصيرة كحقل اختبار لمدى تقبلنا او رفضنا لبعض المواقف التي تتهيأ الى أخذها قيادتنا في شمال افريقيا، او الى ضياع توجه وفقدان رؤيا فيما يختص بحقيقة الموقف الفلسطيني الرسمي من هذا الموضوع او ذاك. فتارة نسمع عن المسؤول فلان قوله اننا لن نذهب الى موسكو، وتارة نشاهد المسؤول علان يؤكد على اهمية المشاركة في المتعددة، ويدخل علينا ناطق رسمي ثالث ليقول ان القيادة لا زالت تبحث موضوع المشاركة. ولم تتورع صحفنا المحلية في الاندفاع بغريزة لا تفسر لنشر ما طاب من تصريحات متناقضة مثيرة بذلك البلبة والارباك في صفوف شعبنا داخل الوطن المحتل، لتزيد على حالته من ارباك ارباكات جديدة قد لا يتحملها في لحظة قادمة.

وقلنا في حينه ان قضايا هامة مثل تلك، لا بد من اشراك شعبنا بأكمله في تقييمها ومناقشتها والمساهمة المباشرة في اخذ القرار حولها. فهو، أي شعبنا، من سيدفع الثمن في نهاية المطاف عن اي خطأ يحدث، وعن اي تراجع يتم. وعليه فمساهمته لا تكون من خلال ارباكه حول موقف القيادة وتصريحات تطلق هنا وهناك دون انضباط او مراجعة او تنسيق، وانما من خلال توفير كامل المعلومات ووافرها عن طبيعة المباحثات المتعددة الأطراف والاشتراطات التي وضعت على التمثيل الفلسطيني والصيغة التي حددت مشاركتة فيها. ومن خلال هذه الاطلالة الحقيقية فقط يستطيع كل مواطن فلسطيني اي يبدي برأيه بشكل حر وديمقراطي حول هذا الموضوع لاهميته وخطورته في نفس الوقت على مستقبل العمل الوطني ومصير شعبنا وحقوقه. عندها يمكن الانتقال الى الحديث عن موقف الشارع الفلسطيني، وعن رأيه، وعن تأييده ودعمه لهذا التوجه او ذاك، وما هو اقل من هذه الأساسيات الديمقراطية في النقاش الحر يعتبر تهميش وتجاهل وحتى الغاء لدور الجماهير وقوتها.

اما ما يتعلق بالموقف الفلسطيني الرسمي من المباحثات متعددة الأطراف، وعلى الرغم من معارضة عشرة اعضاء من اللجنة التنفيذية للمنظمة على المشاركة في المتعددة، وعلى الرغم من رفع اعضاء ما يسمى بالوفد الفلسطيني المفاوض توصيتهم للقيادة ضد المشاركة، وعلى الرغم من موقف الشارع الفلسطيني والمعارض لهذه المشاركة والذي تم الاعتراف به كحقيقة للمرة الأولى في تصريحات اكدتها الناطقة بلسان الوفد في حديث رويتر عندما أكدت انه "في ضوء عدم وجود تأييد شعبي وغياب المشاركة الفلسطينية الحقيقية ..."، الا ان هذه القيادة قد قررت حسب معطيات خافية لي، وعلى اخرين غيري ايضا، على الذهاب الى موسكو والمشاركة في المتعددة. وهكذا برهنا من جديد ان الموقف الفلسطيني غير ثابت وغير مستقر، يبدأ بالتصلب وينتهي بالتراجع والقبول بالاشتراطات المختلفة ومؤكدين دوما على قدرتنا الجبارة في ايجاد المبررات والمسببات والأعذار كمن أصبح خبيرا في هذا المجال لكثرة التكرار.

وبعدما صدر القرار الفلسطيني بالمشاركة في مؤتمر موسكو، اتساءل حقا عن الفائدة التي ستحققها هذه المشاركة، فمن حيث التمثيل لا زالت معادلة مدريد هي القائمة، اي ضمن وفد فلسطيني-اردني مشترك وبحضور ممثلين عن الضفة والقطاع فقط. ومن حيث المنظمة فهي غير مرغوب بها لا داخل المؤتمر ولا في الردهات ولا في عقل الكثيرين ممن يتباكون على الحق الفلسطيني. ومن حيث اللاجئين فسوف يبحث وضعهم كقضية عامة عربية ودولية لا فلسطينية، وتهدف الخطة المطروحة الى استيعاب وتوطين هؤلاء اللاجئين في الدول العربية المضيفة في محاولة لشطب موضوع اللاجئين وانهائه كليا من معادلة الصراع، ليس على أساس قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ والمبني عبر حق العودة للاجئين الى وطنهم وانما من خلال توطين والحاق وتبعية اللاجئين بهدف تفريغ القضية الفلسطينية من مضمونها الاساس وهو وجود شعب مشرد يستحق العودة والعيش في وطنه تحت سيادته، وبذلك يتحول هذا الشعب الى اولئك السكان القاطنين للضفة والقطاع والمتمثلين في الوفد المفاوض والذي سيقتصر اي حل عليهم دون ادراج الآخرين فيه.

فهل لهذا السبب سافرنا الى موسكو؟ ام لتوزيع مياهنا الجوفية على دول المنطقة؟ ام لفتح الأسواق العربية والشرق اوسطية لمنتوجاتنا الوطنية الصناعية منها والتكنولوجية؟ ام لتدمير أسلحتنا النووية والبيولوجية وبقية اسلحة الدمار

الشامل؟ ام لتفريغ وخزن المخلفات النووية والبترولية في اراضي وصحاري فلسطين حماية للبيئة؟ ام ارضاء لامريكا ودول الخليج؟ ام ارضاء لجيوب الخليج وتهديدات واشنطن؟ ام ذهبنا لنكون ضد مواقف شعبنا ورغباته؟ فمهما تعددت الاسباب، فالنتيجة واحدة وهي اننا كفلسطينيين، كشعب وقضية وأرض، سوف ندفع الثمن غاليا، وكل منا مهما اختلفت مواقفه من هذه العملية معرض لنتائجها، كونه ضحية من ضحاياها.

القدس في ١٩٩٢/١/٣٠.

× × ×

موسكو .... وما بعدها

بقلم د. مهدي عبد الهادي

كانت "موسكو" محور ثلاث مؤتمرات غير عادية عقدت خلال شهر كانون الثاني - يناير - الماضي. حضرها على التوالي اقطاب ١٥ و ٤٧ و ٣٦ دولة ومجموعة دولية، وكان "لـنـا" وسط هذه المعادلة حقوق وحضور ومستقبل، علما بأن محاور موسكو أكبر من مساحتنا الجغرافية وتعدادنا الديمغرافي وثقلنا السياسي.

فهل نستطيع ان نرى خيوط الترابط وتوقيت التزامن بين هذه المؤتمرات؟ وبالتالي تكون قراءتنا من خلال نظرة شمولية للمسرح الدولي والعلاقات والمصالح عليه، وحجم وشكل دورنا وحضورنا، ومن ثم آفاق مستقبلنا عليه؟ أم ان الامر يتطلب نظرة جزئية وفصل لهذه المؤتمرات عن بعضها وتفصيل الادوار فيها من خلال رؤيتنا الذاتية وخصوصية موضوعنا الفلسطيني، وبالتالي يجري قياس دورنا ومصالحنا واثرنا المباشر وغير المباشر في كل مؤتمر على حدة أم في دائرة واحدة تجمع المؤتمرات الثلاثة معا؟ وماذا نستخلص من نتائج ذلك كله؟ وفي كلتا الحالتين: (النظرة الشمولية والرؤية الذاتية) اين "كنا" في محاور موسكو الثلاثة؟ وماذا نحن فاعلون بعد موسكو؟

كان صاحب المبادرة الاميركي لهذه المؤتمرات يبحث عن حلفاء وشركاء وممولين، لرسم وتنفيذ رؤية مستقبلية "مشتركة" لنظام عالمي جديد. ان صاحب القرار الاميركي لا يقدر على الانفراد طويلا وخاصة امام شعبه بدور البوليس الدولي المتنقل باستمرار بين مواقع الاضطراب والصراعات في العالم، كما انه لا يملك بعد دخوله مرحلة الركود الاقتصادي ان يقوم بدور المقرض أو الممول أو المهيمن على المشاريع الدولية، كما كان الحال بعد الحرب العالمية الثانية. بالاضافة الى ان من مصلحته بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي ان لا يعزل نفسه داخل مشاكله المحلية، وبناء عليه سعت واشنطن الى طرح فلسفة التعاون والتسامح الدولي مع اليابان والمانيا، وتشجيع التحالفات الاقليمية فيما بين الاغنياء والفقراء في الشمال والجنوب، ودعت الى قيام انظمة اقليمية متفاعلة ضمن النظام العالمي الجديد، ومن خلال خطط وبرامج الامن والتنمية الاقليمية، واخيرا بدأت واشنطن في التبشير بممارسة "جديدة" للديمقراطية وعدم خرق حقوق الانسان، وبكلمات اخرى، ان السيناريو الاميركي الحالي لن يستمر سيناريو

اميركي طويلا، فهناك دور ومصالح لاقطاب آخرين شرعوا في دخول المعادلة ان لم يكن في تغييرها.

فعلى خلفية سقوط "الكرملين" في موسكو، عقد المؤتمر الاول في نيويورك، بحضور رؤوساء الدول الخمسة عشرة في مجلس الامن الدولي، واتفقوا على تفعيل دور هيئة الامم المتحدة واجهزتها المختلفة كأداة للارادة والشرعية الدولية، واعلنوا عن تأييدهم لعملية السلام "الاميركية" لحل قضايا الشرق الاوسط. وكان أيضا على جدول اعمالهم، مسألة العضوية الدائمة وحق الفيتو، لكل من اليابان والمانيا الموحدة.

كان "لـنـا" في بيت الشرعية الدولية "حقوق" أكد عليها خطاب امينها العام (العربي) بطرس غالي ومناشدته لاقطاب مجلس الامن تطبيق مقرراتهم في فلسطين. وايضا كان "لـنـا" بين المشاركين في المؤتمر "صوت" ارتفع من خلال كلمات (العربي) الملك الحسن الثاني حول القدس الشريف ودعوته لانهاء الاحتلال للمدينة المقدسة والتعايش بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي من خلال ممارسة الاول لحقه في تقرير المصير. لكن مؤتمر اقطاب مجلس الامن الدولي وقف عاجزا امام مصطلح وواقع "الازدواجية" في تطبيق مقررات الشرعية الدولية، فبقيت "حقوقنا" اسيرة الملفات والكلمات والتمنيات، وخفا "صوتنا" امام واقع العجز العربي والفرق البين في تعداد المسلمين ومقدرتهم على الفعل المؤثر بمقدار تعدادهم وانتشارهم في العالم. ويبقى السؤال حول "دورنـا" واثره في محافل الاجتماعات الدولية؟ فهل انتشرنا بين ممثلي تلك الدول، نناقش ونحاور، نكتب ونسجل، نعتب ونحرج، ونؤدي الحد الادنى من واجبنا وامانة مسؤوليتنا من خلال "حضورنا" على مسرح الاحداث، ام جلسنا متفرجين امام شاشة التلفزيون نستمع لما يقوله ويفعله الاخرون، وبالتالي نشكو ونشتم ونتباكى في عالم لا يعترف بالضعفاء.

وحول مستقبل "موسكو"، عقد المؤتمر الثاني في واشنطن بحضور (٤٧) دولة ومجموعة دولية للتنسيق في برامج الدعم المالي وتأمين الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للجمهوريات الجديدة فيما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي. وكان "لـنـا" حضور عربي في عباءات وكوفيات ممثلي السعودية والخليج العربي، وكان "لـنـا" مصلحة للربط بين حضورهم في البرنامج "الاميركي-العربي" لمستقبل موسكو، وبين مشاركتهم في البرنامج "الاميركي" لمستقبل ما بعد موسكو.

ويتكرر السؤال هنا ايضا، هل تحركنا كما تتطلب المعادلة الجديدة، بلغة الاتصال والحوار مع "الغاضبين" من العرب علينا، وايضا مع "المتعاطفين" منهم معنا، في محاولة للتأثير والربط بين مسألتي الحضور السياسي "العربي" وبين مسألة التمويل "العربي" في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاقليمية والدولية، أم اكتفينا بقول الشاعر : "نشكو العروبة أم نشكو لكم العربا". وحتى لا نحمل اكتافنا اكثر من طاقتها، هل تركنا المحطة الدولية هذه على امل ان يكون في وسعنا التأثير في صياغة ورسم معادلة افضل في محطة قادمة؟

ثم جاءت في ٢٨ و ٢٩ من نهاية الشهر الماضي، محطة موسكو شبه الدولية بحضور ٣٦ دولة ومجموعة دولية، وفي غياب القيادة الروسية الجديدة، واختراق اميركي لكل الصياغات القديمة، وبدء خطوات ومظاهر تحالفات "المتعددة" كجهود مشتركة لحل قضايا الصراع العربي-الاسرائيلي والمسألة الفلسطينية.

لقد بدأ مؤتمر موسكو كغيره من مؤتمرات العصر، في بحث الامور الاجرائية تمهيدا لتليين القضايا الجوهرية، وكان "لـنـا" في موسكو دعوة ومقعد ودور اتفق عليها راعيا المؤتمر، وأيضا كان "لـنـا" بين المدعوين والحضور حلفاء وشركاء واصدقاء واعداء. غاب منهم الحلفاء لاسبابهم، وتطلبت مصالح الشركاء الحضور الهادىء، ولم يفرق الاصدقاء بين الخيوط الاجرائية ومسار القضايا الجوهرية. ووقفنا وسط هؤلاء جميعا نطالب بموقع ودور متكامل يعكس خصوصيتنا الفلسطينية في القدس وبقية الاراضي المحتلة والشتات، وحاولنا ان نوصل رؤيتنا الايجابية لمشاريع وخطط التعاون الاقليمية المطروحة حول قضايا: نزع التسلح والمياة والتنمية والبيئة واللاجئين. والتأكيد ليس فقط على الربط بل استحالة الفصل بين الثنائية في واشنطن والمتعددة في موسكو، اذا ما اريد لهذين المسارين النجاح. وان تحقيق معادلة "ارض مقابل سلام" يعني ان تنشأ على الارض غير المحتلة وحولها، علاقات متكافئة وطبيعية في الاقتصاد والاجتماع والسياسة، وان العبور الاسرائيلي خلال بوابات بكين وموسكو لا يعني أن يقابله تراجع او انسحاب فلسطيني. وان خطوات "التطبيع" العربي-الاسرائيلي لن تكون على حساب الحقوق الفلسطينية، وان مشاريع اليابان لن تسقط من جدولها شعبنا وارضنا ومؤسساتنا في المعادلة. وأن ما حرمناه من ٧٨٪ مما نملك من مصادر للمياه لن يستمر طويلا، وان قضايا نزع التسلح لن تتنكر لما قدمناه من دماء الآف الجرحى ومئات القتلى من شعبنا في الداخل والخارج علما بأن غارات الطائرات الاسرائيلية ما زالت تقصف نصف مليون فلسطيني منسي في لبنان. وان قضايا التنمية

الاقتصادية ستأخذ بعين الاعتبار ما دمره الاحتلال الاسرائيلي من بنية اساسية تحتية لاقتصادنا الوطني، وما فرضته من قيود على حياتنا واسواقنا وعمالنا وصادراتنا، وما سرقته من قوتنا اليومي باسم "الضرائب". كما ان قضية اللاجئين تعني ان هناك ثلثين من ابناء شعبنا محرومون من البيت والوطن ومشتتون بلا هوية، وان حق العودة هو من الضمانات الدولية لبدء أي مسار للحل السياسي.

ومع هذا فقد حرمنا من حق المشاركة في الاجتماع التنظيمي في محادثات موسكو المتعددة، علما بأننا بدأنا مع الطرف الآخر محادثات الثنائية في واشنطن حول مرحلة انتقالية وانهاء سلطة وسلطان الاحتلال ونقلها الى حكومة ذاتية فلسطينية مؤقتة.

ويمكن القول، أنه في محاور موسكو الثلاثة، لم تعد هناك قاعدة ثابتة واحكام مطلقة، فكل شيء قابل للتعديل والتغيير ايجابا وسلبا، وان الطرف الفلسطيني موجود في جميع قضايا اللجان المعلنة وغير المعلنة، وهو جزء من معادلة متكاملة. وان من توفده قيادتنا، مسؤول امام التاريخ والشعب في تأدية الامانة وتحمل المسؤولية مهما كانت كفاءته ومقدرته. بالاضافة الى ان محاور موسكو ابرزت اهتمامات المجموعة الاوروبية ورابطة التجارة الحرة الاوروبية واتحاد التعاون المغربي ومجلس التعاون الخليجي وايضا تركيا واليابان "للابداع" في رسم خارطة جديدة للمنطقة وتعيين الادوار والمصالح والعلاقات. وبطبيعة الحال فان الطرف الآخر (اسرائيل) لم يخرج من هذه الدوائر المتشابكة وأيضا لا يستطيع ان يبقى فيها وحدة ودون حضورنا على الرغم من الخلاف في "الاجتهاد" وأيضا "القرار" حول حجم وشكل هذا الحضور الفلسطيني ومستقبله.

وبعد فان الرؤية الشمولية لمحاور موسكو الثلاثة تقودنا الى الخلاصة التالية. ان مؤهلاتنا في ان نقف على خشبة المسرح الدولي لا تستند فقط لان العدل والتعاطف مع خصوصيتنا الفلسطينية يختلف عن بقية قضايا الصراع، وان هذا حق مطلق لنا بل لان هناك معادلة دولية تريد لنا ذلك الآن! كما اننا لا نقدر ان نحافظ على ذاتنا ومقدراتنا ونستقرأ مستقبلنا دون ادوات اتصال وتأثير، وبالتالي فاننا لم نملك امام معادلة اكبر منا، ان نقف امام بوابات موسكو بانتظار الاذن او الاجازة او التعاطف او قبول نتائج ذلك من انتقاص حقوق او تضليل الحقائق. لقد دعينا للمشاركة ضمن قيود، ليس فقط على جوازات الحضور وحامليها، بل ايضا على مستقبل من يقف خلفنا على الارض المحتلة وفي الشتات، لقد كان وما زال علينا

التحرك على كل الجبهات وبسرعة تغيير الرياح السياسية الدولية وحتى إن لم يكن لدينا برنامجا متكاملا توزع فيه الادوار على الجميع دون استثناء. وايضا حتى اذا ما ارتفعت حدة "الغضب" وأيضا "القرف" من معادلات مجحفة مفروضة، لاننا لا نملك الا ان نكون .. وأن الغائب في هذه المرحلة هو الخاسر الوحيد في النهاية.

وبناء عليه، فان متطلبات ما بعد موسكو، تستدعي ان لا نقف "أسرى" امام القيود المفروضة، او نقعد متفرجين ومنتظرين "الفرج" او نسجل الاتهامات يمينا وشمالا، بل علينا السباحة في هذا المحيط مع التيار حينا وضده احيانا وتولي مهام محددة لاعادة لحمة الاتصال العربي، وبناء جسور الحوار العربي، وللتأثير المباشر على الحلفاء والشركاء والاصدقاء وايضا الاعداء. ان استمرار اتصال قيادتنا الشرعية بدمشق وعمان والقاهرة هو من بديهيات المصلحة الفلسطينية-العربية على الرغم من المرارة والتراجع الذي يشهده الشارع العربي وغياب مؤسسات القمة العربية، وان استمرار حضورنا في البيت الاوروبي هو من متطلبات الواقع الفلسطيني لتأكيد عدم الفصل بين "داخل" و"خارج"، وأيضا لعدم تغييب حقنا في معادلات التنمية. وان توجهنا السريع الآن نحو كندا لفتح ملف اللاجئين هو من مسؤوليات كل من يناضل من اجل حق العودة، وان الحضور الفلسطيني السياسي والاعلامي في واشنطن وفي هذه المرحلة يعني الربط بين قضايا الاستيطان والضمانات الاميركية، وان عدم الانسحاب من ساحات بكين وطوكيو يجب ان لا يكون لمجرد ان الطرف الآخر (اسرائيل) وجد لنفسه موطىء قدم فيها.

ان انتشارنا في كل هذه المواقع وبكل ما نملك من قدرات وفاعليات على الرغم من الخلافات الداخلية، هو معركتنا في ما بعد موسكو، وقبل وخلال هذا كله، هنالك اولويات ترتيب البيت الفلسطيني، ليس لتوزيع الاثاث فيه، او الاستئثار في المقاعد الاولية، بل للمشاركة الجماعية في تحمل امانة ومسؤولية المشاركة في سيناريوهات ما بعد موسكو، وأن الخطوط الحمراء تعني عدم السماح لاي طرف باختراق وحدة البيت الفلسطيني، وجوده وحقوقه ومستقبله.

القدس في ١٩٩٢/٢/٧.

× × ×

موسكو .... وما بعدها

بقلم : د. محمد جاد الله

رغم المحاولات العديدة التي تبذلها أطراف عربية لتزيين نتائج مؤتمر موسكو المتعدد الأطراف، يبقى الانجاز الوحيد هو السهولة التي تمكنت بها الولايات المتحدة الاميريكية من الوصول بالدول العربية الى طاولة المفاوضات وجها لوجه مع اسرائيل وبشكل موسع هذ المرة، وذلك بعد ان استخدمت الفلسطينيين جسرا للعبور العربي محافظة على بعض ماء الوجه، وبعد ان خلق الحديث عن تباين وجهات النظر بين الولايات المتحدة واسرائيل جملة من الاوهام لدى هؤلاء العرب بوجود امكانية الضغط على اسرائيل فقضية الضمانات المالية والطريقة التي اخرجت بها تبرز مدى التزام الادارة الاميريكية باسرائيل وبمشروعها الاستيطاني الصهيوني ويبرز في الوقت نفسه مدى استهتار الولايات المتحدة بالمصالح العربية. والسيد جيمس بيكر يقرر ان تطبيع العلاقات العربية الاسرائيلية ومشاريع التنمية الاقتصادية الاقليمية لا علاقة لها بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ او بعد ذلك، والحكام العرب الذين لا يملكون من امرهم شيئا ولا حول لهم ولا قوة ويستمرؤن المثول للادارة الاميريكية، يذهبون في الشوط حتى آخره.

وتستمر محاولات بعض الفلسطينيين في ايهام أنفسهم "أن الانتماء الى العصر انما يقوم على اجازة التخلي عن الحقوق الوطنية". فقد وافق الطرف الفلسطيني على الشروط الاميريكية-الاسرائيلية التي ضمنها وثبتها السيد بيكر عبر الرسائل التي يسمونها تارة برسائل الضمانات وتارة برسائل التطمينات وقبل ذلك كان السيد بيكر نفسه قد ثبتها في عقول مفاوضيه الفلسطينيين هنا في القدس. هذه الشروط التي تستثني القدس وتستثني فلسطينيي الشتات وتستثني م.ت.ف، وبناء على هذه الأسس "والثوابت" تمت دعوة الطرف الفلسطيني الى موسكو، الذي اراد "تعديل" شكل المشاركة وتغيير ما كان عليه الحال في مدريد، مطالبين بيكر ان يفي بوعوده لهم ولكنه لم يفعل، في محاولة بائسة لايهام الشعب باننا ضحية الآخرين الذين يخلون بالشروط ويتراجعون عن وعودهم، وهذه المعضلة التي تتكرر دائما تخلقها القيادات عندما تواجه الفشل، وعندما تحاول جر شعبها الى الموافقة على شروط لا تلبي الحد الأدنى من الثوابت الفلسطينية. ولكن الأمور

سارت كما رسمتها الادارة الاميريكية: اجواء رسمية، خطوات اجرائية، وتوزيع للاطراف المشاركة على اللجان المختلفة دون التعرض لقضايا الجوهر والمضمون. فلا مكان لانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة، وبقاء الطرف الفلسطيني خارج المؤتمر، انما يؤكد اصرار الولايات المتحدة الاميريكية واسرائيل على رفض حق شعبنا في تقرير مصيره. ويأتي الادعاء "بان الفلسطينيين اثبتوا حضورهم في مؤتمر موسكو رغم غيابهم" ادعاءا هشا ولا يملك اي مستند.

ان الرفض الاميريكي-الاسرائيلي لمشاركة وفد فلسطيني يمثل الداخل والخارج والقدس يشكل امرا جللا وخطيرا جدا لا تقتصر نتائجه وآثاره وأبعاده على موسكو، وانما يفتح المجال أمام الادارة الاميريكية ان تضمن وتستمر بتطبيع العلاقات بين اسرائيل والدول العربية التي وافقت على الحضور ووافقت على البقاء والاستمرار في متابعة جدول أعمال المؤتمر، رغم غياب الطرف الرئيسي، مما يشكل تهديدا حقيقيا لمصيرنا كشعب ومصير حقوقنا الوطنية المشروعة التي ضمنتها قرارات الشرعية الدولية والتي تحاول الولايات المتحدة الغاءها بتمرير قرارات جديدة وحقائق على الارض يدعمها حضور عربي ودولي، فيما تستمر قوات الاحتلال وقوات المستوطنين بارتكاب ابشع الجرائم ضد المدنيين والتكتل بالمناضلين على مرأى العالم وسمعه، وكأن حقوق الانسان تنتهي عندما تلامس الفلسطينيين. وتبقى السياسة الاسرائيلية قائمة على اعتبار ان السلام ناجز وقائم، ولا حاجة لاعادة الارض، فقد اعيدت سيناء، وعلى الفلسطينيين ان يتخلوا عن "احلامهم" في ممارسة حق تقرير المصير، ويعيشوا في دولة اسرائيل. فالسلام مستقر، واسرائيل تؤمن أن لا خطر يتهددها وأن اوضاعها افضل من أي وقت مضى.

ان الانسجام الجزئي الذي تحقق بين القيادة الفلسطينية وشعبها برفض المشاركة في مؤتمر موسكو بالشروط الاميريكية انما هو عودة الى الموقف الاصلي الذي عبر عنه شعب الانتفاضة في المناطق المحتلة وشعب الانتفاضة ايضا في لبنان، ليبقى هذا النبع هو الاساس في تحديد مواقفنا تجاه قضايانا المصيرية وغير المصيرية على حد سواء، وتوفير شروط افضل لطريقة صنع القرار الفلسطيني وخروجه من الدوائر الضيقة والمنعزلة.

ان غياب التنسيق بين الاطراف العربية المشاركة في المفاوضات المتعددة الذي جاء استجابة ورضوخا للارادة الاميريكية سيقود الى مزيد من التفسخ والانقسام وربما يولد عداءات جديدة تسهم في تسريع اندفاعة هذه الاطراف الى تطبيع

علاقاتها مع اسرائيل على حساب قضية شعبنا الوطنية، ما لم تتقدم م.ت.ف. باتجاه ردم ما يمكن ردمه مع هذه الانظمة وذلك بالعمل الجاد الفوري على تحقيق الأمور التالية :

- الوقوف بحزم في المفاوضات الثنائية وتطوير الموقف الذي بدأ في موسكو بالاصرار على حق م.ت.ف في تمثيل شعبنا بوفد مستقل، يمثل المناطق المحتلة بما فيها القدس، والشتات، ويضع على رأس اولوياته حق شعبنا في تقرير مصيره، وأن لا يخطو في اتجاه اي امر قبل الوقف الفوري للاستيطان والنشاط الاستيطاني من اي نوع.

- التقدم نحو الدول العربية في اتجاه بلورة موقف مشترك في حده الادنى للالتزام بعدم الذهاب الى المتعددة او المشاركة في اي من لجانها دون احراز تقدم ملموس واضح للشرط الأول.

- الخروج من حالة المراوحة الى حالة الفعل الوطني من خلال صيغة عمل وطني موحد.

القدس في ١٩٩٢/٢/٧.

× × ×

موسكو .... وما بعدها

بقلم : د. رياض المالكي

جلست صباح ذلك اليوم أمام جهاز التلفزيون اراقب مسرحية جديدة، شارك فيها العديد من الممثلين، هواة ومتحترفين، قدموا عرضا حول قصة أصبحت مألوفة لمحبي المسرح ورواده. مشاهد براقة لحديث أجوف، عرض بلا نهاية او بداية. اما المسرحية فاسمها المباحثات متعددة الاطراف وعرضت على خشبة المسرح الهزلي الدولي في موسكو ضمن فعاليات النظام العالمي الجديد تحت ادارة السيد جيمس بيكر ومعاونيه.

ورغم كثرة الممثلين وخلفياتهم والاستعدادات التي رافقت هذا العمل المسرحي والامكانيات الهائلة التي توفرت، الا ان التصفيق جاء من الممثلين انفسهم لغياب الحضور. وبناء عليه قررت ادارة المسرح تأجيل العرض القادم حتى شهر مايو أيار من هذا العام، قابل للتأجيل.

من الواضح للمشاهد ان مخرجي المسرحية هم أنفسهم كاتبي النص، والذين بدورهم قد حددوا شخصيات المسرحية وادوارها، كما عملوا على اختيار الممثلين للقيام بهذه الادوار ضمن محدودية النص. وتصارع الممثلون في ظل هذا العصر الرديء لتخاطف الادوار المطروحة، اعتقادا منهم انها ستفتح لهم ابواب المجد عرضا وطولا. فلم يزعجهم النص او تفاهة الأدوار او رأي المشاهد ان وجد. وهكذا شاهدنا مسرحية يتباكى فيها الجميع على البطل، ينعونه في حياته ويأسفون لمقدراته، وفي النهاية يصفقون لموهبتهم مستمتعين بنشوة التمثيل. فهل هذا كله يستوجب منا التصفيق او حتى المشاهدة؟

اما الدور الفلسطيني في هذه المسرحية، فهو ذلك الدور الذي رغب في الحضور وفاتته المشاركة. انه ذلك الطرف الذي وافق ومنذ البداية على المسرحية بكل ابعادها، وافق على الاخراج والنص، على الشخصيات والادوار، ووافق على الممثلين، كما وافق على دوره في المسرحية. وعبر البروفات الماضية والتمارين في حفظ النص والأداء، أكان ذلك في القدس او مدريد او واشنطن، أظهر الجانب الفلسطيني انضباطا تاما والتزاما بالنص لاقى استحسان المخرج والمنتج على حد سواء، واعتقد

بدوره ان ذلك يستوجب مكافأته من خلال زيادة دوره في موسكو عبر الاداء او النص. وحاول في اللحظة الأخيرة وقبيل الافتتاح الكبير ان يبتز المخرج والممثلين على حد سواء اعتقادا منه انه يقوم بالدور الأول في المسرحية، دور البطولة، وانه لا مسرحية دون بطل. وتفاجأ الممثل الفلسطيني بحقيقة جديدة هي كونه ليس البطل ولا يقوم بالدور الأول، وان المسرحية يمكن ان تعرض دونه. وراهن هذا الممثل على ذلك وخسر، وعرضت المسرحية بكل مساوئها الاصلية دونه. وها هو الآن يبدي استعداده للمشاركة في العرض القادم. فهل هناك متسع لمفاجآت جديدة ومن سيكون المبادرين لها؟

وعاد هذا الممثل الى وطنه وعقد مؤتمرا صحفيا، ادعى فيه الانتصارات على عادته. واصبح من الواضح ان علينا كشعب يقبع تحت الاحتلال ان لا ننتظر الا الانتصارات من قبل هذا الوفد، فكل اقواله وافعاله يراد بها ان تفسر كانجازات وانتصارات حققها ويحققها في معركته الطويلة التي يكتسح فيها العالم اجمع ويخضعه للحق الفلسطيني. وكانت موسكو وكانت المؤتمرات الصحفية التي تخلو من الرقابة وتفسح المجال للتحليق في عالم الامنيات بكل ما تمثله من تضليل. ففي حين اكد المشارك الفلسطيني ان اللجان المنبثقة عن هذه المفاوضات ستضم ممثلين فلسطينيين من داخل الاراضي المحتلة وخارجها بعد قبول راعيي المؤتمر بصيغة تدعم مشاركة فلسطينيي الشتات، نفت من جهتها مشاركة فلسطينية وجود اية تأكيدات بشأن قضية التمثيل. وبينما رفض المشارك الأول انه ما من جهة لاي طرف كان من ممارسة الفيتو على ممثل اي طرف آخر، اكد في نفس المناسبة انهم تفادوا زج أسماء من القدس والشتات رغبة في المحافظة على التحرك السلمي. وكيف يعلل هذا المشارك تركيبة الوفد الفلسطيني لمدريد وواشنطن الذي خضع للفيتو الاسرائيلي عندما استبعد ممثلي القدس والشتات وبين ما يقوله حول عدم وجود فيتو لطرف على اي طرف آخر، وهل تم اكتشاف هذه النقطة في رسالة التطمينات الامريكية للفلسطينيين قبيل سفرهم الى موسكو فقط ولم تلاحظ قبل ذلك. واتساءل حقيقة عن تصريحات عديدة اطلقتها الناطقة بلسان الوفد في كل من موسكو وعمان وأخيرا في القدس عندما ادعت انهم قد ذهبوا بوفد متكامل يعبر عن وحدة شعبنا والتزامه بالسلام التي حددتها دورة المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة. انه تزييف للحقيقة والواقع وتضليل للرأي العام والفلسطيني خاصة، فكيف يمكن لذلك الوفد ادعاء التعبير عن وحدة شعبنا عندما لا يملك التمثيل، وبعد ان خرج عن اي التزام للاشتراطات التي حددتها دورة المجلس الوطني

الأخيرة. ان المشكلة هنا تكمن في غياب الرقابة والمحاسبة على ادعاءات تتناقض مع الحقيقة والواقع، حيث يعتمد اسلوب الخداع كنهج ثابت في بحر هذه التصريحات.

اعتدنا في كل دورة من دورات الجمعية العمومية السنوية للامم المتحدة ان نستمع الى تصريحات لغالبية وزراء خارجية الدول الاعضاء تشيد بالحق الفلسطيني وتطالب بتطبيقه. ومررنا عبر العديد من المؤتمرات العربية والافريقية والاسلامية وغير المنحازة الخ ... والتي كانت تتوقف دائما امام الفقرة التقليدية المؤيدة للحق الفلسطيني دون اي تأثير يذكر او ترجمة تطبيقية لها. ومن يدعي ان سماع نفس الفقرة التقليدية تذكر من جديد في موسكو هو انتصار، فلقد اخطأ الهدف وفقد رجاحة الرؤيا لحقيقة الواقع. فلا نستطيع ان نتغنى بجملة اطلقها ممثلو دول الخليج او مواسساتنا لنعي اعلنوه. فالحقيقة الواضحة والتي لا لبس فيها، ١) ان المؤتمر انعقد دون المشاركة الفلسطينية ولم تتعطل اعماله نتيجة لهذا الغياب. ٢) لم تنسحب الدول العربية لعدم المشاركة الفلسطينية ولم تتأثر المشاركة العربية للغياب الفلسطيني او غياب التنسيق العربي. ٣) ان اسس وقواعد المؤتمر لم تتغير او تتبدل لتلائم الحاجة الفلسطينية. ٤) لم يتم اصلا دعوة الجانب الفلسطيني للمشاركة في كافة اللجان المختصة التي شكلت كجزء من عمل المتعددة. و ٥) حتى عند حديث الوفد عن مشاركة الشتات، فليس المقصود اطلاقا اعطاء اي دور واضح وعلني للمثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وانما من خلال شخصيات لا يعرف بارتباطها بمنظمة التحرير.

وبعد ان انتهت الجلسة الافتتاحية بكل مقاييسها الكرنفالية، وتشكلت لجنة توجيه خاصة بالمتعددة، وعاد رواد موسكو من جديد الى القدس لمشاهدة معالم الاحتلال تبرز اكثر وضوحا، وبعد انتهاء المؤتمر الصحفي الروتيني، فماذا بعد؟ هناك ثلاث نقاط حددها الوفد كمؤشر على مستقبل المتعددة رغم عدم اكتراث الاخيرة بالغياب الفلسطيني، اولهما المشاركة الفلسطينية في المتعددة حسب الشروط الفسطينية، وثانيهما الربط بين الثنائية والمتعددة والتأكيد على تحقيق التقدم في الثنائية كشرط للمتعددة واقلها وقف الاستيطان، وثالثهما تشكيل لجان خاصة بالقدس وحقوق الانسان. فماهي الامكانيات المتوفرة فلسطينيا لترجمة هذه النقاط الى واقع ضمن المتعددة؟ هل هو التضامن والتنسيق العربي، ام هو الالتزام والتعهدات الامريكية-الروسية-الاوروبية للدعم الفلسطيني؟ هل هو صلابة الموقف

الفلسطيني الذي ترسخ خلال العام الأخير؟ ام هو قدرة الممثل الفلسطيني على الاقناع والتأثير. هذه العوامل جميعها يفتقر اليها الممثل الفلسطيني وتساهم اصلا في اضعافه. ورغم كافة الادعاءات من انجازات وانتصارات، فالتراجع الفلسطيني هو المتوقع، وتاريخنا السياسي المعاصر لا يحمل في طياته الا نهج التراجع وسياسة التحايل على الذات.

قبل مديد بكثير، قلنا مرارا ان الهدف من الخطة الامريكية هو انهاء حالة الحرب، انهاء المقاطعة الاقتصادية، تطبيع العلاقات، واغلاق الملف الفلسطيني. ورغم ان الكثيرين رفضوا في حينه هذه العوامل واغلقوا اعينهم امامها، فها هي الآن تبرز بشكل جلي وتفرض نفسها على واقع المباحثات. فهل يستطيع العامل الفلسطيني ان يؤثر عربيا لتجنب تطبيق العوامل الثلاث الأولى؟ وهل يستطيع نفسه ان يفعل الملف الفلسطيني ويبقيه حيا ومفتوحا؟ ان المؤشرات جميعها تتجه نحو انحطاط عربي، يعلن رسميا عن استعداده للذهاب بعيدا في تطبيق الخطة الامريكية، رافضا التوقف ولو قليلا امام الملف الفلسطيني، فالبيع قد تم، وبيكر يعلم ذلك جليا، ووفدنا الفلسطيني يعلم ما يعلمه بيكر. فماذا ينتظرون اذا!!

القدس في ١٩٩٢/٢/٧.

× × ×

المجالس البلدية ... والانتخابات

بقلم : د. مهدي عبد الهادي

تشكل المجالس البلدية في الاراضي المحتلة مؤسسات وطنية ذات أهمية اجتماعية واقتصادية وتلبي حاجات خدماتية حياتية (مياه، كهرباء، طرق، مدارس، بناء وأسواق تجارية) بالاضافة الى تمتعها بثقل سياسي متقدم عن بقية المؤسسات الفلسطينية، وأيضا تميزت بها عن أية مؤسسات أو بلديات في المجتمعات العربية في المنطقة. وكان ذلك على نحو متواصل دونما انقطاع خلال حقب متعاقبة من الزمن.

فمنذ العشرينات وحتى الاربعينات، كانت البلديات الفلسطينية ساحة للمنافسة العائلية والحزبية، والتدخلات العربية والاجنبية على مواقع وادوار في السلطة المحلية، وقد ابرزت مؤسسة البلدية "شخصيات" تمكنت من خلال مواقعها في البلدية وطموحاتها الشخصية وعلاقاتها المتعددة أن تصبح "شخصيات عامة" ومن ثم قيادات سياسية في المؤتمرات والوفود، لها دورها واثرها في "اتخاذ القرار الفلسطيني" ان لم يكن في تنفيذه وتحمل تبعاته.

وفي الخمسينات، وتحت ظروف الضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها الضفة الغربية وقطاع غزة، وتواجد القيادة الفلسطينية في الخارج، وتداخل مصالح اكثر من طرف عربي وغير عربي في صياغة المستقبل السياسي في المنطقة، كانت البلديات من ابرز "الادوات" التي وظفت للحصول على "قرار سياسي" فلسطيني، ومن الامثلة على ذلك دور رؤوساء بلديات نابلس والخليل وطولكرم ورام الله والبيرة وغيرها في "مؤتمرات نابلس ورام الله وأريحا عامي ٤٨ و ١٩٤٩" والتي دعت "للانضمام، او الوحدة" مع الاردن. وشخصيات بلديات قطاع غزة في تشكيل حكومة عموم فلسطين واصدار اول وثيقة استقلال فلسطينية عام ١٩٤٨.

وفي سنوات الستينيات وحتى مطلع السبعينات، كانت البلديات من اهم الساحات الفلسطينية التي أبرزت "شخصيات محلية" اصبحت فيما بعد "قيادات سياسية" تتولى المناصب الوزارية المختلفة ان لم يكن المواقع البرلمانية التشريعية

والدبلوماسية، وأيضا كانت تظهر مواقع ومواقف شخصيات "المعارضة السياسية" وعلاقاتها المحلية والاقليمية.

وفي سنوات الاحتلال العسكري الاسرائيلي الاولى للضفة والقطاع، دعت السلطة المحتلة المجالس البلدية لممارسة عملها وتم تمديد فترة خدماتها، وتجميد اجراء اية انتخابات. فبقي القديم على قدمه باستثناء القدس التي حل مجلسها وابعدت رجالاته، واستمرت البلديات "منابر" اجتماعية واقتصادية وايضا سياسية، يقف فيها "ممثلوا" تلك المدن والقرى أمام السلطة المحتلة وأيضا بين الاطراف العربية والفلسطينية في المنطقة، ينقلون هموم ومشاكل الناس والمطالبة بحلول لها، وايضا يجتهدون في تقديم مقترحات لمشاريع حلول سياسية لمستقبل الاراضي المحتلة وفي بعض الاحيان، تدفعهم طموحاتهم ان لم تكن مراكزهم وعلاقاتهم لعرض خطط مستقبلية للمنطقة كلها.

لقد درست السلطات المحتلة التاريخ الطويل للبلديات الفلسطينية وعرفت عن قرب أهمية رجالاتها في الحركة الوطنية، وثقلها الاجتماعي وحجمها الاقتصادي ودورها السياسي واتساع القاعدة العريضة من السكان التي تتعامل المجالس ورجالاتها معها، وتتصل بها حياتيا (نابلس مائة ألف مواطن، الخليل سبعون ألف مواطن، وغزة حوالي مائتي ألف مواطن، وكل من رفح وخان يونس حوالي تسعون الف مواطن).

وفي مرحلة "غابت" فيها سلطة وطنية مركزية على ارض الواقع، و "تبلورت" فيها مشاريع اسرائيلية للسيطرة على الارض والشعب وايضا الحقوق الفلسطينية وفي محاولة لملء الفراغ السياسي، عملت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على "توظيف" دور البلديات لابراز "قيادات محلية" تستطيع التعامل معها ومن خلالها او تحاول تطبيع علاقاتها ومصالحها المختلفة والمتعددة بواسطتها، وايضا تستعملها لدعم المقولة الاسرائيلية حول "الديمقراطية" وبان ارادة الناس جاءت بهذه "الشخصيات" والذين يمكن من خلال الموقع والمصلحة والعلاقة الذاتية والعامة ان "يخرجوا" او "يختلفوا" أو يصبحوا "بديلا" عن القيادة الشرعية م.ت.ف.

وخلال سنوات الاحتلال الخمسة والعشرين، اجرت سلطات الاحتلال عملية الانتخابات البلدية مرتين فقط، عامي ٧٢ و ٧٦ في حوالي ٢٦ بلدية فلسطينية

باستثناء البلدية العربية في القدس، فالانتخابات الأولى شملت ٢٣ بلدية، كان عدد المسجلين للاقتراع فيها حوالي (١٧ ألف) صوت ذهب منهم الى مراكز الاقتراع ٨٤٪ وكان نتيجتها اعادة انتخاب نصف الرؤوساء التقليدين للبلديات وخاصة في نابلس وطولكرم والخليل، وفي الانتخابات الثانية كان عدد المسجلين للاقتراع (٨٨ ألف) مقترع بما فيهم (٣٣ ألف) صوت للمرأة بعد تعديل قانون البلديات، اشترك منهم حوالي ٧٢٪ في التصويت، وكانت نتيجتها انتخاب قيادات جديدة في جميع البلديات عكست الالتحام بالقيادة الشرعية الوحيدة م.ت.ف. واسقطت برامج الاحتلال في ايجاد "بديل" لقيادة م.ت.ف.

وفي كلتا المحاولتين، عامي ٧٢ و ٧٦، اختلفت "الاجتهادات" والمواقف والعلاقات وبالتالي مضمون القرار السياسي بالنسبة للمشاركة في الانتخابات أو عدمه.

ففي الانتخابات الأولى، كان هناك في البداية "خوف" لدى المواطنين من ان مشاركتهم في العملية الانتخابية قد تفسر او تفهم على انها تمنح الشرعية للسلطة المحتلة في حكم البلد. وكانت قراءة م.ت.ف. لهذه الانتخابات الأولى على انها محاولة لتصفية القضية الفلسطينية (تصريحات كمال ناصر) كما ان الحزب الشيوعي الفلسطيني طالب (آذار ١٩٧٢) معاقبة المرشحين للانتخابات، ودعت الحكومة الاردنية المواطنين الى مقاطعة الانتخابات. وبدأت الضغوطات الاسرائيلية باتجاه اجراء الانتخابات، (تسجيل ارقام الهويات، التلويح بعدم منح تصاريح عبور الجسور او تصاريح عمل او تسويق او غيرها ... الخ). وأمام ضعف احتمالات نجاح المقاطعة، راجع الشيوعيون موقفهم، ودعو الناخب للتصويت للافضل في الجولة الثانية من الانتخابات (نيسان ١٩٧٢) وجاء في بيان م.ت.ف. دعوة الناخب لعدم التصويت للمقربين من سلطة المحتل واعادة انتخاب المجالس السابقة، وانه يجب "ان يبقى دور هذه المجالس في حدود الخدمات البلدية فقط دون تجاوزها للامور السياسية". وأيضا تراجعت الحكومة الاردنية عن تهديدها بمقاطعة المرشحين (عدم التعامل معهم او مع مجالسهم) ودعت الشخصيات المتعاقبة على تلك المواقع في البلديات في المحافظة على مواقعها. وكانت النتيجة اعادة انتخاب نصف المجالس السابقة وتطعيم البقية بعناصر شابة جديدة.

وفي الانتخابات الثانية، عام ١٩٧٦، دعت الجبهة الوطنية في الاراضي المحتلة رجالاتها لاتخاذ مواقع لهم في البلديات، ليس فقط لاضعاف سيطرة الموالين

للحكومة الاردنية عليها، بل ايضا لمنع المقربين من سلطة الاحتلال من الوصول الى تلك المواقع، واجمعت صحافة الارض المحتلة على القول بأنه "من حق شعبنا ان يشارك في الانتخابات"، وجاء في بيان م.ت.ف. "ان الانتخابات هي جزء من المقاومة الفلسطينية للاحتلال". ونجح مرشحوا الاجماع الوطني في اتخاذ مواقع لهم في جميع البلديات، وسقطت محاولات الاحتلال في ايجاد "بديل" للقيادة الشرعية الفلسطينية او "ملء" الفراغ السياسي بطريقتها.

وفي مطلع الثمانينات، قمعت السلطات المحتلة مجالس البلديات وقياداتها المنتخبة ليس فقط من خلال عزل الرؤوساء او حل مجالسهم بل ايضا في محاولات لقتلهم وابعادهم عن مواقعهم ومن الاراضي المحتلة، وعينت عناصرها من "العسكر" لادارة شؤون البلديات. وجمدت منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم اية مبادرات او محاولات من اي طرف لاجراء الانتخابات البلدية.

وفي منتصف الثمانينات، جاءت محاولة حزب العمل الاسرائيلي، للتنسيق مع الاطراف "المعنية" بشكل مباشر في الداخل والخارج لغاية "تعيين" رؤوساء ومجالس بلدية بالاتفاق المشترك فلسطينيا وعربيا واسرائيليا. وبدأت التجربة الأولى في نابلس، وعرضت "أسماء ولوائح" لمواقع اخرى في رام الله والبيرة والخليل وغزة ... وكان هناك اكثر من "اجتهاد"، احدهما يقول بأن "مسالة البلديات" مرتبطة بقضية سياسية، ويجب عدم فصلهما، وآخر يقول بأن شؤون البلديات هي خدمات حياتية لا يجوز تأخيرها انتظارا لحلول سياسية. وبين الاجتهادين جرى "خروج" عن الخطوط الحمراء في البيت الفلسطيني، واغتيل ظافر المصري رئيس بلدية نابلس وتراجعت امام اغتياله محاولات "الحلول الوسط" وتجمدت الامور.

لقد عبر الاجماع الفلسطيني عن رفضه وادانته للخروج عن الخطوط الحمراء واغتيال ابن نابلس. وجدد مقاومته ورفضه للسياسات الاسرائيلية في كافة نواحي الحياة بما فيها حرمانه من ممارسة حقه في اجراء انتخابات في مؤسساته الوطنية بما فيها البلديات، وأكد على التحامه مع قيادته الشرعية م.ت.ف.

وفي السنة الأولى للانتفاضة، سجل الفلسطينيون من بين النقاط الاربعة عشرة في وثيقة كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ مطالبتهم بممارسة حقوقهم في "فلسطنة"

مؤسساتهم وبضرورة اجراء انتخابات بلدية في كافة المدن والقرى، الا ان السلطة المحتلة بقيت مغلقة ابواب المنطق والعقل.

وخلال سنوات الانتفاضة الاربعة الماضية، تراجع دور السلطة المحتلة امام دور الاجماع الوطني خلف القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، ونشاط النخبة السياسية في موقعها الاجتماعي وعلاقاتها السياسية، كما اعلنت الحكومة الاردنية عن فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية، وبدأت المحاولات الفلسطينية لبناء السلطة الوطنية على ارض الواقع في تفعيل دور المؤسات القائمة وتشكيل وتأسيس مؤسات اخرى لتخدم قضايا المجتمع، وخلال هذا كله بقي دور البلديات على حاله مجمدا دونما قرار، ولكنه يعود باستمرار الى السطح بفعل الظروف المتردية في المدن والقرى ومرافقها العامة.

ومرة اخرى، يفتح ملف البلديات بضغط عوامل عديدة وخلفه اكثر من حافز وهدف لاكثر من طرف لتوظيفه لمصالحه، فهناك مفاوضات سياسية قائمة في واشنطن للاتفاق على مرحلة انتقالية تتولى خلالها سلطة وطنية فلسطينية شؤون المناطق المحتلة، وبغض النظر عن الاختلاف في التعبير والالفاظ وايضا التفسيرات والاهداف، فالموضوع المطروح انهاء سلطة الاحتلال وتولي السلطة الوطنية زمام الأمور، وعليه فهنالك في الجانب الاسرائيلي على الاقل مدرستان: الأولى تريد مسارين للمفاوضات، أولها عبر الوفد الفلسطيني في واشنطن، وثانيها من خلال مؤسة او شخصيات عامة في المناطق المحتلة، والاجتهاد لدى هؤلاء ان البلديات هي الموقع الأكثر تأهيلا لابراز دور المفاوض المحلي، اما تفكير المدرسة الاسرائيلية الثانية فيذهب الى القول بأن شخصيات وبلديات منتخبة الآن ستعمل على اضعاف دور المفاوض الفلسطيني في واشنطن ان لم يكن كشف ظهره واوراقه، وفي المحصلة النهائية تلتقي وتتفق المدرستان بان مسألة "المنتخب" من الناس هو المفوض بالحوار ان لم يكن بالمفاوضة واستلام السلطة. اما في الجانب المحلي من المعادلة فلا يخفى على أحد ان هنالك شريحة اجتماعية تبدي اهتمامها ولا تخفي علاقاتها داخليا وخارجيا وتشعر ببعدها ان لم يكن اهمالها في العملية السياسية الحالية وبالتالي تتطلع الى مواقع لها من خلال مؤسة البلدية. اما من الجانب الاوروبي فهناك قضايا دعم وتمويل مشاريع التنمية والتي بدأت السوق الاوروبية تتعامل بشأنها مع المجالس المتخصصة في الاراضي المحتلة، وهناك غياب لدور البلديات ومشاريعها كما ان هناك حاجة لمن يتصدى لقضاياها (المقولة المأثورة تتكرر هنا بأن أهل مكة أدرى بشعابها) وهذا الأمر يعيدنا الى عامل

الضغط والتأثير اليومي للظروف المتردية في المرافق العامة في المدن والقرى ومصالح الناس فيها.

إن مراجعة سريعة لتاريخ البلديات والادوار والمصالح فيها، وايضا قراءة موضوعية لعوامل الضغط السياسي العام والخاص والاجتماعي والاقتصادي والخدماتي، يضع امامنا الخيارات التالية: ١) المطالبة والعمل على اعادة المجالس البلدية السابقة الى مواقعها تمهيدا لاجراء انتخابات في موعدها وهي نهاية عام ١٩٩٢، جدير بالذكر ان الموعد القانوني للانتخابات ان تتم كل أربعة سنوات. ٢) تشكيل لجنة بلدية في كل المواقع من خلال اجماع وطني لمرحلة انتقالية تجري بعدها الانتخابات. ٣) توسيع صلاحيات الغرف التجارية لمرحلة انتقالية بالاضافة الى تصدي فاعليات وطنية اخرى لتلبي الحاجات الضرورية في المجتمع. ٤) المطالبة باجراء انتخابات شاملة لجميع البلديات بدون استثناء وتكون مرجعيتها السلطة الوطنية الانتقالية وليس سلطة الادارة العسكرية او المدنية الاسرائيلية. ٥) الاتفاق على تشكيل نخبة محلية باجماع وطني للتصدي للشؤون والخدمات البلدية في كل المواقع والتنسيق فيما بينها لتشكيل مجلس فلسطيني اعلى للبلديات، على غرار المجالس العليا المتخصصة: مجلس التعليم العالي، المجلس الاقتصادي، مجلس الاسكان وغيرها.

ومجمل القول اننا في مسيرتنا لانهاء الاحتلال الاسرائيلي وبناء السلطة الوطنية وتحقيق الحرية والاستقلال لا نقاتل من أجل اصلاحات بل من أجل حقوق وهذه الحقوق لا يمكن استثناء احدها او استخدام بعضها على حساب بعضها الآخر خاصة ونحن نقف على مفترق طرق، فلا بد من ربط قضية البلديات وبقية المؤسات بالتزامنا وعملنا لبناء السلطة الوطنية، ومن امانة المسؤولية ان نقبل التحدي وندفع بعناصرنا الوطنية لبناء وتفعيل مؤساتنا الوطنية ما دامت هناك ثقة بوحدة البيت الفلسطيني واستحالة اختراقه او ضربه من الداخل.

القدس في ١٩٩٢/٢/١٤.

× × ×

المجالس البلدية ... والانتخابات

بقلم : د. محمد جاد الله

يبدو ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية قد تعودت على ابراز قضية الانتخابات كلما شعرت انها في مأزق في علاقتها بالمناطق المحتلة، وليس مهما لديها ان يكون المقصود هو الانتخابات البلدية او الانتخابات العامة على مستوى الوطن المحتل برمته. وهي - اسرائيل - تلوح بهذه الانتخابات تارة لاعتقادها بأنها تضع أمام الفلسطينيين امرا لا يدركون كنهه ولا يعرفون التعامل معه، او انهم سيعترضون عليه وذلك في محاولة منها اما لكسب الوقت، وتجاوز أزمة، والخروج من مأزق، او لاحراجنا، او كليهما معا، وفي جميع الحالات لا يعدو الأمر أكثر من كونه قضية اعتراضية على الفعل الفلسطيني الناهض وتفاعلات حركته الداخلية وانعكاساته الخارجية. وقد ظهر ذلك واضحا وجليا عندما خرج علينا شامير - رئيس الحكومة الاسرائيلية - "بخطة الانتخابات" الاعتراضية عام ١٩٨٩، تحت وقع الانتفاضة، في محاولة يائسة للالتفاف عليها.

وقبل أقل من عام جرت محاولات محمومة ومتكررة في اكثر من مدينة وبلدة فلسطينية، عرض فيها الحكم العسكري الاسرائيلي عودة بعض اعضاء المجالس البلدية المنتخبة الى استلام مهام هذه المجالس، ورفض هؤلاء العودة على ذلك النحو، واشترطوا موافقة الحكم العسكري على عودة جميع الاعضاء المنتخبين بدون استثناء وعودة جميع المجالس البلدية في المناطق المحتلة دون قيد او شرط ودون فيتو على احد. وبسبب هذا الموقف الجماعي والموحد، فشلت محاولة سلطات الاحتلال واضطرت الى سحب عرضها. والمعروف ان المجالس البلدية وعددها ٢٦ مجلسا كانت قد اجرت آخر انتخابات لها عام ١٩٧٦، وباستثناء مجلس او اثنين، اقصيت هذه المجالس عن مهامها، وزج ببعض اعضائها في السجون، وأبعد من ابعد، وارتكبت في حق آخرين جرائم من الدرجة الأولى في محاولة قتلهم.

وفي الآونة الأخيرة عادت سلطات الاحتلال الاسرائيلية وأجرت اتصالات مع بعض الفلسطينيين بهدف اقناعهم تسلم مهام المجالس البلدية، كلجنة تحضيرية هذه المرة ولمدة سنة، وقدمت وعدا لهم بالسماح باجراء الانتخابات بعد انقضاء مدة السنة.

يأتي هذا العرض في الوقت الذي تقوم فيه اسرائيل بالجلوس وجها لوجه مع الفلسطينيين في اطار العملية السلمية الجارية بين الطرفين - والتي حسب الطرف الفلسطيني - من المفترض ان تناقش قضايا المرحلة الانتقالية المؤقتة التي يدور الحديث عنها، وقضايا نقل السلطة من الطرف الاسرائيلي المحتل الى الطرف الفلسطيني الذي سيمارس السيادة على الارض والسكان معا. واذا كان الأمر كذلك واذا كان ما تقدم صحيحا، فلماذا تقوم اسرائيل بالبحث عن طرف او جهة فلسطينية لتشكيل لجان تحضيرية واعطاء وعود باجراء انتخابات للمجالس البلدية؟ هل هي مجرد محاولة التفاف اخرى على المفاوض الفلسطيني بهدف احراجه واضعافه، أم أن المفاوضات الجارية هي واجهة لخلق حقائق اسرائيلية على ارض الضفة والقطاع؟ وفي نفس الوقت، تستمر اسرائيل في تشددها بعدم الدخول في مباحثات حول القضايا الجوهرية والاساسية التي يحاول الفلسطينيون التفاوض حولها. فهي لا تزال ترفض الاعتراف بالشعب الفلسطيني ولا تزال تتنكر لحقوقه الوطنية وفي المقدمة منها حقه في السيادة على أرضه، وتقبل فقط مناقشة "الحكم الذاتي الاداري المحدود للسكان المحليين" دون الأمور الأخرى. وتعلم اسرائيل جيدا مدى اصرارنا على نيل حقوقنا في تقرير مصيرنا، وتعلم ايضا اننا نرفض "الحكم الذاتي" عندما يكون محترما، فما بالك بالحكم الذاتي الهزيل الذي تعرضه علينا. ومع ذلك، وفي هذا الوقت بالذات، لا تتوانى اسرائيل، ولا تتردد، ولا تضيع وقتا، بل تلتف من الناحية الأخرى، وتبرز قضية المجالس البلدية وكأنها أصبحت حريصة على العناية بمصالح ورفاهية المواطنين، والهدف هو الوصول الى "تفاهم" مع الفلسطينيين او من تسميهم بالسكان المحليين، لتضع هذا "التفاهم" - في حالة حدوثه - وهو أمر مستبعد، في تعارض وتناقض مع المفاوض الفلسطيني، واستثماره في اتجاه ممارسة المزيد من التعنت والتنكر لحقوقنا الوطنية، والنتيجة الوحيدة هي ان اسرائيل تكون قد فازت بتطبيع علاقاتها مع الفلسطينيين وترويضهم تحت الاحتلال، الأمر الذي طالما سعت لتحقيقه.

اذن فان قلقنا ورفضنا للانتخابات البلدية الآن لا يأتي من احتمال ان تدفع السلطة الاسرائيلية المحتلة "بعملائها" الى هذا المجلس او ذاك، فقد ولى هذا الزمن، ولا توجد امكانية اطلاقا لبدائل عن م.ت.ف. وقواها الوطنية. فليس هذا مصدر قلقنا، ان القلق مصدره قائم من الحقائق الجغرافية والديمغرافية التي تنطق بها المستوطنات والنشاط الاستيطاني المسعور، في الضفة الغربية والقدس، بما يتضمنه من شق طرق تخترق الضفة عرضيا وليس طوليا، كما هو حال الطرق في

بلادنا عبر السنين، بهدف تقطيعها، وتمزيقها وتجزئتها الى مناطق منعزلة او كانتونات، مما يسهل اخضاعها والسيطرة عليها واجبارها على قبول نوع من الادارة المحلية او الذاتية يقع تشكيل المجالس البلدية في صلبها.

تبقى مسألة الفراغ الذي يحدثه غياب المجالس البلدية والذي بدون شك تسبب في خلق متاعب ومصاعب جديدة للمواطنين، طالت مختلف نواحي حياتهم، وعرضت للخطر مصالحهم الحيوية وساهمت في تردى اوضاعهم البيئية والصحية وغيرها، وفتحت المجال ايضا امام سلطات الاحتلال لتعميق درجة معاناة المواطنين ومحاولة استثمار ذلك لتحقيق اغراض ومكاسب سياسية. ان معالجة هذا الأمر تتوفر من خلال استنهاض كافة الجهود والقدرات الذاتية المحلية لخلق الانوية المؤهلة لادارة شؤون المواطنين وحماية مصالحهم ورفع الخطر عنهم، وبتوفير الاجهزة والاجسام الكفيلة بالمحافظة على نسيجهم الاجتماعي وبناهم التحتية من خلال عمل وطني موحد، وذلك بالعودة الى بدايات الأمس القريب جدا التي اثبتت صحتها وسلامتها في انارة الطريق الذي يضمن تحقيق امانينا وتطلعاتنا الوطنية.

القدس في ١٩٩٢/٢/١٤.

× × ×

المجالس البلدية ... والانتخابات

بقلم : د. رياض المالكي

كثر الحديث هذه الأيام عن مشكلة البلديات، وعن ضرورة استلام جهات وطنية لهذه المؤسسات، واصبحت هذه الحاجة في نظر مثيريها على درجة من الالحاحية بحيث تتطلب حلا سريعا، حلا لا حلين. وتبارى البعض على تبني هذا التوجه والدفاع عنه بحماس مستميت مما يثير في نفوس العديد من ابناء هذا الشعب الدهشة والاستغراب. فما الذي دعى فعلا الى طرح هذه القضية وبهذه الالحاحية في مثل هذا الوقت بالذات؟ هل هي مصادفة مطلقة ام مقصودة؟ ومن هم وراء هذا الطرح اذن؟ وما هي اهدافهم ومصالحهم؟

المرة الأخيرة التي سمحت فيها سلطات الاحتلال لانتخابات بلدية كان عام ١٩٧٦، اي اكثر من خمسة عشر عاما. خلال هذه السنوات تردت اوضاع المواطنين، وابتدأ هذا التردي عندما قامت السلطات بحل تلك المجالس الشرعية والمنتخبة وعينت بدلا منهم لجان عسكرية او مدنية، اسرائيلية وفلسطينية لمعالجة شؤونها. فلماذا تأخرت الدعوة الى ضرورة استلام هذه البلديات كل تلك السنوات ولم يتذكر المتحمسين موضوعة البلديات الا من اشهر عديدة فقط، خاصة وان المعاناة الجماهيرية استمرت لسنوات طويلة وكان احرى بالمهتمين من نواحي وطنية ودفاعا عن مصالح هؤلاء السكان اثارة ذلك الموضوع عبر تلك السنوات الخمسة عشر الماضية. من ناحية قانونية فلا زال القانون الاردني يطبق على البلديات في الاراضي المحتلة حيث ينص على ضرورة اجراء انتخابات بلدية كل اربعة اعوام. وبناء على ذلك، كان يجب ان يتم خلال هذا العام، عام ١٩٩٢ انتخابات للبلديات للمرة الرابعة منذ عام ١٩٧٦، اي بعد ان تكون اصلا قد تمت انتخابات عام ٨٠، ٨٤، ٨٨ حسب القانون. ولكن هذه الانتخابات الاربعة لم تتم. فأين كان هؤلاء الغيورين على مصلحة السكان من هذا الموضوع؟ من المنطقي القول أن سلطات الاحتلال كانت هي الجهة الوحيدة التي تملك القوة لفرض انتخابات او منعها خلال السنوات الماضية، وهذا ما تم اثباته عندما لم تتم انتخابات عام ٨٠، ٨٤ و ٨٨ للبلديات. ورغم اعتراض الجهات الفلسطينية، كانت في الداخل او حتى في الخارج، من هذا القرار الجائر، ورغم تدخل وادانة العديد من الدول الاجنبية على رفض سلطات الاحتلال السماح لسكان الاراضي المحتلة باختيار ممثليهم بشكل حر

وديمقراطي، فلم تتمكن هذه الجهات وخاصة الفلسطينية منها من عقد انتخابات احادية الجانب متحدية سلطات الاحتلال. والآن تعالت بعض الأصوات الفلسطينية من الداخل مطالبة بحل مشكلة البلديات بأية طريقة كانت من أجل تحسين مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين، فلماذا الآن؟ ولماذا تبرز هذه الأصوات وتجد منبر لها في طرح مواقفها في هذه الاوقات بالذات، خاصة اذا ما كانت تعلم هذه الأصوات ان سلطات الاحتلال تاريخيا تمانع في تغيير اوضاع البلديات، كما ثبت ذلك في السنوات الطويلة الماضية منذ الانتخابات الأخيرة عام ١٩٧٦؟ وعلى ماذا تعتمد هذه الأصوات في مطالبها؟ ان الاجابة على هذه التساؤلات في غاية الأهمية اذا ما اردنا فهم الواقع وخلفياته قبل الدخول في تحديد موقف من البلديات وما هو مطروح بخصوصها.

ان الخطوة الأخيرة رسميا التي اتخذت بحق البلديات كانت من صنع سلطات الاحتلال عندما اقدمت على حل تلك المجالس الشرعية والمنتخبة برغبة جماهيرية. وعليه فالمنطق يقول ان تلك الخطوة يجب ان يتم تصحيحها من قبل نفس الجهات التي نفذتها في حينه، اي ان تقوم سلطات الاحتلال باعادة كافة المجالس البلدية التي حلتها دون استثناء، وبعد اتمام هذا التصحيح يتم الدعوة الى عقد انتخابات بلدية جديدة، حرة وديمقراطية وباشراف دولي. هذا هو المنطق الذي يحكم تفكيرنا، اما ان تقوم السلطات على خطوة باتجاه آخر مثلا أو ان تقدم جهات اخرى على اخذ تلك الخطوة او اخرى غيرها، فهذا مغاير للمنطق الصحيح ويتنافى مع الرغبة الحقيقية في معالجة موضوعة البلديات بالشكل الصحيح المعافى من الامراض واعراضها المتنوعة.

ان فهمنا لدور البلديات وعلاقتها بما يحدث حاليا على الصعيد السياسي، اضافة الى الدور التي ترغب سلطات الاحتلال اخفائه على البلديات هو أساس الموقف الفلسطيني ومصدره. وعليه فيجب الاشارة الى الحقائق التالية:

١) البلديات الفلسطينية تحت الاحتلال تكتسب ميزة خاصة بها حيث تخرج عن الفهم التقليدي للبلديات لتصبح جزء من المؤسسة الوطنية وتتحمل بذلك جزء من المسؤولية العامة تحت هذه الاوضاع والظروف. ان انتخابات عام ٧٢ وعام ٧٦ وما افرزته من نتائج ينفي اية استقلالية مؤسساته للبلديات، ويخرج دورها من حيز الخدمات البلدية ليصب في الصالح العام والعمل الوطني الشامل. وما يطرح حاليا من

عودة الى تقزيم دور البلديات وتحديده بجمع النفايات واعطاء رخص البناء هو قراءة خاطئة ومضللة للواقع الفلسطيني الذي ترسخ مع نتائج انتخابات ٧٢ والاوضاع التي رافقت تلك الانتخابات.

٢) ترغب سلطات الاحتلال بفض الحكم الذاتي من طرف واحد وجعله امر واقع حتى وان اعترض الجانب الفلسطيني. ان الدور الذي حددته هذه السلطات للبلديات أساسي ومحوري في عملية تطبيق المخطط الاسرائيلي للحكم الذاتي. فالتوجه هو بنقل غالبية صلاحيات الادارة المدنية الاسرائيلية الى المجالس البلدية وتوسيع صلاحياتها لتصبح الجهات الفلسطينية الوحيدة المخولة لادارة شؤون السكان. وتتمكن بذلك سلطات الاحتلال من الادعاء بوجود حكم ذاتي يديره فلسطينيون منتخبون في الاراضي المحتلة، بينما يتبع هؤلاء الفلسطينون في اتصالاتهم وتعليماتهم وانهاء فترة خدماتهم او تمديدها الى جهات عليا اسرائيلية تمثل سلطات الاحتلال.

٣) هناك من الجانب الفلسطيني من يرغب باستثمار هذا التوجه الاسرائيلي بهدف خدمة التحرك السياسي الفلسطيني الحالي ونتائجه. فاستلام البلديات في هذه الفترة قد يساهم في خلق ظروف موضوعية مناسبة لصالح التوجه السياسي، او تجيير هذه البلديات كمنبر لتسويق الطرح السياسي الجاري وما قد بتمخض عنه من نتائج على الارض.

ومهما اختلفت الاعذار والاسباب التي تطرح بشكل كثيف مؤخرا لحل مشكلة البلديات، الا انها تتعارض مع الفهم العام الفلسطيني واسلوب الحل. فلا احد يمانع في ضرورة واهمية رفع مستوى الخدمات وتحسينها لتلبي حاجيات السكان، ولا أحد يمانع في ان يشرف الفلسطينيون على شؤونهم بأنفسهم، فلهذا شكلت أساسا البلديات والمجالس، ولا احد يمانع في تطبيق الرؤية الفلسطينية على واقع الارض المحتلة كبديل لسلطات الاحتلال، ولا أحد يمانع في تنفيذ انتخابات للبلديات بقرار فلسطيني احادي الجانب وبمعزل عن سلطات الاحتلال. اما ان نروج لطروحات لا تخدم الصالح العام وتخرج عن المسار الفلسطيني الذي تم رسمه عبر السنوات الطويلة الماضية بالابتهاج بلجان معينة وكأنه حدث جديد او بمجلس مبتور كونه انتصار او الاختباء خلف الرغبة الجماهيرية بدعوى توفير ورفع مستوى الخدمات البلدية، او رغبة في حل مشكلة البلدية في تلك المدينة واغفال شمولية المشكلة باعتبار اللهم نفسي، فهذا انتقاص للحق العام وتشويه للحقيقة.

ان رغبة سلطات الاحتلال تتمثل في تقسيم الصف الوطني الفلسطيني وتشتيته، وتحقيقها لذلك يعتبر انجازا لها وانتكاسه مصيرية للشعب الفلسطيني وقواه الوطنية. فجاءت مباحثات مدريد وواشنطن وموسكو وما نتج عنها من تفسخ في الموقف الفلسطيني جراء موافقة البعض على الشروط الاسرائيلية في عملية المفاوضات، وتمايز التعامل الاسرائيلي مع شقي المعادلة الفلسطينية وموقفها من التفاوض. ثم جاءت قضية الغرف التجارية والبلديات، وتعمل السلطات على اعتبار هيئات هذه الغرف والبلديات الجهة الشرعية المخولة بالتحدث باسم الفلسطينيين، ضاربة بذلك ادعاءات الوفد المفاوض في واشنطن، وبذلك تكون قد حققت التالي:

١) ضرب مصداقية وادعاءات ذلك الوفد بالتمثيل الفلسطيني وبذلك تعمل على تعطيل مسار المفاوضات الجارية بطريقة غير مباشرة.

٢) ضرب الجهات الفلسطينية الموافقة على المفاوضات من خلال تقسيمها واضعافها والتركيز على القضايا الشخصية وحب البروز لدى البعض منهم.

٣) فتح مسار تفاوضي اسرائيلي-فلسطيني في الاراضي المحتلة وليس في واشنطن، وخلق وقائع متسارعة على الارض يصعب على الوفد ترميمها او تصحيحها في المستقبل، وتكون رموز المسار التفاوضي الداخلي هي الجهة المعترف بها اسرائيليا والتي لها صفة اعتبارية كونها هيئة منتخبة لتلك المجالس والغرف وبقية الاتحادات والنقابات المهنية الاخرى.

٤) خلق وضع تطبيعي من جديد، ولكن بروحية اخرى وبنفس جديد اسمه البلديات والانتخابات عموما. ورغم فشل السلطات خلال سنين الانتفاضة في تدعيم هذا المسار التطبيعي، الا ان مخطط البلديات بشكل خاص يؤكد نية هذه السلطات في اعادة طرح برنامج التطبيع من جديد وبقوة. ولقد تمت الاشارة الى هذه النقطة بالذات من خلال مداخلة احد قيادي الفصائل المشاركة في مباحثات واشنطن عندما أكد على "ضرورة عدم اجراء اي مفاوضات جانبية مع اية اجهزة اسرائيلية وخاصة المحاولات الهادفة الى تطبيع العلاقات مع المواطنين من اجل تعيين او اقامة مجالس بلدية او قروية...".

ان الموقف الفلسطيني الموحد الذي طالعناه جميعنا خلال الأشهر الأخيرة والذي اعيد تأكيده اكثر من مرة يحدد معالم هذه المسألة وكيفية معالجتها، وعليه

فالموضوع لا يستحق البحث الكثير او طرح الاجتهادات المتباينة والتي من شأنها خلق البلبة في صفوف الجماهير وخاصة سكان تلك المدن المقترحة، وانما الالتزام بذلك الموقف كونه هو الموقف الوحيد الملزم لنا جميعا، انه الموقف الداعي الى ضرورة عودة جميع المجالس المنتخبة وبدون استثناء، لاي مجلس او عضو، وفي نفس الوقت، والسماح لهذه المجالس لاداء دورها دون اي تدخل من اجل خدمة المواطنين، على ان يتم التنسيق فيما بينها لاحقا على الدعوة الى انتخابات بلدية وحسب الظروف ضمن برنامج واضح ومحدد لانتخاب مجالس جديدة لكافة البلديات في الوطن المحتل.

القدس في ١٩٢٢/٢/١٤.

× × ×

التنمية الى أين ...؟

بقلم : د. مهدي عبد الهادي

لقد تعاملنا مع أكثر من نموذج للتنمية خلال سنوات الاحتلال الخمسة والعشرين الماضية، وكان ولا يزال هناك اكثر من طرف في معادلة صياغة واقع ومستقبل التنمية على ارضنا، كل لاغراضه وأهدافه ووسط ذلك كانت لنا محاولاتنا واجتهاداتنا.

قد يكون في قراءة وفهم الخبرين اللذين نشرتهما جريدة الجيروسالم بوست يوم الخميس الموافق ٢٠ شباط ١٩٩٢، مدخلا لفتح ملف التنمية وتوجهاتها: جاء في الخبر الأول، ان "جيش الدفاع الاسرائيلي" وافق على انشاء ٧٢ مصنعا جديدا في الاراضي المحتلة خلال عام ٩١ مع المقارنة انه قد وافق فقط على ٧ مشاريع خلال السنوات الاربعة الماضية ٨٦-٩٠، كما انه منح تراخيص بأثر رجعي لحوالي ٣٣٧ مشروعا قائما، ويضيف الخبر ان منح التراخيص الجديدة يعكس السياسة الجديدة لتشجيع الاقتصاد العربي المحلي من أجل خلق فرص عمل واعادة الأمور الى "وضعها المستقر"، وان هذه السياسة بدأت في تلمس آثارها فهناك حوالي ١٥ طلبا يقدم شهريا للسلطات للحصول على تراخيص لمشاريع، ويقول المسؤول الاسرائيلي غابي زوهر "رئيس الادارة المدنية" ان هناك حوالي ٦٠ ألف عربي من المناطق يعملون في اسرائيل، ويمثلون ما نسبته ٣٠٪ من القوى العاملة في الاراضي المحتلة.(الحقيقة ان نسبتهم تمثل ١٩٪ من القوى العاملة الفلسطينية).

وجاء في الخبر الثاني الذي نشرته الصحيفة الاسرائيلية ذاتها يوم امس، ان وزير الشرطة الاسرائيلي (روني ميلو) اعلم الكنيست عن انخفاض "اعمال مخالفة النظام" في القدس الى نسبة ٤٠٪ في العام الماضي مع المقارنة بعام ١٩٩٠، وحسب أقوال المسؤول الاسرائيلي، كان هناك حوالي (٣٥٠٠) حالة مخالفة "للنظام العام" من جميع الانواع عام ١٩٩١، مع مقارنة ان هناك (٥٨٠٠) حالة في العام السابق ١٩٩٠، وحسب تعريف الوزير الاسرائيلي لهذه الاعمال فهي تشمل: رفع الاعلام الفلسطينية والمسيرات والتجمعات ورمي الحجارة والحواجز على الطرق، وأن الاحصاءات في القدس لعام ١٩٩١ كانت ٤ حالات قتل، ١٢ محاولة قتل، ١٤ حالة متفجر، ١٣٦ قذيفة نارية، ٣٠٥ حالة حرق سيارات، ١٨٠٨ حالة رمي حجارة.

ان "الربط" بين هذين الخبرين يعني ان "توظيف" التنمية من وجهة نظر الطرف الآخر (اسرائيل)، تعني امرين: الأول، هو ابقاء الروابط الاقتصادية بين الارض المحتلة واسرائيل ضمن المفهوم الاسرائيلي لهذه الروابط (قطاعات معينة دون غيرها). والثاني، بلورة علاقة بين "اقلية فلسطينية" تعيش ضمن هيمنة الدولة العبرية على اعتبار استمرار سياسات الحكومة الاسرائيلية في الاستيطان وضم الاراضي، وهذا احد السيناريوهات لبرنامج الحكم الذاتي من وجهة النظر الاسرائيلية الرسمية وأدواتها في الاراضي المحتلة "الادارة المدنية".

وهناك امامنا نماذج اخرى للتنمية، بعضها معد وبعضها الآخر في طريق الاعداد، وبينها او خلالها هناك "اجتهادات" ومحاولات فلسطينية وهي في جميع الحالات "نماذج تنمية تعددية" تجثم على صدورنا ونحن على مفترق طرق: بين حرية الاختيار او فسحة الاختبار او القدرة على الخروج باجماع وطني لمجابهة كل التحديات "وتوظيف" مصالحنا عبر هذه النماذج او بعضها للتقدم نحو النموذج الوطني الذي نريد، والمحافظة على التوازن بين اطراف معادلة التنمية الوطنية الفلسطينية، وأيضا اختراق حواجز التخلف والتبعية والالحاق التي تفرضها اسرائيل علينا.

في مراحل "الاجتهاد" الفلسطيني حول موضوع التنمية في الحقبة الأولى من سنوات الاحتلال، كانت هناك مدرستين: الأولى، كانت تقول "انه لا يمكن ان نتوقع تنمية محلية في ظل الاحتلال، فالتقدم ممكن فقط، عندما يستبدل نظام الاحتلال بنظام جديد" (اميل نخلة ١٩٧٩). والمدرسة الثانية كانت تقول بامكانية تحقيق "التنمية تحت وطأة الاحتلال - تحديات التنمية في ظل احتلال مديد" (جورج العبد ١٩٨٩).

وبين "اجتهاد" المدرستين تحركت مشاريع "التنمية" المختلفة، فالامريكية تدعو الى "تحسين ظروف الحياة"، والاسرائيلية تعمل على "ابقاء القديم على قدمه وفي مكانه"، والعربية من خلال مخصصات دعم الصمود رسمت "خطط اللجنة المشتركة"، والمشاريع الاردنية تحدثت عن "خطط التنمية الخماسية"، والفلسطينية المحلية سعت لتحقيق "تنمية من أجل الصمود" وذلك لمجابهة الأمر الواقع وهو الصراع امام سلطة الاحتلال، والثبات على الارض واحترام سلطة ادبية للمؤسسات الوطنية ودورها الاجتماعي في غياب دور السلطة الوطنية. وبالطبع تعددت مصادر التمويل بتعدد اصحاب المشاريع والسياسات التي رسموها والمصالح التي تخدمها

والاهداف التي ارادوها. وملف هذه الحقبة الزمنية يحتاج منا الى مراجعة وتحليل بغرض الدراسة والتوعية، ولاستنباط العبر والدروس، ان لم يكن لفهم تشابك العلاقات والمصالح وتزاحم الادوار!

وفي الحقبة الثانية وهي مرحلة الانتفاضة منذ نهاية عام ١٩٨٧ وعبر السنوات الخمسة الماضية حتى الآن ١٩٩٢، جاءت فلسفة الانتفاضة تدعو الى "تغيير الامر الواقع وبناء المستقبل"، وبالتالي تغير اجتهادنا حول وظيفة التنمية التي نريدها من تنمية من أجل الصمود والثبات كما نحن بانتظار "الحل من الخارج" الى تنمية من اجل التغيير نحو بناء السلطة والدولة الوطنية، بدءا في مقاومة سياسات وممارسات الاحتلال، وتحرر الانسان الفلسطيني من التبعية وبناء المؤسسية الفلسطينية، بممارسة ديمقراطية لصياغة الاستراتيجية التنموية التي تقدر ليس فقط على منافسة او مزاحمة او التصدي للخطط الاخرى، بل أيضا لتوظيف القاسم المشترك الذي يخدمها بين الخطط المذكورة ولتنفيذ بعض طموحاتها الوطنية نحو الحرية والاستقلال واقامة الدولة.

إن التفكير بخطط تنموية في هذه المرحلة يأخذ بعين الاعتبار السيناريوهات السياسية المطروحة لمستقبل الاراضي المحتلة: (١) حكم ذاتي على الطريقة الاسرائيلية، (٢) كيان فلسطيني على الطريقة الامريكية، (٣) دولتين اسرائيلية وفلسطينية على النموذج الاوروبي كاطار اقليمي للتفاعل الاقتصادي، (٤) كونفدرالية اردنية فلسطينية، (٥) دوله فلسطينية مستقلة، وبين هذه النماذج كلام كثير حول من ورائها من سلطة وسلطان وادوات وأهمها مصادر التمويل بالاضافة الى مشاريعها واخطار الازدواجية والتضارب ومستقبل "علاقات الداخل والخارج الفلسطيني"، وهذه كلها عناوين كبيرة تحتاج لقراءة واعية وتوصية اصحاب الاختصاص البعيدين عن المزاجية او الارتجالية، والملتزمين بالثوابت الفلسطينية بقيادة الممثل الشرعي والوحيد م.ت.ف.

ويمكن في هذه العجالة، ان نؤكد على "ان هناك طاقات هامة متوفرة لبناء الدولة، يد عمله كفؤه، امكانيات مالية، موارد طبيعية وسياحية" (انطون زحلان ١٩٨٠)، وان استعداد الفلسطينين للعودة للضفة والقطاع وقدرة اقتصاديات المناطق على استيعاب العائدين، والاصرار الفلسطيني على تحقيق الاكتفاء الذاتي والقدرة على الانفتاح على المجال الاقليمي دون تسيب او سقوط، هي في مجموعها قنوات لتحقيق هدف الدولة.

ان المطلوب في هذه المرحلة، وفي كل مرحلة، وحتى بعد قيام الدولة، ان نتجاوز المدارس التنموية التي تقوم فلسفتها على اسس: (أ) الفئوية (ب) الخصوصية (ج) والتنمية بسبب توفر مصادر تمويل غير مقيدة بالاطار الوطني (د) والتنمية تحت ضغوط الحماية لما هو متوفر.

يعني اننا امام تحدي لترجمة رسالة الانتفاضة في اقامة مشاريع تتوجه الى مصلحة الناس انطلاقا من الواقع والقدرة على تغييره، واولويات ذلك التغيير، ثم لعودة فورية لحوالي نصف مليون فلسطيني والتركيز على استيعابهم (اسكان واستخدام) واستثمارات في البنية التحتية (تعليم وصحة ومياه وكهرباء وخدمات) وحلول "حضارية" فيما بيننا "لتنظيم" هذه المشاريع وتوزيعها وفتح ابواب المجالس العليا المتخصصة لجميع الكفاءات والمؤهلين، لنعكس قدرتنا وممارستنا للسلطة الوطنية، بين الجميع داخل البيت الفلسطيني وتنسيق متحرك متفاعل مع الاحداث والحاجات والتعامل مع مصادر التمويل بلغة مشتركة، وخاصة الدور الحالي "المؤقت" للسوق الاوروبية والذي قد يحكم مستقبل "سقف دائم" لعلاقاتنا مع حكومات وشعوب اوروبا. وما نعرفه حتى الآن، ان المسؤولين الاوروبين قد قرأوا الخارطة السياسية في المنطقة ماضيا وحاضرا، قراءة جيدة، ويتعاملون الآن مع "مراكز القوى" المحلية والاقليمية المتعددة بلغة العصر، "تعاون اقتصادي" و "تنمية مشتركة" في اطار الحرص على "الشرعية الدولية" وما نتوقعه ان يتقدموا خطوات الى الامام في تعاملهم مع الملف الفلسطيني المعتمد على فلسفة وبرنامج الانتفاضة.

ولا توجد طريق مختصرة أمامنا، علينا ان نضع جميع العناوين، وجميع النماذج المطروحة، ودور ومصالح الاطراف فيها، وبشكل خاص التحديات التي يفرضها الجانب الآخر (اسرائيل) على ارض الواقع واسلوبه "الجديد" الذي يمكن قراءته بشكل واضح وصريح في الخبرين اللذين نشرتهما الصحيفة الاسرائيلية - الجيروسالم بوست - يوم امس، نضعها أمامنا للبحث العميق داخل البيت الفلسطيني دون ممارسة عملية "جلد الذات"!

القدس في ١٩٩٢/٢/٢١.

× × ×

التنمية الى أين ...؟

بقلم : د. محمد جاد الله

ان الانجاز السياسي الذي حققته الانتفاضة لا يزال يوظف نفسه ويراكم خبراته لتحقيق الهدف السياسي الكبير وهو الاستقلال الوطني، ولكن هذا الانجاز السياسي لم يستطع ان يمتد ليطال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باتجاه تحقيق انجازات مماثلة فيها. بل نستطيع القول بأن التراجع هو سمة هذه الجوانب وبخاصة سمة الجانب الاقتصادي والذي من شأنه ان يكون العامل الذي يبطىء ويعيق استمرار التقدم على المستوى السياسي بل ويفرض عليه تراجعات أيضا. قضايا الخطة التنموية الوطنية بمعنى الخطة الشمولية والاستراتيجية المؤهلة لتحديد الاولويات التنموية بوجود الجسم الذي يدير العملية التنموية من خلال ميكانيزم واضح المعالم سيبقى العامل الحاسم من بين جملة العوامل التي تدفع باتجاه تردي الاوضاع وتفاقم الازمات داخلها.

ان التنمية الوطنية هي التنمية المجتمعية التي تعتمد على استثمار وتطوير القدرات الذاتية واستخدام المصادر المتوفرة على المستوى المحلي أولا، وعلى توفير وسائل الدعم والتمويل الخارجي الفلسطيني والعربي والاجنبي ثانيا، ضمن خطة واضحة المعالم ورؤيا محددة في تناغم وتناسق تهدف الى الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس يتوفير البنية التحتية لجميع المرافق الحيوية والضرورية لحياة الانسان. انها التنمية التي تشكل الرافعة للعمل السياسي التي تحفظ للانسان قيمته وللمجتمع نسيجه، وتحمي هويته الوطنية وتدعم نضاله من أجل نيل حقوقه المشروعة، وتهدف الى تعزيز وجوده على أرضه وصموده ومقاومته للاحتلال الاسرائيلي ومخططاته في تهويد الارض واقتلاع اصحابها منها والتصدي لجميع محاولات الاحتواء او التطبيع التي يمارسها الاحتلال يوميا ضد المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

فالتنمية الحقيقية هي تلك التي تبنى على الاعتماد وعلى الذات، وتستند على توليد الدخل محليا في اطار عملية شمولية واسعة تتناول جميع مناحي الحياة وبشكل تراكمي مستثمرة الموارد والطبيعية (الارض والمياه) والمادية المتوفرة الى جانب الاعتماد الكامل على القوى الفاعلة في المجتمع، توظف الدعم الخارجي كرافد للعملية التنموية ولا يفرض عليها شروطا او توجيهات ولا يشترط اقتصارها

على مجال ما، او منطقة معينة، او شريحة اجتماعية محددة، بل تفرض العملية التنموية اولوياتها وترفض اي دعم خارجي يهدف الى ان يكون اداة لديمومة الاحتلال واطالته على ارضنا او حتى اعفائه من مسؤولياته كسلطة محتلة تجاه المواطنين الذين يمارس ضدهم التنكيل ويجبي منهم الضرائب الباهظة.

ومنذ بداية الاحتلال الاسرائيلي يتعرض اقتصاد المناطق المحتلة الى سياسية اسرائيلية منهجية ومتعمدة ادت الى تدمير دعائمه وبناه التحتية وجعلت منه اقتصادا تابعا لعجلة الاقتصاد الاسرائيلي سواء من حيث توفير فرص العمل او في التجارة الخارجية، ونمت روابط اقتصادية بين اسرائيل والمناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ في النواحي الاربعة الرئيسية التالية وهي: الارض: بما تعنيه من مصادرة واستيطان، المياه: من سيطرة عليها وتحويلها الى ما وراء حدود سنة ١٩٦٧، العمل: حوالي ٤٠٪ من القوة العاملة الفلسطينية تشكل اسرائيل لكان عملها ومصدر رزقها الاساس، وأسواق التصدير: ٧٠٪ من الصادرات الاسرائيلية تذهب الى سوق الضفة والقطاع. وفي السنوات الخمس الأخيرة ومنذ اندلاع الانتفاضة المجيدة، اوجدت هذه السياسة حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي بلغ ابعادا كبيرة ونتج عنه المزيد من تدهور الأحوال المعيشية الذي طال جميع شرائح المجتمع وتحديدا الفقراء ومتوسطي الدخل مما أدى الى التراجع في الناتج المحلي الانتاجي القطاعي الزراعة والصناعة، الذي أدى بدوره الى عجز في تلبية احتياجات المواطنين. واذا اضفنا الى ذلك الازمات الاقتصادية بعد حرب الخليج فان الوضع يقترب من المأساوية.

ان الحديث عن التنمية وحولها يعلو ويخفف تبعا للمناسبات وهو لا يخرج عن كونه في معظم الاحيان حالة رد الفعل على القضايا الملحة بسبب دعم مالي من هنا او هناك. ومع ان المناطق المحتلة تخضع بمعنى الاعتماد على التمويل الاجنبي بأشكاله المتعددة الا ان التباينات في وجهات النظر حول مفهوم التنمية لا تزال عميقة. فالتباينات حول مفهوم التنمية وأولوياتها، وحول استراتيجية التنمية وآلية التنفيذ لا زالت امورا خارجة عن التطويع ضمن اطار واحد تلتقي حوله المؤسسات والهيئات والباحثون. وكلما تعددت الآراء والمفاهيم كلما ضاعت الاهداف وتباعدت وتضاربت وسارت حالة من الضبابية تفتح المجال ليس للتسبب فحسب بل وتفتح الباب واسعا امام الهجمة المضادة المعادية التي لا تنفك تحاول وتبذل جهدها في محاصرة حركة الفعل الوطني واجباره على التوقف والتقهقر على طريق فرض اولوياتها عليه.

إن نسق القيم السائدة هذه الأيام فيه الكثير من مظاهر الخلل التي نحتاج الى عملية تقييم تهدف الى استنهاض الهمم التي تؤدي الى نمو الوعي بالمصالح الوطنية وتعميق القيم الجماعية بدل قيم الانانية والاستئثار وترسيخ مفاهيم قيم العمل المنتج بدلا من قيم الترهل والانكال، وترفع روح التكافل والتضحية، بالاعتماد وعلى القدرات الذاتية سواء على المستوى الفردي او الجماعي الوطني والذي يعني تبني سياسة تهدف الى القضاء على الفقر بالاعتماد على الموارد الداخلية وضبط الاقتصاد بالامتناع عن القيم الاستهلاكية الضارة، واستثمار الدعم الخارجي بضبطه وتوجيهه والتخطيط له وتوسيع فرص المشاركة في اتخاذ القرار وممارسة الديمقراطية المشاركة. ان توفير هذه الشروط هو الكفيل ببلورة فهم مشترك لمفهوم التنمية في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال آخذين بعين الاعتبار المدة الزمنية الطويلة التي عاشها الاحتلال على ارضنا حتى الآن، والطرق والاساليب والوسائل التي يستعملها بهدف اطالة احتلاله من جهة، وبهدف تغيير الطابع الجغرافي والديمغرافي للمناطق المحتلة مما يعني أيضا ويقود الى تغييرات على المستوى السياسي. هذه هي التنمية المجتمعية المطلوبة التي تسير في المحاور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فكما ان التخلف يكون شاملا، فان التنمية نقيض التخلف يجب ان تكون شمولية تتصدى لجميع هذه المحاور.

لسنا هنا بصدد مراجعة نقدية شاملة لنهج التمويل الرسمي الفلسطيني ولكن نود ان نشير الى انه لم يرتكز على استراتيجية للتنمية المجتمعية ولم يستند الى اجماع وطني ومشاركة في اتخاذ القرار بالتمويل وبالتنفيذ، بل هدف التمويل الرسمي الفلسطيني الى تعزيز وتثبيت مصداقية سياسية، ودعم لتخفيف وطأة الاجراءات الاحتلالية والاكتفاء بتحسين ظروف المعيشة اي بملامسة المشكلات دون الولوج فيها بهدف وضع الحلول الناجعة لها. والاصرار على تبرير هذا النهج بسبب صعوبة اتخاذ العملية التنموية تحت الاحتلال الاسرائيلي.

وبين فترة وأخرى تظهر جهات عديدة اهتمامات انسانية بالفلسطينيين. تحت الاحتلال الاسرائيلي وتبدي الرغبة في رفع المعاناة عنهم، وتظهر العناية بمستقبلهم، وتتقدم بمشاريع للتنمية الاقتصادية في اتجاه "تحسين ظروف معيشتهم"، وتتجاهل هذه الجهات كون الاحتلال الاسرائيلي هو المسؤول أولا وأخيرا عن الوضع المتردي الذي تعيشه المناطق المحتلة والذي عانت منه طيلة سنوات الاحتلال، يدفعنا الى الحذر والتشكيك في سلامة نوايا هذه الجهات.

فالاهتمام بدعم وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من قبل الجهات الرسمية الاميريكية والاوروبية يظهر دائما اثناء المحطات الرئيسية والمنعطفات الهامة في تاريخ نضالنا الوطني ضد الاحتلال. فالمبادرة الأولى كانت عام ١٩٧٨ من قبل الادارة الاميريكية اثر توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل وهدفت الى تخصيص اموال رسمية لتحسين الاوضاع المعيشية للسكان في محاولة مكشوفة لاغراء الفلسطينيين بعدم معارضة الاتفاقات المذكورة وان أمكن اقناعهم بقبولها.

أما المبادرة الثانية فكانت اثر الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وجاء الدعم هذه المرة من جهات اوروبية عن طريق السوق الاوروبية المشتركة، ووضع لنفسه اولويات العمل في مجالي الاقتصاد والصحة.

والمبادرة الثالثة والأكثر خطورة كانت يوم طرح الاردن مشروعه التنموي تحت يافطة تحسين ظروف المعيشة للفلسطينيين تحت الاحتلال ضمن خطة التنمية الاردنية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام ١٩٨٦-١٩٩٠ والتي كانت تهدف الى تجاوز م.ت.ف. ومصادرة التمثيل الفلسطيني المستقل واعادة الوصاية على الضفة الغربية وتمددها باتجاه قطاع غزة بالتنسيق مع الحكم العسكري الاسرائيلي الى جانب تخفيف الاعباء عن اقتصاد والاحتلال الاسرائيلي.

ونعيش هذه الايام تحت وطأة دوامة مساعدات السوق الاوروبية المشتركة، وقبل ان نتناول بعض الجوانب الرئيسية لهذه المساعدات، يجدر التذكير بأن القيمة الاجمالية والبالغة (٨٠) مليون دولارا، هي اقل من قيمة التحويلات الفلسطينية من دول الخليج في اي سنوات سابقة، وهي ايضا القيمة التي يحصل عليها عمالنا الفلسطينيون العاملون في اسرائيل في مدة لا تتجاوز ٢٢ يوما. ومهما كان الأمر، فاننا لا نستطيع ان ننظر او نتعامل مع مشاريع السوق الاوروبية المشتركة بطريقة تختلف عن تلك النظرة وذاك التعامل مع مشاريع التنمية الاميريكية. كما اننا لا نستطيع ان نفصل بين مساعدات السوق الاوروبية المشتركة وبين المسار السياسي الذي يدور الآن بين واشنطن وواشنطن وعواصم اخرى. فمساعدة السوق المشتركة جاءت بعد حرب الخليج وبعد الحملة الشرسة ضد م.ت.ف. باتجاه محاصرتها وعزلها واخراجها من دائرة الفعل السياسي وخلق بدائل لها، وجاءت ايضا بعد الحصار الحالي والمقاطعة الذي تفرضه دول النفط الخليجية.

ان التمويل الرسمي الاوروبي لا يختلف عن التمويل الرسمي الاميركي الا بمقدار الاختلاف والتباين في سياسة الطرفين نحو المنطقة العربية وتحديدا نحو الشعب الفلسطيني. ولا تخفي الولايات المتحدة الاميريكية كثيرا مسعاها البرغماتي والرؤوي على دفع الفلسطينيين نحو الاقرار بالأمر الواقع للاحتلال الاسرائيلي والسياسة الاسرائيلية والتخلي عن الحقوق الوطنية، ونحو اطالة أمد الاحتلال من جهة وضمان نوع من "الاستقرار" في المنطقة برمتها بهدف المحافظة على المصالح الاميريكية واستمرار تدفق النفط العربي الى عواصم الغرب. ودول السوق الاوروبية المشتركة ليس بمقدورها ان تستقل عن القرار الاميريكي او تعترض عليه، رغم انها لا تتوقف عن التذكير بدوافعها الانسانية نحو شعبنا الفلسطيني، وعندما يواجهون بالتعنت الاسرائيلي ورفضه الاقرار بحقوقنا الوطينة المشروعة لا يخفون نواياهم بأن هذا السبب تحديدا هو الذي يدفعهم الى تقديم العون الى الفلسطينيين من أجل تخفيف معاناتهم.

القدس في ١٩٩٢/٢/٢١.

× × ×

التنمية الى أين ...؟

بقلم : د. رياض المالكي

رغم ان مفهوم التنمية يراء به الشمولية، ورغم كون الخطط التنموية تستهدف الانسان عموما وتطمح الى رفده بالعوامل المساندة والمحيطة لدعم امكانياته ولتطوير ذاته، ورغم اهمية تحديد الاهداف بعيدة المدى للعمل على تحقيقها تنمويا، ورغم التنسيق المفترض اصلا بين كافة الجهات التنموية المختلفة، فلسطينية وغيرها، من داخل الوطن المحتل او خارجه، ورغم اهمية البرامج التنموية المتمايزة واولوياتها في عملية الدعم. على الرغم من كل ذلك، فان الكتابة في موضوع التنمية يعد من القضايا الصعبة، ماضيا وحاضرا. وأساس ذلك يعود الى شحة المعلومات وسريتها في اغلب الاحيان. وترتبط امكانيات الكاتب على قدرته في اختراق العديد من الحواجز الاصطناعية التي يلتف بها هذا المفهوم، وأيضا قدرته على محاربة الاسلحة التي تشهر ضد اية محاولة نفاذ لمواقع الامتياز التي حددها ابطال التنمية لانفسهم.

ويمتاز الحديث عن التنمية مع بدايات كل عام، ويتكرر ذلك عبر العديد من الجلسات واللقاءات، وتتصاعد حمى التنمية مع موعد توزيع المساعدات الخارجية للاراضي المحتلة من قبل الحكومات والمؤسسات والجهات الاجنبية المختلفة، لتعود وتخبو فقط من أجل التحضير لعام جديد ولحملة تنموية جديدة وما قد يرافقها من استعدادات على مستوى المؤسسات العاملة تحت هذا الشعار. ويمتاز هذا العام عن سابقيه بسبب اموال السوق الاوروبية المشتركة المنوي توزيعها داخل الوطن والتي تصل وحدها الى اكثر من (٨٠) مليون دولار، وهذا يعكس حجم التنافس والاستعدادات والمؤامرات التي تحاك او قد تحاك عبر هذه المؤسسات والجهات للفوز بشريحة كبيرة من هذه المخصصات.

ان توفر الجانب المعلوماتي في عملية التنمية يساهم في تحديد الصورة الحقيقية لما يحدث داخل هذا الوطن، بكل بشاعة الصورة او جمالها ان توفر، من أجل التقييم والمحاسبة او المراجعة ان امكن. وهذا يقودنا الى طرح التساؤلات المعلوماتية التالية: ما هي اشكال الدعم واوجهه المختلفة؟ من هي جهات الدعم بشكل كامل ودقيق؟ ما هي كميات الدعم التي تم تحديدها للوطن المحتل والتي تم

استلامها فعلا؟ من هي الجهات المستفيدة من الدعم وعلاقتها بكل من اشكال وجهات وكميات الدعم؟ ما هي أسباب الدعم وكيف تحدد اوقاته؟ وأخيرا ما هي كيفية اسس صرف وتوزيع الدعم ان وجدت؟ لقد دخل الوطن المحتل خلال العقد الأخير فقط ما لا يقل عن ثلاثة ارباع مليار دولار كأموال دعم خارجي غير فلسطيني وباهداف تنموية، فأين حلت هذه الأموال ومن كان المستفيد او المستفيدون منها وما هي الجوانب التنموية التي وظفت فيها وأثرها على الانسان الفلسطيني على مدار السنوات العشر الأخيرة ومردوداتها التنموية المباشرة. فمن هي الجهات التي تستطيع او حتى ترغب في توفير هذه المعلومات ونشرها!

عبر ما يسمى بالعملية التنموية الجارية، بحق او بغير حق، هناك العديد من المظاهر الخاصة التي انبرت لتبعد عن واقع تنموي فلسطيني مميز، عاكسة بذلك تناقض صارخ مع الفهم التنموي الذي توصلت اليه المدارس التنموية المختلفة. هذه المظاهر التنموية الفلسطينية تتمثل في:

١) التنمية مبعثها خارجي، حيث كان لا بد من استئثار الجهات الاجنبية بهذا المجال وخلقه في غياب تنمية ذاتية فلسطينية، واصبحت الانظار مسلطة على الخارج لتوفير الدعم ولوصول الغيث دون اي تهيئة لخلق اجواء تنموية ذاتية.

٢) غالبية اشكال الدعم التنموي الخارجي كانت تأتي نقدا وليس على شكل خبرات او اجهزة او تهيئة طواقم بشرية وكادرات نحو الاستقلالية التامة والاستفادة الذاتية، مما يساهم في عملية الهدر او الاختلاس ويضعف عملية المتابعة والمحاسبة العامة.

٣) التنمية الخارجية هدفها تبعي، كونها تحدد الاولويات والبرامج والأموال المخصصة وقنوات التوزيع والمتابعة، ولا تحددها الحاجة المحلية او سياسة التنمية الوطنية.

٤) التنمية الحالية شكلها ظاهري، فهي ليست بعمق وغير شاملة وتؤدي في غالب الاحيان الى انجازات سريعة ظاهرية غير مجدية او دائمة على المدى البعيد.

٥) التنمية الفلسطينية ليست احادية الهيكلية او البرنامج، فهناك ازدواجية وفوضى انفلاشية بسبب غياب عامل التنسيق او المرجعية الفلسطينية، كما ان

الرؤيا الامريكية في التنمية الفلسطينية قد تختلف عن الرؤيا البريطانية لنفس التنمية او الفرنسية او غيرها. ويصبح التخبط والتكرارية والفوضوية هي معالم وعناوين هذه التنمية.

٦) التنمية الفلسطينية محدودة الفائدة والتعميم، فالاستفادة من هذه البرامج تعود على شرائح معينة في مجتمعنا وخاصة المؤسسات ذات العلاقة والجهات المطلة على برامج التنمية او التي تقيم اتصالات خارجية تساعدها في توظيف علاقاتها بهدف الاستفادة، بينما يبقى الانسان الفلسطيني، محور البرنامج التنموي خارج حيز الاستفادة.

٧) التركيز التنموي الحالي ينصب على البعد الاقتصادي في العملية التنموية ويغفل الجوانب التنموية الأخرى خاصة الاجتماعية والسياسية والثقافية.

٨) تعاني العملية التنموية اساسا من غياب بعدها الفلسطيني، والمتمثل في غياب الخطة او البرنامج واولويات التنمية وآلية العمل والهيكلية التنموية الخ ...

وعليه يصار الى الى طرح سؤال بديهي في ظل هذه المظاهر مجتمعة وهو: هل التنمية ضرورية ولماذا؟ وهذا بدوره ينقلنا الى التساؤل حول شعارات التنمية المرفوعة فلسطينيا. فهل هناك حقا شعارات ترفع تنمويا، وان وجدت فهل هي معروفة لدى الجماهير والانسان الفلسطيني؟ وما هي دور هذه الجماهير في العملية التنموية، ولماذا انحسارها في بعض الجهات والمؤسسات والافراد؟ وهل يتطلب الأمر في هذه المرحلة رفع اية شعارات وما هي معالمها ومن يمكنه ان يقوم بذلك؟ وهل من الممكن الاستمرار في عزل الجماهير وعن أخذ دورها في هذا المجال؟ ولماذا تبقى نفس الشرائح الاجتماعية والسياسية هي المستفيدة الأولى والوحيد من هذه العملية وبشكل دائم؟ وما هي العلاقة بين التنمية والاستقلال وهل التنمية تقود الى الاستقلال وما هو نوع التنمية المطلوبة لذلك، ام ان الاستقلال يقود الى التنمية الفعلية؟ وأين نحن نقف من هذه المعادلة. هذه التساؤلات بحاجة الى اجابات، فمن سينبري لتوفيرها، وخاصة من اولئك المتخصصين في المجال التنموي، العاملين فيه والمستفيدين منه.

في الوقت الذي تطرح فيه هذا النوع من الاسئلة، هناك اسئلة اخرى ذات اتجاه مختلف تتطلب هي الأخرى اجابات، وهذا النوع من الاسئلة يستحوذ اهتمام

العديدين هذه الايام ويتعلق بالبعد الوطني العام من موضوعة اموال الدعم واولوياته واشتراطاته وسبل التنسيق الوطنية مع قنوات الدعم وخاصة السوق الاوروبية المشتركة.

ان غياب او ضعف الجسم الوطني في متابعة قضايا التنمية يفتح المجال لظواهر سلبية عديدة، تتسلل عبرها هذه الجهات الاجنبية من خلال امتداداتها الفلسطينية من طواقم ومكاتب لفرض واقع تنموي دخيل، يحدد السياسة العامة لمفهوم التنمية الفلسطينية والاشتراطات الخاصة التي تضعها هذه الجهات على برامج الدعم. ورغم المحاولات الاولية التي قام بها الجسم الوطني من اجل تشكيل الهيكلية التنموية للوصول الى خطة تنموية وطنية تحدد الالويات وآلية التنفيذ والمتابعة بمعزل عن التأثيرات الخارجية، الا ان هذه الجهود ولاسباب خاصة تعثرت في تحقيق اهدافها وتقمصت بالتالي الشكل الوطني رغم غياب هذا الجسم بأكمله عن امكانية المشاركة في هذه الغاية. ومن قبيل الصدف ان تأخذ الجهات الداعمة الاجنبية في غالبيتها مواقف مشابهة من خلال ربطها لدعمها المالي بالمواقف السياسية التي تتبناها هذه المؤسسات او الاتجاهات الفلسطينية المختلفة. واصبحت اشتراطات الدعم تتطلب موافقة سلطات الاحتلال اولا على المشروع التنموي اي الضغط باتجاه علاقات فلسطينية مع سلطات الاحتلال للوصول الى التطبيع، ثم الموقف السياسي الذي يحمله القائمون على نفس المشروع التنموي، اي مكافأة البعض ومعاقبة آخرين بسبب الآراء السياسية التي يتبؤها والمرتبطة أساسا بقضيتهم المصيرية ومستقبلهم والدور الخارجي فيه.

إن أية محاولة حاليا للتعامل مع أموال الدعم بشكل منقوص وبدعوى برغماتية دون المرور عبر الجسم الوطني الموحد لا يخدم بأي حال المصلحة العام أو حتى الادعاء بتبنيها، والاتصالات الحالية مع السوق الاوروبية المشتركة بشكلها المبتذل بعيدا عن التنسيق والتخطيط والبرمجة وبغياب البرنامج والآلية التنموية يساهم الى حد كبير في تعزيز التشرذم والتبعية والانفلاش. ورغم الغيرة الوطنية المتوفرة للبعض فهذا بحد ذاته لا يكفي، خاصة وانها غير مؤكد توفرها في البعض الآخر، ومخاطر الانزلاق متوفرة وتغذى بشكل دائم عبر المغريات المطروحة والصفقات الجانبية وعملاء الدعم والجشع الشخصي المتفشي في اغنيائنا قبل فقرائنا. وبينما نحن الآن نتحدث عن مخاطر وانزلاقات، فلا يزال لدينا متسع من الوقت لتصحيح المسار وتعزيزه وتنقيته من الشوائب، فان المستقبل في حالته

الحالية وبكل ابعاده سيكون عامل تفجير وزمن فضائح. فمن سيحمي المنتفعين والمتاجرين والمدعين من ناجي العلي ورسوماته. ومن سيقدر على تبرأة الانتفاخ والجشع وحتى الادعاء بالوطنية!

القدس في ١٩٩٢/٢/٢١.

× × ×

نحن والديمقراطية

بقلم: د. مهدي عبد الهادي

حتى لا نغرق في متاهة الكلمات او تفسير المعاني والالفاظ، وحتى لا نبالغ في قياس طول قاماتنا ومدى ارتفاع صوت صراخنا، وحتى تكون قراءتنا هادئة وموضوعية، ونحافظ على ثبات مواقع اقدامنا، علينا أن نوضح بعض البديهيات، في محاولة الاجابة عن الاسئلة التالية: من نحن ؟... ولماذا الديمقراطية ؟... وما هي التحديات ؟... والى اين نتجه ؟...

ـ اولا : **نحن** جزء من تراث وحضارة وتاريخ عربي عريق، واقعنا ومستقبلنا ضمن حدود منطقة عربية اسلامية، غنية بتجاربها، متشابكة في علاقاتها، متضاربة في مصالحها، وكثيرا ما انتهكت حقوقها، وتكاد تفقد "هويتها" في بحر ازماتها الاجتماعية والاقتصادية وايضا السياسية.

ـ ثانيا : **نحن** جزء من مجتمع عربي، يقوم نظامه على أساس "سلطة" النظام الابوي التقليدي، ومع تطور العصر، تراجعت شكلا وليس مضمونا هذه "السلطة" في بعض المواقع امام تقدم وتشكيل كيانات سياسية، ورسم حدود فيما بين اجزاء البيت الواحد لقيام دول اقليمية، وبرزت محاولات اولية لتشكيل انظمة حكم دستورية على النموذج الغربي، وأيضا امام تطور العصر وتشابك الاحداث والعلاقات والمصالح، ثم ما لبثت تلك المحاولات المحدودة و "البريئة" وأيضا "المقلدة" ان سقطت امام تقدم ثكنات العسكر واعلان البيان رقم (١). وبدأت التركيبة الاجتماعية ومراكز القوى تتفاعل في بعض المواقع، وتتصارع في علاقاتها مع اجهزة الدولة والاحزاب والعسكر، كل منها يحمل "يافطة" خاصة به، ويريد من الآخرين ليس فقط الاعتراف بها، بل ايضا العمل حسب قواعدها، ووسط هذا كله، ابتعدت الناس، خوفا أو جهلا، او انشغالا عن قضايا السلطة السياسية في البحث عن "رغيف الخبز"، وكادت تخبو حركتها الوطنية امام ضيق الحال، وقمع "السلطان".

ـ ثالثا : **نحن** مجتمع فلسطيني، واضح التنويع، ما بين الريف والحضر، ما بين المخيمات والقرى والمدن والمهجر، ما بين الغنى والفقر، مجتمع يعرف بخصوصيته الفلسطينية: فارضه محتلة، وشعبه ثلثه في الأسر، وثلثيه في الشتات،

وحقوقه اما مقيدة او مبتورة او منقوصة، وقيادته تاريخية وشرعية ولكنها تتواجد خارج ارض الوطن.

ـ رابعا : **نحن** مجتمع فرضت عليه "سلطة" المحتل العسكري الاجنبي، وبعد عقدين من الزمان، توسعت هذه "السلطة" لتصبح سلطة حكومة الدولة الاجنبية (اسرائيل)، وحملت معها سلطة ثالثة هي نظامها القضائي الغريب، واضيف مؤخرا اليها، سلطة رابعة، عرفت بسلطة المستوطن المسلح . . . لقد وقفنا نقاوم سلطة "احتلال العسكر" الأولى، ونرفض سلطة "الضم" التي تفرضها الحكومة الاسرائيلية، وتجابهنا انظمة وقوانين ولوائح السلطة القضائية الاسرائيلية الثالثة، وما نزال نصارع تقدم وغزو سلطة المستوطن الرابعة لارضنا ومجتمعنا، ونحاول بين هذا كله "تنظيف البيت الفلسطيني" مما علق في اطرافه او ترسب في زواياه من "علاقات" مع تلك السلطات المذكورة عبر (٢٥) عاما. ونحاول بل نعمل على ان نرفع قاماتنا، ونبني سلطتنا الوطنية، وأقول ليس "سلطة النخبة" الوطنية كما قد يتراءى من مظهرها العام الحالي، بل سلطة التعددية الاجتماعية الاقتصادية السياسية الوطنية، وهي موضوع قراءة علاقاتنا بالمسألة الديمقراطية.

من هنا، وبعد ان نتعرف على هذه الحقائق، أو نتفق على هذه البديهيات والمسلمات، ونتعامل معها بموضوعية، وندرجها في حساباتنا في كل الاوقات وعلى كافة الاصعدة، يمكن لنا فتح ملف "جدلنا الوطني" ومناقشة السؤال الثاني: لماذا الديمقراطية؟

قد لا يختلف اثنان، ان هذا هو عصر الديمقراطية وزمانها، وانتشار تفسيراتها، فهناك من يسجل اجتهاده حول مدى انطباقها على واقعه، او ضرورتها لتأمين مستقبله، او يشترط توظيفها مسبقا كأساس لتعامله مع الآخرين، في حين أن هناك بعض من يتحفظ من هذا التنافس وذلك التزاحم في دخول "حلبة الديمقراطية"، ودعوى هؤلاء انهم لا يتعاطفون كثيرا مع مسألة الديمقراطية، ليس لانهم ضدها، أو أن سلوكهم السياسي وحياتهم الاجتماعية يتناقض معها، بل بدعوى صعوبة تطبيقها ان لم يكن استحالة نجاحها، ويضيفون بان قواعد انضباطها وشمولية انظمتها قد لا تستمر طويلا في علاقات الحاكم والمحكوم، اذا ما تراجعت "الضمانات" التي تحكم تلك العلاقة، كضمانة استمرار الحرية في التعبير والتفكير والتعلم، او الالتزام بالقانون والمساواة أمامه بين الجميع، وأن لا أحد فوق القانون،

وبالتالي فان مسألة استمرارها تصبح قضية مشكوك فيها، وبالتالي يعيش المجتمع في دوامة "أزمة الديمقراطية".

ونحن معشر الفلسطينيين، وحسب المعطيات البديهية الاربعة السابقة الذكر، فاننا نرى ان بعضنا ان لم يكن غالبيتنا تقف في "العلن" وبكل حماس واصرار مع الرأي الأول في ضرورة الأخذ بمنهاج الديمقراطية كأسلوب حياة ورؤية مستقبل، وهناك في المقابل فريق آخر يقف في "الباطن" وبكل تشكك في قدرته وكفاءته ومؤهلاته، وخوفا من تكرار السقوط والفشل يقف مع الرأي الثاني، المتحفظ غير المتعاطف والمتردد أبدا في "جدوى" النهج الديمقراطي.

والسؤال المطروح هنا ليس في كيفية الجمع بين المدرستين المذكورتين أو في امكانية التوافق بين الاتجاهين لمصلحة الجميع، بل في فهم قواعد اللعبة الديمقراطية، وتوفر المعلومات، والثقة بالقدرة على تجاوز التحديات: من تبعية وتخلف داخلي، وتهديدات خارجية، وباختصار شديد، صلابة الجبهة الداخلية، في مجتمع يعي افراده ومؤسساته لمواقع اقدامه وجسامة التحديات امامه، وارادته الوطنية في اقامة حياة افضل.

ان للنظرية الديمقراطية نظام وقواعد وشروط وضوابط، فهي من حيث المبدأ، نظام سياسي يتمتع الشعب فيه بالسيادة، ومعناها الحرفي "سلطة الشعب". ومن قواعدها المشاركة الفعالة والواسعة في صنع القرار بحيث يتمتع جميع المشاركين فيها في فرصة متساوية ليس فقط في التعبير والتصويت وحرية الفكر والرأي، بل أيضا في توفر المعلومات للجميع وتوظيفها لبناء رأي عام وفهم واع للقضايا المطروحة، والانتقال "معا" من مرحلة المشاركة في "صنع" القرار، الى مرحلة التصويت المتساوي في "اتخاذ" القرار، وبهذا تكون مسألة الاختلاف في الاعتقاد والمعرفة بين الناس شيء طبيعي، وبالتالي يصبح الاختلاف في الرأي حق من الحقوق الاساسية التي لا يملك احد ان ينكرها او يتجاوزها أو يرفضها، ويصبح "الايمان" بامكانية تبادل المواقع بين اطراف المعادلة الواحدة شيء طبيعي، ومن خلال هذا كله تتأكد فكرة قيام "المؤسسية" الوطنية والتي تسمح او تمكن احد اطراف المعادلة السياسية داخل البيت بالوصول الى السلطة مكان الطرف المسيطر حاليا او احتفاظ القيادة الحالية بمواقعها في السلطة، وهذا يعني قيام برنامج ومجتمع "النظام" الديمقراطي.

ان هذا المدخل في تعريف وتحديد اسس ودعائم الاطار لاقامة النظام الديمقراطي، يعني اعتماد سياسات تلزم الناس وليس بالضرورة لوائح وقوانين تعاقب "الخارجين" عن هذه السياسات، لان "النظام" هنا ليس قضية اغلبية تحكم اقلية، او ضرورة احترام الاقلية لقرار الاغلبية، او تسامح الاغلبية مع اعتراضات ومواقف الاقلية، بل يصبح "النظام" فكرة خلقية انسانية تتعايش فيها جميع الاطراف بانسجام والتصاق، وتحافظ على قوة ودعائم قوانين وقرارات النظام، وتكون صادرة عن اتفاق حضاري سلمي، وتفاخر باعتزاز بعوائدها الايجابية والمفيدة، رغبة وقناعة ومحبة فيها.

لقد شهدت دول العالم بما فيها عواصم العالم العربي، تحولات جذرية نحو الديمقراطية، وهذه التوجهات لم تأت تلقائيا او عفويا، او حتى من نتاج نسيج مؤامرة فريق ضد آخر، بل جاءت نتيجة حتمية للتغييرات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية من ناحية، ومن ناحية اخرى جاءت نتيجة التطورات والتحديات الاقليمية والدولية الخارجية.

فقد شهد عام ١٩٨٩ تحولات تاريخية ان لم تكن مصيرية في كل من بلغاريا ورومانيا والمانيا الشرقية والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا، وأخيرا الاتحاد السوفياتي في نهاية ١٩٩١، اما في العالم العربي فكانت تجربة تونس عام ١٩٨١ والمغرب عام ١٩٨٤ وانتفاضة فلسطين عام ١٩٨٧ والجزائر الأولى عام ١٩٨٨ وانتفاضة الخبز في الاردن عام ١٩٨٩ ومرة اخرى في الجزائر هذا العام ١٩٩٢، وكانت السمة الغالبة المشتركة في قراءة مضمون واطار هذه المحاولات هو سعي الناس "للتغيير" ورفض الأمر الواقع والبحث عن صياغة جديدة لمجتمع افضل، في حين كانت ولا تزال محاولات "سلطة النظام" مهما اختلفت التسميات، "احتواء" المخاضات الداخلية، "وتوظيف" مسألة الاخطار الخارجية للمحافظة على مواقع السلطة الحالية واستمرارها.

اما عن التجربة الفلسطينية، فهناك محاولات كثيرة عبر تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، وهناك العديد من الامتحانات الداخلية والخارجية، التي عركتها، واغنت تجربتها، وصقلت عناصرها، وحافظت على خصوصيتها، بين تجارب الآخرين اقليميا ودوليا.

وفي هذه العجالة، يمكن الحديث عن التجربة الفلسطينية في امتحانات

الديمقراطية، ممثلة في ممارسات المؤسسات الرئيسة في منظمة التحرير الفلسطينية: المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية، فهذه المؤسسات، تضم تعددية فكرية وتنظيمية وفصائلية وتشترك باختيارها الحر في وضع الاجندة السياسية لبرنامجها الوطني، وتعترف فيما بينها بوجود التنوع الاجتماعي، وحق التعدد السياسي، وضرورة استمرار انتظام الجميع ضمن اطار هذه "المؤسسية" ليس فقط من أجل الثبات واستمرار المحافظة على "الهوية"، بل لمجابهة تحديات "التهويد" للارض والتراث والتاريخ، وتحديات فرض "الاستيعاب" خارج حدود الوطن، والمشاركة في تطوير الحاضر وصياغة المستقبل، دون السقوط في فخ الفوضى او في فخ العدو أو البقاء داخل أسوار الحصار!

وفي داخل الارض المحتلة، ومع بزوغ فجر اليوم الأول في الانتفاضة الفلسطينية، والتي تقوم فلسفتها على "تغيير الأمر الواقع" و "بناء المجتمع الجديد"، شعر الناس بأهمية وفعالية انتظامهم في أطر اجتماعية واقتصادية ومجتمعية وسياسية، واتفق الناس على اهمية وفعالية ابتعادهم عن "التعامل" مع "السلطات" الاربعة الغريبة المفروضة عليهم، واتفق الناس على اهمية وفعالية قيام اطر مجتمعية لتسيير حياة المجتمع باستمرارية وفعالية دون السقوط في احد المحذورين: برنامج السلطة المحتلة او مجتمع الفوضى الاجتماعية السياسية.

ويمكن القول هنا ان الاطار الذي يحكم الممارسة الديمقراطية في "الداخل" لم يكن مقيدا بحرفية نصوص قواعد اللعبة الديمقراطية، لان هذا ليس هدفا في حد ذاته، بل ان طبيعة الممارسة الديمقراطية تتمثل في قدرة مؤسسات المجتمع الفاعلة، والتي شكلها الناس برغبة واتفاق واقتناع، قدرتها على الحركة والتأثير في بناء وصياغة مسار المجتمع مع استمرار توفر المناخ الوطني لقيام او تشكيل جماعات المعارضة، او قوى الضغط والاختلاف داخل الصف الوطني بكل حرية، وهذا هو المحك الحقيقي لممارسة لعبة الديمقراطية.

وقد شاهدنا مظاهر التعبير في هذه المعادلة لدى "مناضلي القاعدة" وتجارب الانتخابات الطلابية في الجامعات والمعاهد الدراسية، والمؤسسات النقابية والمهنية. وقياسا على هذه المعادلة، فان الحلول التي قد تطرحها ممارستنا للديمقراطية، هو انشاء "المؤسسية" الوطنية التي تظلل جميع اطراف المعادلة الوطنية في المجتمع الفلسطيني، وفي نفس الوقت تسمح لاحد اطرافها بالتقدم

لقيادة وتسلم السلطة مكان الطرف المسيطر عليها حاليا وبطرق سلمية أو احتفاظ القيادة الحالية بموقعها في السلطة، وأيضا يفتح الباب على مصراعيه امام الجميع للبدء في المشاركة والتدريب والتعلم وأيضا "الايمان والدفاع" عن مجتمع الديمقراطية الفلسطيني، خاصة ونحن على ابواب مرحلة انتقالية نبني معا "المجتمع الجديد"، ونشترك معا في تحمل عبء ومسؤولية تشكيل "سلطتنا الوطنية" على ارض الواقع الذي نعيشه.

القدس في ١٩٩٢/٣/٢.

× × ×

نحن والديمقراطية

بقلم د. محمد جاد الله

الديمقراطية البرجوازية تنتج تاتشر وتنتج بوسن وتنتج ايضا اسحق شامير. هل هذه هي الديمقراطية التي نريد؟

ديمقراطية الغرب هي ديمقراطية البرجوازية التي تقوم على كفالة الحرية السياسية وحدها دون ضمان الحرية الاجتماعية او الحرية الثقافية، الأمر الذي قاد الى ظلم اجتماعي وسيطرة اجتماعية تفرضها الطبقة المالكة على سائر الطبقات وقادت ايضا الى انتهاج سياسات استعمارية ولحقب طويلة من الزمن في بلدان العالم الثالث، كما ان الأصول الديمقراطية لم تمنع معظم دول الغرب من مساندة وتأييد الانظمة العنصرية والفاشية او الانظمة الديكتاتورية والرجعية.

تبرز قضية الديمقراطية - وبالخارج احيانا - أثناء المنعطفات الحادة والأزمات الكبيرة في حياتنا، لتحتل موقعا متقدما من الاهتمام في رد أسباب الازمة اليها، الا ان موقعها في التحليل يبقى متدنيا. واذا كان حضور قضية الديمقراطية في مجتمعنا الفلسطيني يحمل على الاطمئنان ويثير التفاؤل الا ان عملا جادا ينتظر السياسيين والاكاديميين على السواء لتصبح الديمقراطية قضيتنا اليومية في الشكل والمضون.

يعتبر عقد الثمانينات هو عقد تشكل وبناء الأطر والمؤسسات الجماهيرية في المناطق المحتلة التي تعتبر البنية التحتية للدولة الفلسطينية العتيدة. وقد اعتمدت معظم هذه الأطر والمؤسسات اسلوب العمل الديمقراطي مما وفر لها آلية الانفتاح في الاتجاهين، انفتاحها على الناس، وانفتاح الناس عليها، الأمر الذي يقود الى المشاركة الواسعة ويوفر آلية اتخاذ القرار وآلية المراقبة في اتجاه تحسين اداءها وتطوير فعاليتها وناتج عملها. واستطاعت هذه المؤسسات ان تبتكر أساليب عمل نوعيته جديدة وعصرية تلبي حاجات الناس من جهة وتطور قدراتهم وامكانياتهم من جهة ثانية في اتجاه الاعتداء الوطني المقدمة الاساسية لمقارعة الاحتلال على طريق وحرة. وتبقى مراجعة نجاحات واخفاقات هذه المؤسسات هي المقياس لمستوى الحياة الديمقراطية داخلها، وليس الادعاء القائم على الانتماء او

الموقف. الا ان مجرد الانعتاق من دائرة القوالب الجامدة وأساليب العمل البالية يعتبر انجازا كبيرا في حد ذاته، فمن خلال الرؤية الواضحة والعمل الدؤوب والمثابر لبناء سياسي جديد امكن خلق علاقات جديدة وأساليب تفكير جديدة، وبكلمات اخرى، تقاليد سياسية جديدة يتوفر فيها نمط خاص من النهج الديمقراطي، دفع باتجاه افساح المجال أمام اعداد جديدة من الناس تبحث عن مكانها في اطار الحركة الوطنية الذين وجدوا تعبيرا لذواتهم من خلال هذه المؤسسات والأطر الجماهيرية، بحيث انهم بدأوا ليس في اكتساب مفاهيم ديمقراطية فحسب بل وبدأوا في تعميم هذا النمط داخل مجتمعاتهم وفي أماكن عملهم أيضا، مما ادى الى توسيع دائرة الثقة بالنفس ودائرة احترام الآخرين، وبالتالي اتسعت دائرة تفهم وقبول الرأي الآخر. وهكذا بدأت تسقط المفاهيم الشمولية لتفسح المجال امام الدفع المتصاعد للمفاهيم الديمقراطية بديلا مؤهلا ومتكاملا لتلك المفاهيم التخلفة عن حركة الافراد والجماعات. وهذا بالتحديد هو الطريق السالك نحو بناء مجتمع ديموقراطي، كأعظم ابداع توصلت اليه حركة الجماهير الفلسطينية تحت الاحتلال.

أما أهلنا العرب، فقد رضوا ان يكونوا أقل منزلة من نظرائهم في العالم رضيت به أنظمتنا السياسية، ورضينت به أيضا حركتنا الثقافية والاجتماعية وبالتالي رضيت ان تكون اقل منزلة في مسألة حقوق الانسان ومسألة الديمقراطية واضافة الى ذلك، مارس الغرب استعلاءا علينا، فنحن في عرضهم غير مؤهلين للحياة الديمقراطية اولا نستحق ان نحظى بحياة ديموقراطية، وسهل هذا عليهم وعلى أنظمة الحكم في دنيا العرب ان تصادر هذا الحق وترتكب الجرائم بحق شعوبنا.

أما الانظمة السياسية "المتنورة" والتي يجبرها الدستور على التعامل بالتعددية السياسية فهي تلجأ الى لعبة ٩٩،٩٩٪ التي تمارسها مرة كل عشر سنوات ثم تجعلها ابدية طول العمر بعد المرة الثانية للزعيم الاوحد خليفة الله على الارض، الذي يحكم شعبه بالحديد والنار ويفرض عليهم الذل والقهر والاضطهاد، ولا يتورع هؤلاء الحكام المتسلطون عن استخدام واستعارة بعض المصطلحات الماركسية لبنة التعددية - اذا لزم - بوصفها ديمقراطية زائفة تخفي وراءها سيطرة البرجوازية ورأس المال. واذا صدف وأجبر واحد من هذه الانظمة على اجراء انتخابات حرة، فانها بدلا من تداول السلطة عندما تسقطها الانتخابات وتلفظها شعوبها، تلجأ الى الدبابات والعسكر لتحمي "ديمقراطيتها"، ومع ذلك تحظى برضى الديمقراطيات الغربيات وتحظى بدعمها المالي أيضا اذا لزم الأمر.

أما الوضع الفلسطيني فانه يعيش حالة من الخصوصية والاستثناء ليس لهما مثيل في تاريخ الشعوب، فمنظمة التحرير الفلسطينية تتحمل مسؤولية مزدوجة، فمن ناحية هي قائدة النضال الوطني، وكونها الدولة فانها تقوم بمهام الحكومة من ناحية ثانية، وانه من الصعوبة بمكان ان تستطيع التوفيق بين هاتين المهمتين، دون الوقوع في الخطأ، الأمر الذي يحتاج الى حالة من العمل تتناسب مع هذه الخصوصية وهذا الاستثناء. فبصفتها الحكومة، فان م.ت.ف. تحاول ان تجد لها موقفا في هذا العالم الذي تحكمه صراعات وموازين قوى ومصالح متضاربة، وبصفتها قائدة للنضال الوطني فانها تتحمل مسؤولية تمثيل شعبها والتعبير عن مصالحه والتمسك بحقوقه وعدم الدخول في مساومات او تسويات. ويصبح القيام بالمهمتين امرا صعبا تعتريه التقييدات ويرشح الخلل من جميع جوانبه، ليقود هذا الوضع الى نشوء ازمة ديموقراطية مركبة تدور حول اسلوب تعامل م.ت.ف. مع جماهيرها وبخاصة مع جماهير المناطق المحتلة. ففي بعض المراحل النضالية الهامة تجدها تحجم وتتردد بدل ان تتخذ موقفا مبادرا، او انها تلجأ الى الأسلوب الاوامري بدل الحوار والتشاور، وبدل ان تحافظ على حالة من التطور السياسي تجدها تعاني من عدم استقرار سياسي، ادى الى ان يستفحل الفساد الذي يسطو على الموارد العامة لتحقيق اغراض خاصة او مزايا سياسته من خلال السيطرة على السلطة. أما العلاقات الائتلافية داخل اطار م.ت.ف. فانها تتحول الى التفرد في صناعة القرار وآلية اتخاذه وتنفيذه وهذا يقود الى تفاقم أزمة الحياة الائتلافية الأمر الذي يؤدي الى الجنوح والهيمنة.

ان الديموقراطية هي الوسيلة والهدف في آن معا. فهي الآلية التي بها نتمكن من الوصول الى تحقيق أمانينا وطموحاتنا الوطنية وبها أيضا نستطيع ان نحمي وحدتنا الوطنية التي تضمن لنا انجاز الاستقلال.

تشهد الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين تبلور "تشكيلة اجتماعية" بسمات وصفات خاصة ومميزة، فهي تعيش في مجتمع تتم محاولة اخضاعه لتوه احتلالية استيطانية، وتحمل في صلب تشكلها عناصر التغيير والتطوير الدائم التي تضمن قدرة هذه التشكيلة الاجتماعية ليس المحافظة على قوامها وصمودها واستمراريتها فحسب، بل وقدرتها على دحر القوة الاحتلالية الاستيطانية وتوفير الشروط التي تدفع باتجاه انجاز الاستقلال الوطني. وترتكز هذه التشكيلة الاجتماعية على فئات وقوى وشرائح جديدة من المجتمع الفلسطيني، لم تكن تتمتع بأي وزن سياسي

قبل عقد من الزمن فقط، في حين يسجل تراجع واضح وملموس ونهائي لقوى اخرى تقليدية. فبينما يحتل الشباب وأبناء القرى والمخيمات مع المرأة مراكز قيادته متقدمة في صفوف الحركة الوطنية ينتهي بفوز القيادة السياسية التقليدية والقائمة على الأصول العائلية التي لم تعد تشكل عنصرا هاما في ساحة العمل الوطني. واستطاعت هذه التشكيلة التي ولدت ونهضت من خلال النضال، تطوير آليات العمل الوطني والارتقاء بها تخطيطا وتنظيما الى مستوى الأهداف الوطنية الكبيرة. تبني انوية هنا وهناك، تتبادل مع أقرانها علاقات قائمة على الاحترام المتبادل والثقة والاعتماد المتبادل، الى جانب قوى اقتصادية جديدة من خلال التعاونيات التجمعات الانتاجية التي تنهض وتنمو وتزدهر الآن في زمن الانتفاضة لها نمط من العلاقات الخاصة التي خلقتها ظروف النضال تحت الاحتلال لتصبح هذه التشكيلة واحدة من ابداعات الانتفاضة وخطوة خطوة تقود الى الديموقراطية سياسية واجتماعية خاصة، سيكون لهما - أي التشكيلة الاجتماعية الجديدة، ونهجها الديمقراطي - سيكون لهما شأن عظيم في تحديد مستقبل شعبنا وشكل نظامه السياسي.

ان المشكلات المطروحة مفرطة في خطورتها، ومفرطة في خصوصيتها ومفرطة في القلق الذي تحدثه في نفوسنا، ومفرطة في جذب اهتمام كل فرد في مجتمعنا تحت الاحتلال. وفي هذه الآونة بالذات حيث تتنكر بعض الأطراف لنفسها، وتواجه أزمة، بحجة انقلاب موازين القوى، لتبرير اعتمادها سياسة من الممكن، وانتهاج سياسة الركض الى أمام في اتجاه الهاوية، يبقى التمسك بالأصول والمنابع والثوابت، والتمسك بالديموقراطية هو طريقنا نحو الثبات، ونحو تحقيق أهدافنا الوطنية. ونحن لسن بحاجة للديموقراطية التقليدية، نحن نريد ان نصنع ديموقراطيتنا بأنفسنا ولأنفسنا، ديموقراطية خاصة بنا، تعتمد المشاركة الفعالة لجميع فئات الشعب وشرائحه، تخول الناس تكوين أفكارهم والدفاع عنها من خلال الممارسة الاجتماعية التي تحدد وتقرر مضمون ومخوى العملية الديموقراطية وتضمن الاشراف عليها وضمان استمرارها.

القدس في ١٩٩٢/٣/٢.

× × ×

نحن والديمقراطية

بقلم : د. رياض المالكي

أينما تذهب في هذا العالم وأينما تحل، وحتى في بقاعه النائية، فانك قد تشاهد او تسمع ادعاءات لا مثيل لها بالممارسة الديمقراطية. والغريب في الأمر، ان تجد الديكتاتور والسلطان والقائد العسكري والزعيم الانقلابي من بين المتحمسين للعملية الديمقراطية ضمن الفهم الخاص بكل منهم، ويجدون فيها ملاذا من الانتقادات والادانات التي قد توجه لهم لاعمالهم المنافية للقيم الانسانية والتي اوصلتهم الى السلطة وابقتهم فيها طوال تلك المدة. وفي اللحظة التي سمح فيها لكل من هؤلاء اعطاء تفسيراتهم الخاصة بالمفهوم الديمقراطي، فقد هذا المصطلح مدلولاته وسبل نجاحه. وفي الوقت الذي اهينت فيه الديمقراطية كفهم، وانتهكت كطرح وابيحت كسلوك، اصبح التغني بها لا يدفع الى الاعجاب او الاندفاع الحماسي المعهود. فما الذي آل بالمديمقراطية وأين وصلت؟

قبل سنوات توفرت للكتاب فرصة التواجد في احدى المؤتمرات الدولية وبحضور ممثلين لحكومات ومؤسسات متعددة. وطرحت في حينه الديمقراطية كموضوع للنقاش، وظهرت بشكل لم يسبق له مثيل التباينات في التفسير والفهم للعملية الديمقراطية، واتسع هذا التفسير ليشمل ضمن هذه الرؤى التبريرات لكل ما يقوم به هذا النظام او حتى اسس قيامه. وهكذا انفض الاجتماع دون اية ادانة او تحديد مفاهيم، وطرح الجميع معتقدا انهم اثبتوا ان ما يقومون به او يدافعون عنه هي الديمقراطية بعينها، وانهم يستيطعون ممارستها من أجل المصلحة العامةن مصلحة الشعب والامة، مصلحة الانسان اينما كان.

وما حدث قبل سنوات في ذلك المؤتمر، يكرر دوما هنا في الارض المحتلة وفي الشتات الفلسطيني. والاجتهادات المختلفة من الفهم للعملية الديمقراطية تبرز اكثر وضوحا عبر السلوك المتمايز الذي يبديه ازاء هذا الشعب وقيادته. ورغم عدم وجود الاختلاف الكبير فلسطينيا في تحديد اهمية الديمقراطية او ضرورتها كمنهج حياة، الا ان البتاينات تشتد عند الحديث عن وجودها او ممارستها في الواقع الفلسطيني، واقع الممكن فقط وانصاف الحلول.

الخطير في الموضوع، هو الادعاء بالديمقراطية والقيام بعكسها، انه الاحتماء

بثوب الديمقراطية والتلويح بسيفها. انه تسميم المفاهيم الديمقراطية وغيرها. انه تزييف الحق الديمقراطي للانسان وسلبه. اه الاباحية في زمن المحرمات، والتشريع لمن ليس له حق. ورغم كل ذلك، نتساءل: أين هي الديمقراطية ضمن واقعنا الفلسطيني! أين هي الديمقراطية في ممارساتنا العملية اليومية، في البيت وفي مكان العمل، ضمن مؤسساتنا كافراد وكشعب وكقيادة. لو فكرنا للحظات مع انفسنا وتأملنا ما نقوم به لصلح حالنا ولو قليلا، ولامكننا حينه من الادعاء بنصف الديمقراطية او ربعها.

لدى البعض حق عندما يدعون ان الديمقراطية هي مفهوم دخيل على لغتنا وحضارتنا، ويجدون مبررا في عدم استيعابها فهما وممارسة. فاللغة تعكس ماض وحضارة وتراث، وان غاب عن العربية هذا المصطلح بالذات فهناك من يؤكد على وجوده بأسماء اخرى، وان افتقد كأسلوب ونظام سياسي واجتماعي ضمن هذا الفهم الحرفي للمصطلح، فلقد تعايشته حضارتنا بأشكال اخرى وأكده تاريخنا ونظام حياتنا. هذه الاشكال الجزئية والمحددة في الممارسة الديمقراطية عبر هذا التاريخ الطويل قد رافقتها اشكال عديدة وغير محددة من الممارسة غير الديمقراطية بحيث اصبحت الأخيرة هي العنوان والمؤشر. وتراكمت هذه الممارسات عبر السنوات بتشويهاتها المميزة لتستقر حديثا، مهددة كل من يحاول النبش في ماضيها او التساؤل في جوهرها، ولتجييرها بشكل منهجي لصالح الاولياء والمدعين كامتداد لهذا التراث الحضاري والديني المشوه.

ولكن وبعد ان تم قبول الديمقراطية كمصطلح، وادخلت الى لغتنا وشاع استعمالها، لا بد من قبل الديمقراطية بشقها المكمل كنهج حياة، كفهم وطرح وممارسة وسلوك. فالمصطلح كمفهوم وممارسة متلازمين ولا يمكن الفصل بينهما او عزل تأثيراتهما، والمردد للديمقراطية ملزم بتطبيقها واحترامها. وفي حالة رفض القبول بالشق الثاني من العملية الديمقراطية، يصبح التغني بها تضليلا والحديث عنها تزويرا.

ورغم ان العالم العربي الممزق غني بتراثه وحضارته وثرواته، فهو فقير في ديمقراطية وانسانية وحرياته. وكم من نظام ادعى ولا زال بانتمائه الى العالم الديمقراطي، الا انه بعيد عن الممارسة الديمقراطية بعده عن احترام حقوق الانسان وحرية المواطن في تحديد ممثليه. هذا هو التراث العربي وهذه هي التقاليد العربية

وهكذا يفسر الانتماء. احدى وعشرون دولة عربية، واكثر من مئتي مليون مواطن، والديمقراطية حتى كشعارات لم تصل الا الى افواه القليليين، فأين المواطن من هذا الحق وأين الخلل؟ هل هو في الجهاز السياسي ام في الجهاز العسكري ام في الجهاز العصبي والعقلي للمواطن العربي. وبينما بدأت تتباهى شعوب العالم وبدرجات متفاوتة بالديمقراطية كأسلوب حياة وبرنامج عمل، وبدأ التحول الديمقراطي يأخذ مجراه هنا وهناك تحت ضغط المواطن وإلحاحه، واخذت هذه التجارب لها مواقعه حصينة ودائمة في السلوك الحياتي لتلك الامم والشعوب، نتساءل عن تجاربنا العربية في هذا الصعيد، وعن الانجازات التي يجب ان نتباهى بها كمواطنين في هذا الجزء من العالم. وهل لا زالت الديمقراطية حلم يراود هذه الملايين وامل يصبون الى تحقيقه، والى متى!

اما الخصوصية الفلسطينية ورغم الادعاءات، فلا زالت بعيدة عن الترجمة الحقيقية للفهم الديمقراطي. وبعدها عنه يساوي قربها نسبيا من التفسير العربي لهذا الفهم. وكم حاولنا الاقتناع والاقناع بهذه الخصوصية وتجربتها على الساحة الفلسطينية وبامتيازنا العربي وعميق هذه التجربة وترجمتها عبر المؤسسات والاطر والفعاليات العاملة داخل وخارج الوطن، وفي عملية صنع القرار والتمثيل الفلسطيني. ولقد ساقت بنا الاقدار ان نستمر في تكرار هذه المقولة لنؤمن بها ونقتنع بوجودها وندافع عن هذه التجربة. وافتقرنا الى موضوعية التقييم والنقد، وتجاهلنا قراءة الواقع ومتلطباته وادعينا ما نرغب واحتفلنا بالانجازات وعددناها. وشاءت الصدف ان تكون الديمقراطية احداها، وكانت المفاجأة.

في أية تجربة ديمقراطية لا بد لمظاهرها ان تبرز ويتم تحديدها بشكل واضح من قبل اي انسان يعيش هذه التجربة. وعندما نتحدث عن التجربة الديمقراطية الفلسطينية لا بد ان نتحسس مظاهرها العلنية لنتمكن من الحكم عليها كأي تجربة اخرى. وعندما تكرر الادعاءات الفلسطينية بوجود الديمقراطية داخلها، الى التساؤل عن عناوين هذه العملية الديمقراطية من سلوك او ممارسة. فاذا كانت مؤسساتنا الوطنية في الداخل تتبع النهج الديمقراطي، فلا يجدر بها ان تحدد هذا النهج عبر مفهوم الديمقراطية الملتفة التي تقزم الممارسة وتعيد صياغة الوانها المختلفة. اما مؤسسات الخارج فطابعها ديموبيروقراطي، حيث تغلب البيروقراطية المتشابكة والمهلهلة على اي بعد ديمقراطي محدود. اما ديمقراطية الربع او السدس او الثمن او العشر فهي ديمقراطية صنع القرار والتمثيل

الفلسطيني، حيث يتم اختزال الصوت الفلسطيني وتحجيمة حسب المطلوب، ليتماشى مع اساسيات الفهم الديمقراطي بعيدا عن اصول الممارسة وضمن مفهوم الديمقراطية الجزئية او الديمقراطية المبتورة. هذه هي الخصوصية الفلسطينية النسبية والتي تتفوق على مثيلاتها، ان وجدن، في عالمنا العربي وحتى في العديد من الدول النامية ودول اخرى كانت في الماضي تدعي الديمقراطية. ولكن هذا لا يحمينا من تحمل المسؤولية كاملة او مجرد الاكتفاء بهذه الجزيئيات بحجة الظروف والاوضاع. فالاحتلال الاسرائيلي كأمر واقع ومؤقت يفرض العديد من المعيقات امام العملية الديمقراطية، وهذا صحيح. أماان نبحث عن المعيقات التي يسببها الاحتلال وندعي وجودها كمانع موضوعي لنتجنب الدخول في الاصلاحات الديمقراطية فهذا مكمن الخلل وضعف المسؤولية. ورغم وجود الاحتلال فهناك الفرص التي تسمح ببناء ديمقراطي ذاتي، يبدأ بالبيت والعمل وينتقل الى المؤسسة عبر التمثيل واخذ القرار وتنفيذه. فأين نحن من عملية السلوك والتفكير والممارسة والفهم والتمثيل؟ ان الديمقراطية يجب ان تكون نمط حياة وتخطيط واستراتيجية، اقتناع ذاتي ضمن مسار تثقيفي يبدأ بالاسرة وينتهي بصنع التاريخ وكتابته.

ان حاجتنا الى الديمقراطية تنبع من قناعتنا بضرورتها الحتمية لنا في المقام الأول ولبقية الشعوب قاطبة، وتتعدى مجرد الاستئثار بالعملية الديمقراطية كادعاء ظاهري او امتلاكها لدخول النادي الديمقراطي بكل امتيازاته وللحصول على مكانة فيه. ومن أجل الوصول الى هذه القناعة لا بد من قراءة الواقع بشكله الصحيح دون تضليل او تشويه او انحياز، وتحديد الاحتياجات الاساسية المطلوبة وكيفية تلبيتها والخروج من هذا الواقع بأقل الخسائر الممكنة من اجل الوصول الى تحقيق الرؤيا المنشودة على الصعيد الوطني ضمن ربطها بالعامل العربي والدولي وامكانيات تأثيرها او تأثرها بهذه العوامل منفردة او مجتمعة. يجب ان تكون القراءة مشتركة ومتجانسة بين الجميع للاقتناع بجدية المسار الديمقراطي واكتشاف اهميته على الصعيد الذاتي والوطني العام، وهذا لا يمكن ان يتأتى دون التثقيف والتوعية المستمرة والمتكاملة على كافة المستويات ضمن برنامج شامل ومنهجي ينطلق من الاساسيات والعموميات للوصول الى الخاص الفلسطيني، ابتداء بالنظرية والتفسير والمعنى ومرورا بالتجارب المختلفة، قديمه وحديثه، لشعوب عديدة قد تختلف عنا جوهريا او تتشابه معنا في بعض المظاهر، ومن اجل استكمال الخلفية الضرورية لفهم فلسطيني خاص للديمقراطية وتحديد مظاهرها

وارتباطها او علاقتها بهذا الواقع الفلسطيني. ان الديمقراطية عند هذه النقطة ستمثل الدرع الذي سيحمينا من اعدائنا الخارجيين كما سيحمينا من أنفسنا، وستوفر المناخ الذي سيساهم في اعادة بناء مؤسساتنا على اسس تمثيلية صحيحة ضمن اصلاحات جوهرية تستحوذ على ثقة الجمهور والمواطن، وتقدم السلاح القوي المتماسك الذي يستطيع ان يدافع عن هذا الانجاز ويصد الهجمات والكمائن ويقود الانتصارات ويسجلها. انها جبهتنا الداخلية، انها التماسك والوحدة، انها الديمقراطية والتمثيل النسبي، انها الحضور والقرار المشترك، انها اجماع الديمقراطية.

القدس في ١٩٩٢/٣/٢.

× × ×

مفاوضات واشنطن ... الجولة الرابعة

بقلم : د. مهدي عبد الهادي

قد يكون المدخل لمناقشة وتقويم اسبوع المحادثات في جولة واشنطن الرابعة، والتي جرت خلال الفترة الواقعة بين (٢٤) شباط و (٥) آذار الجاري، في الاجابة على الاسئلة التالية: لماذا الجولةالرابعة؟ وماذا تضمنت الأجندة الفلسطينية؟ وردود الطرف الاسرائيلي عليها، مع بيان مواقع ومصالح وعلاقات أطراف "المحادثات الثنائية"، وتداخلها أو تقاطعها ببعضها، والموقف الفلسطيني ومشاكل الأداء الذاتية والخارجية، ثم أين نقف الآن؟ وما العمل؟

لماذا الجولة الرابعة ؟

لعل في مراجعة المناخ السياسي الذي خيمت ظروفه على فترة الاعداد لجولة المفاوضات يوفر بعض الاجابات ! ففي الأيام الأولى التي سبقت الجولة الرابعة، أرادت اسرائيل أن تضع المفاوض الفلسطيني في دوامة ثلاث خيارات، بحيث تؤدي نتيجة الأخذ بأي منها، الى "انتصار" اسرائيل في الجولة الرابعة، إن لم يكن حسم مسار المفاوضات لصالحها ...

كان الخيار الأول، أن يقرر المفاوض الفلسطيني مقاطعة جولة واشنطن، وبالتالي تقع على كاهله مسؤولية إفشال "عملية السلام" ويتحمل ما يترتب عليها من آثار ونتائج اقليميا ودوليا وأيضا ذاتيا ! وحتى "تفرض" اسرائيل دوامة هذا الخيار، مارست ضغوطات "احتلالية" على الارض وعلى البشر، كان منها تصعيد عمليات الاستيطان، وعمليات الابعاد والاعتقال والقمع ضد "النشطاء الوطنيين"، وجاء استشهاد مصطفى عكاوي في سجن الخليل، نتيجة تعذيب المحققين كأحد معالم هذه الضغوط، مع توقيت مفاوضات جولة واشنطن الرابعة.

وكان الخيار الثاني، أن يعلن المفاوض الفلسطيني عن تعليق مشاركته في المفاوضات، وبالتالي، يترك للطرف الاسرائيلي، فرصة استغلال عامل الزمن، بفرض وقائع اسرائيلية جديدة على الارض وأحكام عملية "الخنق" اليومي لحياة الناس. وحتى "تفرض" اسرائيل دوامة هذا الخيار، إضافة قيودا حول إشراك أعضاء جدد في الوفد الفلسطيني المفاوض ومستشاريه (اعتقال اثنين من الأعضاء ومنع أربعة

من المستشارين من السفر) والمنطق الاسرائيلي في اضافة هذه الاجراءات، بأن المفاوض الفلسطيني الذي قبل بالشروط "القيود الرئيسة" التي وضعت لعقد مؤتمر مدريد ابتداءا، لا يملك أن يرفض الشروط "القيود الجزئية" التي تلحق أو تضاف لاستمرار برنامج مؤتمر مدريد.

وكان الخيار الثالث، أن يقبل المفاوض الفلسطيني ويواصل تحمل المعاناة والآلام التي تسببها سياسات الاحتلال وممارساته على طريقة النفس الطويل للمقاومة، ويحافظ على سياسته البرغماتية والعملية، ويقبل بالشروط الاسرائيلية "الملحقة" على أمل أن يتمكن من "تغيير" شروط المعادلة داخل مسار المفاوضات نفسه، بنفس المنطق الذي قبل فيه الذهاب الى مدريد. ودوامة هذا الخيار، انها قد تؤدي مع مضي الوقت الى اضعاف مصداقية الوفد المفاوض، وتوسيع الهوة بينه وبين قاعدته من جهة، وبين "الداخل والخارج" من جهة اخرى، وتهيء لاسرائيل "ظروف" أفضل لتنفيذ السيناريو السياسي والجغرافي الذي تعده وفي الزمان والمكان الذي تختاره، في معادلة أصبح طرفها الفلسطيني "ضعيفا" وساحته "مقسمة".

ووسط دوامة هذه الخيارات الاسرائيلية الثلاثة: المقاطعة، التعليق أو القبول، كانت المعادلة الفلسطينية للخروج من "عنق الزجاجة" تتطلب موقفا يوفر الجمع بين ثلاثة امور: (١) المحافظة على مصداقية الوفد المفاوض امام نفسه وأمام الناس برفض "الشروط والقيود" الاسرائيلية "الجزئية" (٢) المحافظة على الحضور السياسي كطرف في المفاوضات يمثل قرار القيادة الشرعية في تونس (٣) استمرار الاشتباك التفاوضي مع اسرائيل في غياب "البديل" وخلال الفسحة الزمنية المتوفرة، وبين "الثنائية" و "المتعددة" بعد مدريد !

وكان الاجتهاد الفلسطيني، في القيام بنقل "مناخ الضغوط" الذي تفرضه اسرائيل، واحتمال "نسف" عملية المفاوضات الى كل من الشريك العربي وصاحب الدعوة الامريكي لاشراكهما في "القرار" وتحمل مسؤولية وعواقب عدم كبح جماح التطرف والاستفزاز الاسرائيلي، وأيضا ادخالهما الى حلبة "الاشتباك" الفلسطيني مع اسرائيل، وعدم ترك الفرصة لاسرائيل للاستفراد بالطرف الفلسطيني.

على الرغم من تفهم الشريك العربي لازمة "عنق الزجاجة" التي تفرض على الفلسطينيين، الا انه كان حريصا على اجندته الخاصة واولوياته وعدم "التورط"

في مستنقع "الشروط" الاسرائيلية، في حين اقتصر الموقف الامريكي على بيانات التنديد والاستنكار للسلوك الاسرائيلي، وفي نفس الوقت، استمر في منهجه طرح "التطمينات" للمفاوض الفلسطيني وأهمية "الصبر" و "النفس الطويل" لتغيير شروط المعادلة لصالحه والمساهمة في "تعرية" الطرف الاسرائيلي وبناء تعاطف الرأي العام مع الفلسطينيين، واستخدام ذلك في اضعاف موقف اسرائيل التفاوضي.

والخلاصة من هذه المراجعة الموجزة وللاجابة على سؤال: لماذا الجولة الرابعة؟ يمكن القول بان المفاوض الفلسطيني يقف في ساحة اشتباك سياسي مع اسرائيل وليس من مصلحته التراجع أو الهروب من موقعه تحت ظروف مزاجية أو ردود فعل غاضبة، أو عدم قدرة في تحمل ضغوط "اضافية" بعد خبرة ٢٥ عاما من الاحتلال ! وأيضا في غياب "البديل" لهذا الاشتباك.

الأجندة الفلسطينية

كانت اجندة المفاوض الفلسطيني تضم ثلاث قضايا: الأولى، "ربط" مسألة الضمانات بقضايا الاستيطان، والثانية، "ربط" مسار المفاوضات بقضايا حقوق الانسان واتفاقية جنيف الرابعة، والثالثة، الانتقال من مرحلة مناقشة الامور الشكلية الى الدخول في قضايا المضمون دون تمكين الجانب الاسرائيلي من اطالة او مماطلة ! وتحديدا البدء في التفاوض حول المشروع الفلسطيني للحكومة الذاتية المؤقتة في المرحلة الانتقالية الأولى.

في القضية الأولى، كانت اسرائيل "توظف" مشاركتها في المفاوضات على أمل الحصول على قروض الضمانات لاستكمال برنامجها الاستيطاني، في حين كان الفلسطينيون يأملون في أن تكون مشاركتهم عامل تأثير في الساحة الامريكية الرسمية والشعبية "لربط" مسألة منح الضمانات بتجميد عمليات الاستيطان، وبين الموقفين، طرح الطرف الامريكي على اسرائيل أحد خيارين: اما الحصول على ضمانات القروض بعشرة بلايين دولار لمدة خمس سنوات لاستيعاب المهاجرين الجدد، بشرط تجميد بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة، واما ان يكون استمرار اسرائيل في اتمام عمليات الاستيطان القائمة حاليا، مقابل خصم نفقات وتكاليف تلك العمليات من المبالغ المخصصة كضمانات للقروض، لكن اسحق شامير رفض كلا الخيارين ! وقررت الادارة الامريكية تجميد مسألة ضمانات القروض لاستيعاب المهاجرين الجدد الى اسرائيل، والتأكيد على سياستها الثابتة خلال العقدين

الماضيين بأن الاستيطان "غير قانوني ويعرقل جهود السلام"، وانتقل هذا "الخلاف" الامريكي-الاسرائيلي الى "مجابهة" في الساحة الانتخابية في كل من واشنطن وتل أبيب على حد سواء.

وجاءت التصريحات الامريكية والاسرائيلية، تعكس صورة هذه "المجابهة" : فقد قال وزير الخارجية الامريكية (جيمس بيكر)، بأن الادارة الامريكية لن تسمح بالتراجع عن السياسة الامريكية المعلنة والتي استمرت طوال عقدين من الزمان، بمعارضة الاستيطان في الاراضي المحتلة، وقال الرئيس الامريكي (جورج بوش) بأنه يحرص على عدم زعزعة مصداقيته أمام الناخب الامريكي. وسجل الزعيم الجديد لحزب العمل الاسرائيلي المعارض، (اسحق رابين) انتقاداته لسياسة حكومة شامير، وقال "انها ترتكب خطأ تاريخيا عندما تصطدم بواشنطن فيما يتعلق بمسألة المستوطنات" وأضاف ان "المستوطنات السياسية، اهدار للاموال وغير ضرورية لامن اسرائيل".

وهكذا، دخلت حكومة شامير في دوامة خيارين: إما خيار تقرير "مقاطعة" المفاوضات في واشنطن الا في حالة الحصول على ضمانات القروض، وهذا يعني انها ستصبح مسؤولة عن "نسف" عملية السلام. أو خيار "سحب" طلب الضمانات والاستمرار في الاستيطان، والحصول على قروض من مصادر اخرى كما يدعو ارئيل شارون، وبذلك تحافظ حكومة شامير على موقفها العقائدي اليميني أمام الناخب الاسرائيلي. لكن عواقب ذلك، تعني اقحام المجتمع الاسرائيلي في المزيد من الازمات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، والتي قد تؤثر على صوت الناخب الاسرائيلي ويراجع موقفه من حكومة الليكود !

ولما كانت نتيجة اي قرار اسرائيلي للخروج من دوامة هذين الخيارين، لن يغير شيئا في دائرة "المجابهة" مع واشنطن خلال الأشهر القادمة، او ان مسألة الضمانات والاستيطان ستغيب عن برامج الاحزاب في اسرائيل وامريكا، في معركتها الانتخابية خلال الأشهر القادمة، قرر اسحق شامير "تصعيد" موقفه في موضوعي الضمانات والاستيطان، وتوسيع دائرة مجابهته مع واشنطن لتتجاوز المواقف السياسية الى مهاجمة "شخصية" للرجال القائمين على تنفيذ تلك السياسات.

فقال اسحق شامير بأنه "لن يسمح مطلقا لواشنطن ان تفرض سياستها على المناطق"، وانه غير مستعد لقبول "املاءات سياسية" وانه سوف يتخلى عن طلب

ضمانات القروض بدلا من توقف بناء المستوطنات، وفي نفس الوقت فتحت اسرائيل الملف التقليدي لمهاجمة كل من يختلف معها، واتهامه بمعاداة "اليهود"، وبدأت معركتها مع شخص (وزير الخارجية) جيمس بيكر، فاتهمه ادوارد كوش (رئيس بلدية نيويورك السابق) باستخدام تعابير ضد اليهود، وعلى الرغم من النفي الصريح لهذه التلفيقة، راجع زعماء الجالية اليهودية الامريكية جيمس بيكر في اقواله، وطالب بعضهم "باختبار حسن نواياه" في طريقة تعامله المستقبلية مع مسألة ضمانات القروض لاسرائيل، في حين دعا آخرون الى استقالته.

والخلاصة في مسألة "الربط" بين ضمانات القروض والاستيطان، ان "المجابهة" بين تل أبيب وواشنطن اصبحت قائمة، وان امكانية تأثيرها وانتقالها الى قضايا اخرى في العلاقات بين الطرفين ممكنة، وان مستقبل الامتحانات في هذه المجابهة سوف تقررها نتائج الانتخابات في كل من تل ابيب وواشنطن خلال الشهور القادمة، وان من الادوات المهمة في التأثير السياسي والمعنوي على الساحة الانتخابية في كل منهما، هو الاستمرار في "تعرية" المواقف الاسرائيلية وبناء الرأي العام اقليميا ودوليا وانعكاس ذلك لتغيير مسار السياسات والممارسات الاسرائيلية الحالية (الليكود) والمستقبلية (..؟..)

في القضية الثانية، وضع المفاوض الفلسطيني قضايا انتهاكات حقوق الانسان وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة كمدخل منطقي لتأمين استمرار حضوره دونما تدخل او ضغوط، فطالب بالغاء قرارات الطوارىء العسكرية الاسرائيلية، وتوفير مناخ الحرية والديمقراطية وانهاء الرقابة العسكرية وتوفير حرية الاجتماع والتجمع والتعبير عن الرأي السياسي وتشكيل الاحزاب السياسية وحرية الانتقال في انحاء الاراضي المحتلة، بالاضافة الى أمرين اساسيين هما الانسحاب العسكري الاسرائيلي ونزع سلاح المستوطنين، وبطبيعة الحال أبقت اسرائيل ملف حقوق الانسان دونما مناقشة، بحيث عادت الى طرح الأمور الشكلية واثارة قضايا جانبية، فسمعنا عن تعبير "كسر الرقبة" وردود صحفية بالنفي واخرى تفسيرها بانها محاولة للطعن في مصداقية المفاوضين، اما في الجانب الامريكي فقد جاء توقيت استقالة ريتشارد شيفتر مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون حقوق الانسان، مؤشرا واضحا على اختلاف القراءة والتفسير في ملف انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة، ما بين كاتبي التقارير في القنصلية الامريكية في القدس، وبين المسؤول الأول عن الملف في واشنطن، وخلاصة هذه المسألة: تجاوز

اسرائيل للسجل الطويل لانتهاكاتها وكما وردت في الملف وكما لم يستطع المسؤول الامريكي اغفالها، واختلافات مسؤولي الخارجية الامريكية في طرح مضمون الملف، وبقيت الأمور دونما توظيف اعلامي دولي، ليس بهدف تسجيل النقاط والمواقف، بل استمرارا لسياسة وبرنامج بناء الرأي العام كثقل معنوي وسياسي لينعكس سلبا على اسرائيل.

القضية الثالثة، وكانت تتناول نقل المفاوضات من الأمور الاجرائية والشكلية الى قضايا المضمون، فبالرغم من استمرار الجانب الاسرائيلي في طرح مسألة مواقيت جولة المفاوضات ومكان وزمان الجولة الخامسة ونقلها الى اوروبا او المنطقة، فان الجانب الفلسطيني كان قد تقدم في الجولة السابقة "بوثيقة" تبحث شكل ومضمون ومستقبل المرحلة الانتقالية.

ردود الطرف الاسرائيلي

جاء الجانب الاسرائيلي الى الجولة الرابعة رافضا النموذج الفلسطيني الأولي للمرحلة الانتقالية مكررا موقفه في بحث الأمور الاجرائية والشكلية مقترحا خمسة مواقع جديدة للمحادثات ومواعيد اخرى لها. وطرح رؤيته للمرحلة الانتقالية، وبأنها تبدأ في الخط الأول، "تعريب الادارة المدنية القائمة" في الاراضي المحتلة أي نقل فني للادارة المدنية الاسرائيلية لايدي الفلسطينيين، وعلى مراحل، في اثنتي عشرة دائرة، هي دوائر الادارة المدنية الاسرائيلية الحالية، دونما ذكر لنقل السلطة وسحب الجيش او اعتراف في قضايا الارض والمياه والقدس والسيادة. والخط الثاني هو تحديد هذه "الادارة المعربة" في مناطق معزولة ومحصورة، وقد تكون ضمن ثلث المناطق المحتلة فقط، وتبقى السلطات جميعها تحت السيطرة الاسرائيلية بدءا في الحدود وانتهاءا باستمرار الاستيطان وادخال المستوطنين كطرف في قضايا ومجتمع الارض المحتلة. والخط الثالث ربط هذه "الالوية العربية" بعلاقة بالدولة الاردنية، "والسماح" لسكانها بالحصول على الجنسية الاردنية.

ان المشروع الاسرائيلي، جاء ضيقا ومحدودا شكلا ومضمونا، ويعكس تراجعا اسرائيليا عن ما وافقت عليه اسرائيل في اتفاقيات كامب ديفيد، ويطرح نموذجا شاذا وغريبا عن اي نموذج سابق في التاريخ السياسي المعاصر "للحكم الذاتي" !

وفي نفس الوقت، حاولت اسرائيل، فتح قنوات اتصال وتفاوض مباشرة مع افراد ومجموعات فلسطينية "في الداخل"، ليس فقط بهدف اضعاف واختراق وضرب المفاوض الفلسطيني من الخلف، بل أيضا كمحاولة للبحث عن طرف فلسطيني يسقط في مخططاتها وبرامج "التطبيع" واذا ما حققت شيئا في هذا الاتجاه، تقوم بعرضه على واشنطن والآخرين "كبديل" ان لم يكن "شريك" للوفد الرسمي الذي يفاوضها في الجولة الرابعة وما بعدها من جولات. وبالتالي تطرح اسرائيل ما يتم الاتفاق عليه مع هذا الطرف الجديد "العميل" وتعتبره انجاز سياسي متقدم على ارض الواقع !

الموقف الفلسطيني

تقدم الوفد الفلسطيني "بوثيقة سياسية" قاعدتها الثوابت الفلسطينية وما عبرت عنه مقررات المجلس الوطني ومذكرة الانتفاضة ذات الاربعة عشرة بندا الشهيرة، وتؤكد على ضرورة تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني من وقف الاستيطان وتأمين الحريات واجراء انتخابات ديمقراطية وتهيئة المناخ السياسي-الاجتماعي لذلك، ومحددة اطار مسؤوليات "سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة".

وقد يكون صحيحا القول بأن "توقيت" تقديم الوثيقة ومناقشة مضمونها قد جرى في ساحة الاشتباك التفاوضي في واشنطن، وقبل توفير "الاجماع الوطني" لها في الارض المحتلة. الا انه ايضا صحيح القول، بأن "معركة التفاوض" يجب ان لا تختزل العمل السياسي الفلسطيني، وان دور الوفد المفاوض يجب أن لا يؤدي الى اختزال دور المؤسسات والفعاليات الوطنية في الداخل والخارج، وان لا يصبح اطار المعادلة بين الفلسطينيين هو العلاقة بين "حزب الوفد" المفاوض أو "حزبين" داخل الوفد المفاوض أو "حزبين" ضد الوفد المفاوض أو بين "أحزاب مختلفة" داخل البيت الفلسطيني"، بل علاقة بين كل الناس وفي كل مكان وحتى ابعد واصغر زوايا في داخل البيت الفلسطيني، وان لا يقتصر زمانها ومكانها على جولات المفاوضات، وأن نأخذ بعين الاعتبار "العبرة" مما جرى في الجزائر بين "حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية" والشعب الجزائري !

أين نقف ؟

في علاقاتنا الذاتية، فاننا لا نزال في دائرة "جلد الذات" واتساع الهوة بين

الداخل والخارج وتدهور في مسار علاقاتنا الذاتية وخلافات "الفصلنة" وابتعاد الشارع الفلسطيني، بحيث يتراجع عن جدول اعمال معركة الاشتباك التفاوضي يوما بعد يوم، وفي نفس الوقت وان لم يكن على نفس المستوى، هناك جهود حثيثة "داخلية" لتبيان الكفاءات والمؤهلات والتهيئة لاعداد دور لها في المرحلة الحالية والمستقبلية في حدود تنسيق محدودة، ليس فقط بسبب "ظروف" الاحتلال بل في ظروف "غياب" الاجماع على برنامج وطني للجميع، بغض النظر عن التفاوت والاختلاف في الاجتهادات والمواقف !

وفي علاقاتنا العربية، فاننا لا نزال في دائرة "امتحانات الثقة" داخل بيت عربي مقسم، دونما قدره على التوفيق بين "الاجندة السياسية" للفلسطينيين في الشتات، وعلاقاتهم مع العواصم العربية، والاجندة السياسية في الداخل، وامكانية التوفيق في اولوياتهما ان لم يكن زمان ومكان طرحهما !

وفي علاقاتنا الدولية، فاننا دخلنا دائرة "الضغوط" الامريكية، باتهام وفدنا المفاوض في واشنطن بالتركيز على المنبر الاعلامي اكثر من طاولة المفاوضات، وقد يكون "توقيت" هذا "الضغط" طرح في حسابات الآخرين، ليجيء على قدم المساواة مع "الضغط" على الطرف الآخر، وحتى لا يتهم "الضاغط" بالانحياز ! ولكن للمسألة أسباب ومبررات. فالوفد المفاوض "يوظف" منبر المفاوضات كأداة توصيل المعلومات والتفاصيل للناس في الداخل والخارج ولتأكيد مصداقيته مع نفسه وعدم "خروجه" عن الثوابت الوطنية، في ظروف غياب "المؤسسية السياسية" في الداخل لتحاسب وتراجع وتصحح المسار اذا ما اختل ! وفي نفس الوقت لتوسيع شبكة علاقاته واتصالاته بالأطراف الاخرى، لان معركة الاشتباك التفاوضي يجب ان لا تقتصر داخل غرف وزارة الخارجية الامريكية، بل في حاجة لفتح الأبواب و "تعرية" موقف الطرف الآخر امام الرأي العام، وبالتالي توفير عوامل مساعدة مباشرة او غير مباشرة، لان القناعة متوفرة لدى الجميع، بأن الطرف الاسرائيلي لن يتراجع عن تشدده، او يطرأ "اعتدال" على موقفه، او حتى "يوافق" على معادلة توفيقية دونما تدخل وضغط الطرف الثالث.

ما العمل ؟

ان المرحلة الحالية، في حاجة الى جدل وطني مسؤول وتقييم موضوعي مكثف، في حاجة الى "صدق مع الذات"، في حاجة لاعادة صلات الناس، افرادا وجماعات،

مؤسسات وهيئات وفعاليات مع بعضها، في حاجة الى الالتفاف حول برنامج وطني مكتوب، يبين الاستراتيجية وآلية اتخاذ القرار والخطوط الحمراء، وتعبئة الناس حول ذلك، وقبل وخلال هذا كله في حاجة الى "تقييم" ومراجعة لاوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية ومسار الانتفاضة "الحالي" وعلاقاتنا الذاتية !

ان المرحلة الحالية تتطلب التوجه الى جميع اطراف المفاوضات "المتعددة" ليس فقط "للربط" بين التقدم في "الثنائية" وبين "المتعددة"، بل لمخاطبة اطراف المتعددة "بلغة العصر" التي يفهمونها او يطالبون بها، وهي قضايا "الديمقراطية والانتخابات" والتي نطالب بها وتمثل جزءا رئيسا في برنامجنا المرحلي، والعمل على بناء رأي عام دولي "للضغط" على الطرف الاسرائيلي، لتغيير ان لم يكن اضعاف موقفه الرافض والمتشدد. وفي نفس الوقت، استمرار "حضورنا" السياسي في تلك العواصم، وتوضيح موقفنا واحتياجاتنا في الملفات الخمسة في المفاوضات "المتعددة"، وخاصة حق العودة للاجئين الفلسطينيين في ملف كندا واجتماعات اتوا القادمة.

ان المرحلة الحالية، تتطلب اعادة احياء "حضور" الموضوع الفلسطيني في الشارع العربي، وأيضا الحوار المسؤول مع النظام العربي، وفي حاجة الى وفود شعبية من الداخل والخارج للتفاعل مع المؤسسات والشارع العربي، في حاجة الى دراسة الاجندة السياسية للعواصم العربية والبحث في خطوط التقاطع او الالتقاء مع اجندتنا والتعامل معها على اساس ذلك، وحتى لا يصبح "التطبيع" العربي-الاسرائيلي امرا واقعا لا محالة وقبل اي تغيير في معادلة الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي.

وأخيرا، فان المرحلة الحالية، في حاجة الى توفير المعلومات، كل المعلومات للناس، وتوظيفها كاداة مباشرة لبناء جسور الثقة وفتح آفاق العمل المشترك ان لم يكن توفير الحد الأدنى من التنسيق فيما بينها، وحول "برنامج سياسي" للمرحلة الانتقالية ضمن خطوط حمراء وآلية واضحة في اتخاذ القرار لبناء السلطة الوطنية الفلسطينية على ارض الواقع.

القدس في ١٠/٣/١٩٩٢.

× × ×

مفاوضات واشنطن ... الجولة الرابعة

بقلم : د. محمد جاد الله

انتهت الجولة الرابعة للمفاوضات في واشنطن بالطريقة التي انتهت اليها سابقاتها من الجولات الأخرى، ولا جديد سوى ان الوفود العربية خرجت هذه المرة لتعرب عن "خيبة املها" من نتائج المحادثات الأخيرة. اما اسرائيل فلا تتردد شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة من ابداء ارتياحها للنتائج. فبينما يقول السوريون بأن المحادثات كانت "عقيمة وغير مجدية" يؤكد الاسرائيليون انه "ورغم المناخ المتوتر احيانا، وغياب النتائج الملموسة، فان المفاوضات تتواصل، وان مجرد استمرارها يعتبر نجاحا في حد ذاته". اما الامريكيون فانهم يتباهون بأن "أيا من الوفود التي لم تكن تتبادل الكلام قبل أربعة أشهر، لا يفكر بالتخلي عن المفاوضات". فالأمور، مرة اخرى، سارت كما أرادت امريكا ان تسير، والجولة انتهت كما ارادت لها اسرائيل ان تنتهي.

واذا كانت اسرائيل تستفيد من حالة الجدل والسجال السياسي مع الأطراف وتساعدها في الدفع باتجاه الوصول بالمفاوضات الى "طريق مسدود" والابقاء على بحث القضايا الاجرائية وضمان عدم الدخول في بحث القضايا ذات الجوهر والمضمون.

واذا كانت الأطراف العربية تستطيع ان تتحمل نتائج سياسة "المراوحة في المكان" فان الجانب الفلسطيني الذي لا يملك هذه المزايا ولا يستطيع تحمل هكذا نتائج، وبعد أن "اكتسب" عناصر الضعف، وافقد نفسه عناصر قوته، وافرغ موقفه من قوة الارتكاز على قضاياه الثانية، وجد نفسه، مرة اخرى، في حالة الاندفاع والركض الى امام، وتقدم بخطة لاقامة سلطة ذاتية انتقالية في المناطق المحتلة. وبالرغم من كون الخطة نسخة طبق الأصل من مشروع الحكم الذاتي كما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد، الا انها قوبلت بالرفض من الجانب الاسرائيلي الذي وصفها بانها "سابقة لاوانها" معتبرا أن ٢٥ سنة من الاحتلال ليست كافية بعد، او ان وراء الأكمة ما وراءها.

وجاء تقديم هذه الخطة، او المشروع الفلسطيني للمرحلة الانتقالية، بهذا الشكل وفي اللحظات الأخيرة لجولة المفاوضات ليضع موقف الطرف الفلسطيني المفاوض

موضع تساؤل كبير. فالمعروف ان م.ت.ف. ومعها الوفد الفلسطيني الى المفاوضات اعلنوا التزامهم بعدم الشروع في التفاوض حول المرحلة الانتقالية قبل وقف الاستيطان ووقف جميع اشكال النشاطات الاستيطانية، وقبل ضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال، وقبل تأمين الحماية الدولية لشعبنا ولارضنا ولامننا ولمستقبلنا. ولكن سياسة الاندفاع والركض الى امام اقدمت على تجاوز هذه الثوابت، وقدمت خطتها، في محاولة ربما لانقاذ المفاوضات من الطريق المسدود الذي وصلت اليه، وكأن مسؤولية المفاوضات ومسؤولية انقاذها تقع على عاتق الطرف الفلسطيني. وهذا بالطبع سيساعد الاسرائيليين في الجولات القادمة، على التمسك بمواقفهم، وعلى الاستمرار في التنكر لحقوق شعبنا كما سيسهم في تشجيع الادارة الامريكية على ممارسة المزيد من الضغط علينا، وتوجيه النقد الينا - وقد حصل - وممارسة الضغط على بقية العرب للذهاب في المشوار حتى آخره، ومتابعة المحادثات المتعددة الأطراف بدون احقاق حقوقنا، وبدوننا اذا لزم الأمر. وترافق تقديم هذه الخطة مع المحاولات الدائرة في المناطق المحتلة للتحضير لاجراءات نقل السلطة، مما يسهم أيضا في فتح "الثغرة المناسبة" التي يريدها الاحتلال الاسرائيلي ليتمكن من النفاذ من خلالها لطرح موضوع نقل السلطة في المجالات التي يريد التخلص منها والتي تشكل عبئا عليه وتعتبر مكلفة لاحتلاله. وبغض النظر عن النوايا فانها توفر له القاعدة المطلوبة للانطلاق نحو تكريس الاحتلال وضمان ديمومته على أرضنا والوصول الى التطبيع الذي طالما سعى الاحتلال الى تحقيقه.

ويبقى اصرار الجانب الفلسطيني على مثل هذا النهج في التعامل مع القضايا المصيرية لشعبنا سببا في عدم اجبار الجانب الاسرائيلي على التعامل معنا بجدية، وسببا في عدم توفير الآلية التي يتوخاها المشروع من جعله جزءا من التحديات امام العملية الانتخابية الاسرائيلية كما هي الطموحات الفلسطينية في هذه المرحلة. فالمشروع لن يكتب له ان يكون على أجندة الناخب الاسرائيلي لانه لا يشكل هما من همومه، او مصدر قلق له، عليه ان يتعامل معه ويتخذ اجراءا وموقفا بشأنه. فتقديم الانتخابات الاسرائيلية الى الثالث والعشرين من حزيران القادم، لم يأت بسبب "ضغط المفاوضات" على الشارع الاسرائيلي، كما لم يأت بسبب ضغط المعارضة على الحكومة الحالية، باتجاه تراجعها السياسي واستجابتها "للعملية السلمية" ولنداءات السلام الفلسطينية.

فالمسألة اذن ليست قضية السلام مع العرب ومع الفلسطينيين، وانما هي تعبير عن السياسة الاسرائيلية الهادفة الى خلق اوهام لدى الاطراف العربية واشغالها في امور الأعيب السياسة الاسرائيلية تمشيا مع منهجها الثابت في عدم الخوض في القضايا الاساسية ذات الجوهر والمضمون، الأمر الذي تجيده اسرائيل وينسجم مع رؤيتها في التعامل مع اعدائها العرب. فاسرائيل لا تشعر بأن خطرا يتهددها ولا تشعر بأن لا خيار لها غير الاستجابة للسلام، بل انها وفي ظل الاجواء العالمية الجديدة وفي ظل الهجرة الروسية المتزايدة، فانها تشعر بالأمن والأمان، وتشعر بأن اوضاعها افضل من اي وقت مضى، وثانيا، اسرائيل طلبت وسعت، وأنجزت "سلاما" مع مصر، عندما كان الخطر يتهددها وأعادت ارضا مقابل ذاك السلام.

أما اليوم فان "السلام" الذي يطرحه العرب على اسرائيل "رخيص" ولا يمكن مقايضته بأي ارض لانه معزول عن عامل التهديد الذي يجب ان يكون كائنا في صلبه حتى يكون "غاليا" وتستوجب مقايضته. ومع ان بعض الأصوات عادت تردد موضوع الرهان على حزب العمل، وتحاول تأليبه على حزب الليكود مستخدمة زيف خياراته السلمية، الا ان امكانية عودة الليكود الى المسرح السياسي منفردا، تبقى اكثر احتمالا، يعود معها الليكود اكثر شراسة وقمعا، وأكثر اندفاعا نحو الاستيطان. ويبقى حزب العمل بدون البرنامج السياسي الذي يقترب او يلامس حقوقنا الوطنية بهذا الشكل او ذاك. وتبقى درجة العداء لحقوقنا الوطنية على حالها وكما رشحت من خلال مؤتمر الحزب الأخير. فلا تغيير جوهريا في موقفه الاساسي سواء في اتجاه حقوقنا او في اتجاه المفاوضات الجارية. وتتناسى هذه الأصوات ايضا، ان سبب انتخاب اسحق رابين على رأس حزب العمل مرده تاريخ رابين في وزارة الدفاع، وتاريخه القريب في قمع الانتفاضة الفلسطينية. وفقط يمكننا ان نعتقد ان تغييرا حقيقيا في صناعة القرار الاسرائيلي وتوجها جديا نحو السلام اصبحا ممكنين، عندما تتشكل حكومة ائتلافية من كلا الحزبين تستجيب لقرارات الشرعية الدولية، وتبدي الاستعداد لتطبيقها.

ان استمرار الطرف الفلسطيني التذكير بصدق نواياه وبجدية مسعاه، والتزامه بتحقيق السلام، لم تجد نفعا في اقناع الادارة الامريكية بالتدخل وممارسة دور فعال في اتجاه تغيير سير المفاوضات واجبار اسرائيل على الدخول في بحث القضايا الجوهرية والاساسية. بل أدى هذا النهج ليس الى تنصل الادارة الامريكية من بعض وعودها فحسب، بل والى عدم ترددها في توجيه اللوم الى الطرف

الفلسطيني بهدف احراجه، وبهدف دفعه الى قبول ما تقدمه اسرائيل والموافقة على شروطها.

اما الاوروبيون فانهم وبسبب المأزق الذي تمر به المفاوضات نتيجة التعنت الاسرائيلي وحالة اللامبالاة الامريكية فقد بدأوا بالتغيير عن تحفظهم من قدرة هذه المفاوضات على توفير التقدم المطلوب في اتجاه حل القضايا الرئيسية وفي اتجاه تحقيق النتائج الاولية الكفيلة بتوفير الاجواء المطلوبة للسلام. الأمر الذي يجب استثماره في اتجاه بلورة موقف اوروبي اكثر تقدما، وعدم الاكتفاء بابداء مظاهر الاستياء والغضب. والتحذير من عدم جدوى الاقتراحات التي تطالب الفلسطينيين بالموافقة على بعض اشكال التعاون الاقتصادي والتنسيق في مجالات الحياة اليومية مع الطرف الآخر. كما ان تردي اوضاعنا الاقتصادية والمعيشية واستمرار تصاعد الاجراءات القمعية الاسرائيلية ضد شعبنا لا يجوز ان تكون مبررا للبعض من الموافقة على هذه الاقتراحات بل تستوجب القيام بجهد خاص في اتجاه الدول الاوروبية لتحمل مسؤولياتها لاخراج المفاوضات من المأزق الحالي الذي تمر فيه كأحد المحاور المساندة لسياستنا في المرحلة الراهنة. اما المحاور الرئيسية فتبقى تلك الخاصة بساحة العمل الوطني الفلسطيني. حيث ان غياب النهج الديمقراطي في التعامل مع القضايا المصيرية يبقى احد اهم مظاهر الخلل في الموقف الرسمي الفلسطيني سواء من حيث طريقة صنع القرار أو آلية تنفيذه، الأمر الذي بدون تجاوزه تسقط امكانية توفير استراتيجية فلسطينية واضحة ومعروفة، ليس فيما يتعلق بالعملية السلمية الدائرة فحسب، بل وفي اتجاه العلاقات الوطنية الفلسطينية، فهناك مظاهر خلل واضح في علاقة م.ت.ف بالوفد المفاوض، وخلل في علاقة الوفد المفاوض بأطرافه المكونة له. ومظاهر خلل كبير ايضا في علاقة م.ت.ف بجماهير المناطق المحتلة والشتات، وهذا كله يوقد الى مأزق حقيقي يحتاج الى معالجة جدية وسريعة يقف على رأسها مغادرة جميع الاطراف مواقعهم التي يتمترسون خلفها، وعدم الاكتفاء بتأييد هذا الموقف او رفضه، او الركون الى ان العملية السلمية تسير، او انها تتعثر، ومآلها الفشل. فجميع هذه المواقف تقود الى تعميق المأزق الحالي ولا تساعد على تجاوزه.

ان فتح حوار وطني جاد ومسؤول وعلى كافة المستويات، بهدف مراجعة حقيقية للمرحلة السابقة واستخلاص النتائج والعبر، بات امرا حيويا، وضروريا ولا يقبل التأخير. حوار وطني لا يهدف الدفاع عن مواقف، بل يهدف الدفاع عن الثوابت

ويقود الى استعادة القواسم الوطنية المشتركة التي تسهم في وضع خطة عمل وطنية تلتزم بها جميع الاطراف على طريق انجاز استراتيجية وطنية تحدد مسارات العمل في جميع الساحات والمجالات، وتفتح المجال والآفاق امام التعاون العربي وتوفير التضامن العالمي مع حقوقنا الوطنية المشروعة.

القدس في ١٠/٣/١٩٩٢.

× × ×

مفاوضات واشنطن ... الجولة الرابعة

بقلم د. رياض المالكي

قبيل ابتداء جلسة المفاوضات، خرجت العديد من التصريحات الساخنة والمتصاعدة في لهجتها لتلهب الجو وتزيده اشتعالا، عاكسة ذاتها على نفسية الانسان البسيط الذي يعاني الاحتلال بكل أشكاله. وبدأ تأثير هذه التصريحات يأخذ مفعوله في تفكير وتصرف وأحاسيس وآمال ذلك الانسان، حيث نجحت الى درجة ما في جره من جديد الى واقع المفاوضات المزيف ضمن حملة التصريحات تلك والتي أساسا لم تكن لتستهدف العدو او الرأي العام العالمي بقدر تركيزها على نفسية ذلك الانسان الذي تتقاذفه حملات الاحتلال يوميا فتزيده ارتباكا لوضعه وشكا بمستقبله عبر تغذيته بالوعود وكثافة التصريحات. وبين واقع الاحتلال وسراب حملة التصريحات يسقط فينا الانسان فريسة ويدفع الثمن.

لم تكن لتختلف جولتهم الرابعة عن مثيلاتها لولا التصريحات التي اطلقوها والتي اعطتها صفة الحسم وأوهمت بالتالي جماهيرنا القابعة في الوطن المحتل عن اقتراب موعد الانجازات او العودة النهائية. وجاءت هذه التصريحات بهدف اعادة الاهتمام الجماهيري الى ما يسمى بعملية المفاوضات رغم المظاهر الجديدة للاجماع الجماهير المناهض، ولكي يتأتى هذا الاهتمام كان لا بد من رفع شعارات واطلاق تصريحات وحتى التلويح بالتحذيرات ضمن حملة اعلامية مبرمجة موقوتة توفر لهم الحد الأدنى من اجواء المناخ الضروري للسفر وللخروج من ارض الوطن دون مضاعفات او استياء جماهيري.

وخرجوا، تركوا الوطن بحجة وقف الاستيطان. سافروا الى واشنطن لتثبيت حق الانسان الفلسطيني. وفي واشنطن فشلوا. في واشنطن عادوا الى واقع المفاوضات التي حددها الوفد الاسرائيلي. في واشنطن تهاوت قلاع التصريحات وصرخات التحذيرات وتفرقت القدرات وعاد المفاوض ليبتلع الاهانة من جديد وليضيف فشل لسجله الذي لم يعرف سواه. ونحن هنا في ارض الوطن. الذين لم نترك. لا زلنا نشاهد عجلة الاحتلال تسير، وسرطان الاستيطان ينتشر، والبيت يهدم والشجرة تقلع، والارض تصادر، والفرد منا يعتقل ويضرب ويبعد ويقتل، فأين هي الوعود وأين هي الانجازات. قالوا انها الحاسمة، قالوا انه الاستيطان، قالوا سيكون التفجير في واشنطن، قالوا انها مسألة اعلامية. وقلنا انه الفشل والفشل كان.

ان أسباب الفشل تنوعت وتعدت في ملامحها الجولات الماضية، وتراكمت بحيث اصبحت تمثل منهجية فلسطينية لها مرتكزاتها الخاصة. ولا بد من الاشارة اليها بهدف التعمق في فهم الطرح الفلسطيني واخفاقاته او انجازاته الممكنة:

١) أصبحت جولات واشنطن هي الهدف المطلوب تحقيقه في الرؤيا الفلسطينية، بحيث تتلمس الاستعدادات الذاتية لتوفير كامل الاشتراطات والتجاوب معها ضمن المنطقية الفلسطينية المتلهفة لمجرد المرور عبر بوابة الخارجية الامريكية.

٢) طرح الاعذار والمفاهيم التبريرية لتسويق حالة التراجع الفلسطينية برمتها، معتمدة في ذلك على الاسس التالية: أ) سياسة الخوف والضعف المفروض ان تقود تحركنا السياسي. ب) سياسة خداع الذات وبالتالي خداع الآخرين، ومحاولة الاقتناع بالقدرة الذاتية على فرض وتغيير مجريات المفاوضات للصالح الفلسطيني والعودة الى عصر المعجزات في معادلة موازين القوى الدولية. ج) سياسة تحجيم وتنقيح واختيار وتجيير المعلومات ان لم يكن اخفاؤها لتصب في خدمة التوجه السياسي المطروح والمؤدي الى الغاء دور الجماهير في عملية صنع القرار ومشاركتها في تقرير مصيرها او اطلاعها على سيل المعلومات ضمن الحقائق القائمة.

٣) آلية اتخاذ القرار وصنعه، ليس فقط على مستوى الوفديين، وانما على المستوى الفلسطيني العام. وهنا لا بد من التطرق الى الملاحظات التالية:

أ) تركيبة الوفد: دخلت في تشكيلة الوفد عناصر عديدة مثلت احتكارا تقليديا على المستوى الفلسطيني، ابتعدت في جوهرها عن غاية الوفد، والذي افتقر في تركيبته على العنصر التفاوضي.

ب) آلية عمل الوفد: من الواضح غياب عناصر الانسجام والتجانس في أعضائه، وتظهر عليه مظاهر التعددية في الرؤى والتباعد في الاجتهادات والتدرج في المسؤوليات والأهمية. وأفضل ما يقال عن الوفد هو انحلاله لعدة وفود، فهناك الوفد الاساسي صانع القرار وصاحب الاتصال وهناك ما هو غير الاساسي، اضافة الى بروز الخلافات الداخلية كاحدى معالم هذا الوفد، مما حدا بعضوين فيه على تجميد مشاركتهما في جولات المفاوضات الأخيرة.

ج) متابعة الوفد وتشكيل الأجهزة المكملة: ليس من الملاحظ وجود اهتمام كاف

بموضوعة المفاوضات او متابعتها على كافة المستويات الشعبية والقيادية، وتأخر تشكيل الأجهزة المكملة حتى اللحظة يحدد مكانة هذه المفاوضات ضمن جدول الاولويات الفلسطينية والتوقعات منها.

٤) اعتمد تكتيك الوفديين على التركيز في الجوانب الاعلامية، واستكمال تحقيق المكاسب في هذا الجانب اسوة بما حدث في مدريد. وساد الاعتقاد ان اجهزة الاعلام ووسائله هي المنبر الاساسي في التأثير على الرأي العام العالمي والامريكي خاصة. وفي ظل غياب استراتيجية فلسطينية محددة أو ميزان قوى يعمل للصالح الفلسطيني، فلا بد من تجيير هذا المنبر لخدمة الموقف الفلسطيني من أجل ترسيخ صورة المفاوض الفلسطيني الحضاري، المهذب، المجتهد والملتزم. وهذا ما كان يحدث فعلا على مدار الجولات السابقة جميعها، وما اكده عناصر الوفديين الرئيسيين وما أثنى عليه المسؤول الامريكي في وزارة الخارجية عندما انتقد الوفد بالقول أن الفلسطينيين "يركزون على احراز مكاسب دعائية في وسائل الاعلام أكثر من تركيزهم على اجراء مفاوضات جادة مع اسرائيل".

٥) ساد الاعتقاد طوال الأشهر الاربع الأخيرة، ان تحولا قد طرأ على سياسة الادارة الامريكية تجاه مشكلة الشرق الاوسط، يميل لصالح الحق العربي والفلسطيني ويتبنى الحياد في معالجة هذه المشكلة. واعتمد التحرك الفلسطيني هذا التقييم وادرجه ضمن العناصر الايجابية التي ساهمت في بلورة الموقف الفلسطيني بالشكل الذي آل اليه. وصدرت تصريحات التفاؤل والتقدير والمديح للولايات المتحدة من قبل العديد من القياديين الفلسطينيين تشير الى نزاهة الوساطة الامريكية وجديتها، وبدت التصريحات كمن يتحدثون عن دولة اخرى نسمع عنها للوهلة الأولى وليس عن نفس الولايات المتحدة الامريكية التي نعرفها. وفجأة تنتهي قصة الغرام مع امريكا ونسمع في المقابل تصريحات على لسان الناطقة بلسان الوفديين تدعي ان "الولايات المتحدة تنحاز لاسرائيل"، او تصريحات نسبت لاحد اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يقول فيها أن "شعبنا يفقد الثقة بالولايات المتحدة". انها تصريحات في غاية الخطورة والأهمية، فسوف تحدث مفاجأة وذهول لدى الشارع الفلسطيني مما يمثله ذلك من تحول في الموقف الامريكي. انه اعتماد التشويه في قراءة الواقع، ولكنهم قلة من يقرأون الواقع هكذا.

٦) سياسة التدرج في المواقف الفلسطينية والتحولات العديدة التي تطرأ على

الموقف الفلسطيني نتيجة لانواع الضغوطات هي التي تحدد مستوى التراجع الذي يتم تقديمه. هذا النهج المتبع تم اكتشافه بسرعة وسهولة من قبل بيكر والوفد الاسرائيلي ولم يعد يحقق اسلوب المناورة المحبب فلسطينيا أي نجاح.

يقال الكثير عن شروط فلسطينية وضعت من أجل الذهاب الى واشنطن والاستمرار في ركب المفاوضات، ويرددون امامنا حزمهم بعدم تخطي قضية الاستيطان وعزمهم بعدم الانتقال لموضوع آخر دون حلها. وهذا وللوهلة الأولى يبدو كتشدد والتزام، فقضية الاستيطان هي الأساس. ولكن يرفضون في المقابل التعهد انهم واذا لم يحققوا اي تقدم في موضوع الاستيطان بعد انتهاء الجولة الخمسين مثلا من الآن، فسيعملون على الانسحاب من هذه المهزلة المسماة بعملية المفاوضات. فالى متى يمكنهم الاستمرار في حضور الجولات المتتالية دون سقف زمني او دون اي انجاز. يقولون سنستمر في الذهاب وطرح موضوع الاستيطان جولة تلو جولة دون الانتقال لموضوع آخر، ونقول أين التقييم ضمن هذه المسألة وأين حدود هذه المهزلة ! انه فقدان الالتزام وفقدان التوجه. وجاءت التأكيدات على ذلك من تصريحات اطلقها رئيس الوفد حديثا بقوله "ان المفاوضات دخلت مأزقا، ووصلت الى طريق مسدود وان ما يجري داخل القاعة لا يمكن تسميته بأنه مفاوضات". هذا الموقف يؤكد حقيقة الطرح ويدفع للقول ان التجربة يجب ان تقيم بدل ان تستمر. ويضيف على ذلك رئيس الوفد عند حديثه عن "ضرورة البحث عن بديل للخروج من المأزق الذي دخلت فيه المفاوضات وانه لا يمكن ايجاد هذا البديل الصحيح الا من خلال موقف فلسطيني موحد"، ودعى الى وضع برنامج واضح وبديل متفق عليه. واذا كان هذا هو موقف وتقييم ورؤية رئيس الوفد بعد انقضاء الجولات الماضية، فنحن نرحب بها لانها بداية الرؤية الصحيحة لموقف فلسطيني موحد طالما تحدثنا عنه وطالبنا به خلال العام الماضي. ولكن المطلوب هو ترجمة هذه التصريحات الى واقع وفعل، وهذا يتم من خلال عودة الوفديين الى وطنهم والالتزام بالوصول الى ذلك الموقف الفلسطيني الموحد على ضوء الفشل الذي تأكد والخط الذي توضح والمسؤولية التاريخية. للأسف الشديد فمثل هذه التصريحات لا تحتاج الى ترجمة على الواقع، فلقد صدرت رغم ذلك تصريحات اخرى تؤكد التزام الوفديين بعملية المفاوضات رغم فشلها، وعزمهم العودة الى مقر الخارجية الامريكية كل مرة ما دامت هناك دعوة توجه، وهذا ما صدر عن عضو في الهيئة الاستشارية للوفد والذي هو عضو في اللجنة القيادية للوفد وعضو في لجنة التوجيه الوفد بالاضافة الى عضويته في مجموعةاخرى من لجان

الوفد باسماء مختلفة. والذي أكده رئيس الوفد مناقضا تصريحاته السابقة بقوله "ان هناك مصلحة للشعب الفلسطيني في عدم قطع المفاوضات في الوقت الراهن لانها تحقق مكسبا اعلاميا". فمنذ متى أصبحت المشاركة الفلسطينية واستمراريتها في المفاوضات تقوم على اساس واحد فقط هو تحقيق مكاسب اعلامية، وما هو الثمن الذي يدفعه الشعب الفلسطيني، شعب الصمود والتضحيات، شعب العطاء، شعب الانتفاضة، يوميا مقابل ذلك المكسب الاعلامي؟ انه منطق جديد يستحوذ عقل وفديينا، نتاج ما يسمى بالنظام الدولي الجديد.

ان الحرص على الاستمرار في المفاوضات، والحرص على التواجد دون تأخير، والمثول كطالب مجتهد ملتزم، والحرص على عدم اغضاب راعي المؤتمر، والحرص على تحقيق المكسب الاعلامي، والحرص على عدم الخروج عن نص رسالة الدعوة وروحيتها. كل هذا الحرص يأتي على حساب الحرص على الوحدة الوطنية، والحرص على الاجماع الوطني، والحرص على الجبهة الداخلية، والحرص على الانتفاضة وانجازاتها، والحرص على مشاعر الجماهير ونضالاتها. ان عجلة المفاوضات قد اخلت بالتوازن الوطني القائم، وانتهكت قدسية وحدة الداخل، وبعثرت المسؤوليات وعكست الاولويات وعمقت التمايزات. فالى أين نحن نسير ؟

ورغم ادعاء الوفديين الالتزام ببحث موضوع الاستيطان اولا قبل الدخول في مناقشة المواضيع الاخرى والتي لا تقل أبدا أهمية، الا ان الضغوطات التي وضعت على الوفديين وطاقم م.ت.ف. من قبل الادارة الامريكية وبالحال اسرائيل بالقفز عن الاستيطان وتقديم مقترحات لمفهوم الحكم الذاتي قد انتجت، فسرعان ما شاهدنا الوفديين يتفاعلون مع المطلب الجديد، ويردون على المذكرة الاسرائيلية حول الحكم الذاتي بمذكرة خاصة بهم، وانتقل النقاش سريعا الى مفاهيم وأفكار وتطبيقات الحكم الذاتي. وبدأ الطاقم الاسرائيلي في طرح افكاره من مفهوم الحكم الذاتي الاداري للسكان عبر التركيز على التنقل من مجال الى آخر مثل الزراعة والصحة والتعليم. ورغم رفض الفريقين لكلتي المذكرتين، الا ان المهم في هذا السياق هو الى اين ستؤل اليه المباحثات حول مفهوم الحكم الذاتي؟ ومن هي المذكرة التي سوف تقبل في نهاية المطاف؟ واي من الفريقيين سيكون المقابل لها؟ ان قراءة سريعة لمجريات الامور في واشنطن، عبر الجولات الماضية، والقيادة الاسرائيلية لها والدور الفلسطيني المحدود توفر المؤشرات لامكانية التعرف على توجهات المفاوضات ان استمرت وخطوطها العريضة. ومهما ادعى الوفديين من

تصريحات واعتراض وتحذيرات، ومهما قدموا من مذكرات، فسوف يهبط مستواها تدريجيا لتلتقي مع المذكرة الاسرائيلية حول مفهوم الحكم الذاتي وهذا ما تؤكده التصريحات المذهلة والخطيرة، لرئيس اللجنة الاستراتيجية الذي اكد ان المشروع الفلسطيني هو نسخة طبق الأصل من مشروع الحكم الذاتي كما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد. فهذا المسار قد أصبح نهجا ان لم يكن من الصعب اكتشافه على كل من الولايات المتحدة واسرائيل، وتجربة العام الماضي لدى بيكر وتجربة الاشهر الاربع الأخيرة قد اكدت تواصل هذا المسار. وقد يرفض الوفديين هذا الحديث كما رفضوه في السابق في حالات مماثلة تأكدت صحتها فيما بعد، وقد يقولون لننتظر قليلا للتأكد من صحة ذلك، ولكن قد يكون الخطر قد حل والمصيبة اصبحت حقيقة، والفهم الاسرائيلي للحكم الذاتي قد اصبح واقع.

عند الحديث عن الشروط الفلسطينية، فلقد تضمن ذلك تحديد الخطوط الحمراء التي تمثل الخطر الذي قد يصيب ثوابتنا الوطنية وحقوقنا المشروعة، ورغم الادعاء دوما بوجود مجموعة من الخطوط الحمراء الا ان الانتهاكات التي تمت قد صبغتها بلون آخر، واصبحت في حكم الماضي حسب المسار المنهجي المتبع في مسلسل المفاوضات، وهذا ما أكده رئيس لجنة التوجيه للوفد عندما قال سنذهب للمفاوضات رغم كل الصعوبات والمعيقات التي تضعها سلطات الاحتلال ولن تمنعنا أية عراقيل من ذلك. ان هذا التكتيك المتبع قد شجع الطرف الآخر في التعنت والتشدد بموافقه التي حددها كشروط المفاوضات والتي كرست فعلا.

ما نخشاه، هو ان نضطر للالتقاء من جديد عبر هذه الصفحات في تقييم جولة جديدة، اكثر خطورة وأشد ضررا. جولة تزيد وفديينا ضعفا وتضعفنا معهم. جولة تنهكنا معا وتحد من قدراتنا. ما نخشاه هو العودة للحديث عن "لقد حذرناكم من ذلك". وتتراكم الأمور وتسوء. فالى متى هذا التعنت معنا، هذا التشدد مع شعبنا والضعف معهم !!

القدس في ١٠/٣/١٩٩٢.

× × ×

الـكـتّاب في سطور

د. مهدي عبد الهادي

- من مواليد مدينة نابلس في ١٩٤٤/٣/٢٢.
- حصل على شهادة البكالوريس في القانون من جامعة دمشق عام ١٩٧٠، وشهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة برادفور في بريطانيا عام ١٩٨٤.
- وزميل في مركز العلاقات الدولية-جامعة هارفارد ١٩٨٥.
- يعمل رئيسا للجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية PASSIA في القدس، وهي مؤسسة فلسطينية مستقلة تأسست عام ١٩٨٧، تعنى بالبحوث والدراسات المتخصصة في الشؤون الدولية والحوار الوطني داخل البيت الفلسطيني واللقاءات الدبلوماسية والأكاديمية.

د. محمد جاد الله

- من مواليد بيت صفافا/القدس في ١٩٤١/١٢/٢٤.
- أنهى دراسته في كلية الطب -جامعة برشلونه- اسبانيا عام ١٩٧٥.
- عمل في مستشفيات المقاصد الخيرية واوغستا فيكتوريا-المطلع في مدينة القدس.
- يعمل رئيسا لاتحاد لجان الرعاية الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة من عام ١٩٨٥ واعتقل عدة مرات.

د. رياض المالكي

- من مواليد مدينة بيت لحم في ١٩٥٥/٥/٣١.
- أنهى دراسته الجامعية في الولايات المتحدة الامريكية، جامعة بولتيكنيك نيويورك، وحاصل على شهادة الدكتوراه في الهندسة المدنية من جامعة نيويورك عام ١٩٨٦.
- يعمل محاضرا في كلية الهندسة، جامعة بيرزيت عام ١٩٨١.
- يدير المركز الفلسطيني لنشر المعلومات البديلة في القدس PANORAMA، وهي مؤسسة فلسطينية مستقلة تأسست عام ١٩٩٢، تعنى بقضايا الاعلام الوطني الفلسطيني.